

مُذَكَّرَات بِقَادِي

طحا فمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد علي بقادي

مذكرات بِقَّادي صحافة السودان

جاءت هذه المجموعة من الذكريات منتزعة من عالم الصحافة السودانية، النابض بالحياة، الزاخر بألوانها الزاهية، والذي انغمست فيه مدة تزيد عن الخمسين عاماً، تركت بصماتها واضحة في حياتي. وأود قبل أن أندفع، ويغمرني تيار الكتابة الجارف، أن أنبه القراء إلى حقيقة هامة هي أن هذا الذي سأكتبه ليس بحال من الأحوال تقييماً للصحافة السودانية، ولا هو سرد لتاريخها أو محاولة لإصدار حكم لها أو عليها. إن كل ما أرمي إليه هو أن أقدم للقراء بعض تجاربي الخاصة في هذا الميدان الهام المحجوب عن أنظار الناس بستائر كثيفة. وقصدي من وراء ذلك إلقاء بعض الضوء على جوانب من حياة الصحفيين في هذا البلد. فالصحافيون الذين يسلطون الأضواء كل صباح ومساءً على الأحداث والأشخاص هم أشد الناس حاجة إلى من يكتب عنهم، وعن حياتهم ومشاكلهم، ويقدم كل ذلك بخيره وشره للقراء.

بِقَّادي



مدار المصوّرات للنشر

الخرطوم غرب،

شارع الشريف الهندي

المتفرع من شارع الحرية

ت: 0912294714

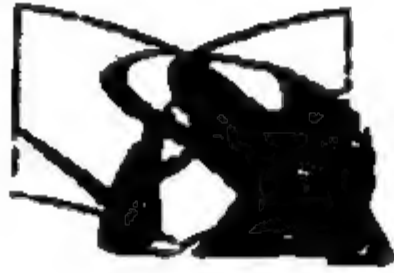
مُذَكَّرَات

بِقَادِي

صحافة بالسياسة

الكتاب: مذكرات بقادي: صحافة بالسياسة
الكاتب: أحمد علي بقادي
تاريخ النشر: الطبعة الأولى 2015م

الناشر: دار المصورات للنشر
والطباعة والتوزيع



الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: +249912294714
banaga1985@yahoo.com

المدير المسؤول: أسامة عوض الريح
التحرير: عامر محمد أحمد حسين
التصميم: محمد الصادق الحاج

حقوق النشر محفوظة ©

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه
كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن
خطي مسبق من الناشر.

مُذْكَرَات
بِقَادِي

صحافة بالسياسة

أحمد علي بقاري

مقدمة لا بدّ منها

تأتي هذه المجموعة من الذكريات منتزعة من عالم الصحافة السودانية، النابض بالحياة، الزاخر بألوانها الزاهية، والذي انغمستُ فيه مدة تزيد عن الخمسين عاماً، تركت بصماتها واضحة في حياتي. وأودّ قبل أن أندفع، ويغمرني تيار الكتابة الجارف، أن أنبّه إلى حقيقة مهمة هي أن هذا الذي سأكتبه ليس تقييماً للصحافة السودانية بحال من الأحوال، ولا هو سرد لتاريخها أو محاولة لإصدار حكم لها أو عليها. إن كل ما أرمي إليه هو أن أقدم إلى بعض تجاربي الخاصة في هذا الميدان المهم المحجوب عن أنظار الناس بستاثر كثيفة.

وقصدي من وراء ذلك إلقاء بعض الضوء على جوانب من حياة الصحفيين في هذا البلد. فإن الصحفيين الذين يسلّطون الأضواء كل صباح ومساءً على الأحداث والأشخاص هم أشد الناس حاجة إلى من يكتب عنهم، وعن حياتهم ومشاكلهم، ويقدم كل ذلك بخيره وشره إلى القراء. وليس غريباً أن يكون مثل الصحفيين كمثّل النجارين الذين تجد أبواب بيوتهم مغلّقة على الدوام.

قبل أكثر من أربعين عاماً، كتبتُ بضعة فصول عن تجربتي خلال نحو ستّ سنوات من العمل في مجال الصحافة. وبسبب ظروفٍ الخاصة في العام ١٩٧١م، فقد جاء كتيب (صحافة بالسياسة)، الذي نُشر في ذلك العام، محدود الصفحات، ولم يتناول سوى ذكريات محدودة أيضاً. وبرغم ذلك، وبرغم البؤس الفني الذي سحب إخراج تلك المذكرات، وعدد النسخ المحدودة التي طُبعت، فقد صادفت نجاحاً منقطع النظير، وأثنى على الكتيب، في عروض نشرتها الصحف، معلّقون كبار أعتزّ بهم، وبقدراتهم في مجال العمل الصحافي. وكان من بين أولئك الكتاب الأخ الدكتور عبد الله علي إبراهيم، والأديب المشهور عبد القدوس الخاتم. ولم ينس الأخ عبد القدوس الخاتم أن يقترح عليّ إعادة طبع ذلك الكتيب، بعد تحديثه، وأن أضيف إليه كتابة المزيد من تجاربي الصحافية.

وإلى جانب هذا الاقتراح الذي قدّمه الأخ عبد القدوس الخاتم، والذي اعتدّ بوجهات نظره، فإن ما شجعني على الشروع في كتابة هذه المذكرات أسباب عدة أولها أن ما طُبِع من الكتيب كان عدداً محدوداً جداً وذلك لأسباب كثيرة أهمها ضيق ذات اليد، وعدم الاستقرار. وثانياً أن جميع النسخ التي طُبعت قد نفذت ولم تبق منها سوى أعداد قليلة في أيدي من اطلعوا عليه، وقدّروه وقرروا الاحتفاظ به. وعندما أردت الحصول على نسخة منه، صُعِب عليّ أن أطلبها ممن احتفظوا به. ومن ثم فقد أسعفتني دار الوثائق القومية بنسخة مستنسخة منه. وثالثاً أنه لا شك في أن عدداً كبيراً من القراء لم يسمعوا بإصدار الكتيب، الذي لم يُنشر عنه أي إعلان. ولأن التعليق عليه وعرضه في الصحف جاء بعد سنوات من صدوره، فلا شك أن كثيراً من القراء لم يسمعوا عنه. وقد رأيت أن من الأفضل أن أعيد كتابته ضمن التحديث الذي سأدخله عليه، والذي سيدور حول تجاربي الصحافية اللاحقة لإصداره، والتي وقعت في مدة تزيد عن أربعين عاماً.

ومن حسن الحظ أنني أقدم على تحديث ذلك الكتيب (صحافة بالسياسة) وأنا أتمتع بقدر كبير من الاستقرار، النفسي والمادي، الذي وفّره لي عملي بصورة منتظمة في صحيفة (الرأي العام) الغراء، وهي الصحيفة التي تعلّمتُ من العمل فيها مهنة الصحافة.

وأودّ أن أؤكد هنا بكل وضوح، ولن فاتهم التعرف على المنهج الذي سلكته في تأليف كتيب (صحافة بالسياسة)، أنني سألتزم بالمهنية، والموضوعية، والصدق والأمانة في كتابة هذه المذكرات. وأرجو مخلصاً أن يجد القراء في ما سأكتبه هنا مادة تُثري العمل الصحافي، وتؤرّخ له، وهو دين علينا معلق في أعناقنا، نحن الصحافيين، نحو الأجيال المستقبلية من القراء السودانيّين والعرب على حد سواء. وإنني لأتمنى أن يكون كتابي هذا حافزاً لغيري من الصحافيين، والمثقفين السودانيّين بصورة عامة، لينفضوا عن أجسادهم ثوب الكسل، ويشرعوا في الكتابة، سواء أكانت ذكريات أم أية موضوعات أخرى، وهي كثيرة، لكي يبدّدوا الشائعات المغرضة التي تُنشر حول كسل المثقف السوداني وإحجامه عن الكتابة. وأنني لأثق تماماً أن المثقف السوداني، القادر على الكتابة الجيدة، ليس كسولاً، وكيف يكون كسولاً من كان صاحب ذهن متّقد! إنه في الحقيقة ضحية لواحدة من سلبيات الإرث السوداني الكثيرة، والتي لا تعير انتباهاً للحديث عن النفس، بل وتكرهه، وتعدّ الكتابة نوعاً من الحديث عن النفس أو تركيز الانتباه عليها، وذلك ضرب من الزهو، وحب النفس، وهو من الصفات التي يكرهها السوداني بصفة عامة.

بهادري

كان لقائي الأول بالصحافة أثناء سنوات دراستي الأولية. كان والدي يأتي كل يوم إلى المنزل متأبطاً مجموعة من الصحف السودانية؛ أعداد من صحيفتي (النيل) و(صوت السودان)، ولم يكن يسعني بالطبع، وأنا في تلك السنّ الباكرة وتلك المرحلة البدائية من مراحل التعليم، أن أدرك معنى كلمة صحيفة، أو أهميتها. كل ما شدّني لمحاولة فك رموز ما كُتب فيها هو أنها اختلفت اختلافاً كبيراً في شكلها، وموضوعها، عن الكتب الدراسية التي كنت أعرفها.

كان ذلك في أواخر ثلاثينيات وأوائل أربعينيات القرن الماضي، وكنت وقتها طالباً في مدرسة حي القبة الأولية بالأبيض. وفي الحقيقة، فإني كنت أهتم بما أراه من رسومات مطبوعة في تلك الصحف أكثر من أي شيء آخر. وكانت صورة خرطوم الفيل الني تصحب أحد الإعلانات التجارية المنشورة في تلك الصحف هي أكثر ما شد انتباهي. ولم يكن ممكناً لي بالطبع أن أقرأ موضوعاتها أو

حتى أن أسأل والدي عن محتواها. وكانت كل الفوائد التي جنيتها من أول لقاء بيني وبين تلك الصحف، أنها فتحت شهيتي لقراءة صحف أخرى، وهي الصحافة المصرية، في وقت لاحق.

وبفضل ذلك اللقاء الباكر مع صحيفتي (النيل) و(صوت السودان) صرت، في مرحلة الدراسة المتوسطة، مفتوناً بقراءة الصحف المصرية، وخصوصاً مجلتي (المصور) و(آخر ساعة). وكانت هاتان المجلتان قد ازدهرتا إبان الحرب العالمية الثانية، في أواخر الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. وكان أساتذتي قد ساعدوا على تعلقي بهذه القراءات أثناء دراستي الأولية والوسطى، وكانوا حريصين على تنمية معلوماتنا العامة بالاطلاع على الصحف العربية، وبصورة خاصة المجلات والصحف الأدبية. وقد ساعدني ولعي الشديد باللغة العربية وآدابها وقواعدها على الاستفادة من توجيهات أساتذتي الأوائل في الخلوة وفي المرحلتين الأولية والمتوسطة بالإقبال على قراءة الصحف والمجلات، وهذا الولع هو الذي دفعني للاستزادة من المعرفة بحضور جلسات التعليم الخاصة التي ينظمها مسجد الأبيّض ليلتقى الناس فيها دروساً دينية وفي اللغة العربية قدمها أساتذة أجلاء أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر السيد حامد، والشيخ محمد الأمين القرشي، والأستاذ الجليل والعالم العلامة في شؤون اللغة والدين الشيخ علي أدهم.

أذكر من أساتذتي الأوائل الذين لقنوني مبادئ القراءة والكتابة الشيخ أحمد المقابلي الذي لقنني قراءة القرآن الكريم في خلوته المتواضعة قبل بلوغي سن الالتحاق بالمدرسة الأولية. وفي المدرسة الأولية تولى أمري، مع رفاقي من الطلبة الصغار، الأساتذة مكي الفحيل، محمد النوراني، موسى السعيد، وفي خلال أربعة سنوات،

وقبل انتقالنا إلى المدرسة المتوسطة، درسنا بصورة جادة قواعد اللغة العربية، ونطقها، وهجاءها، وحفظنا مجموعة من قصائد كبار الشعراء العرب.

ومما ساعد على سرعة فهمنا لكل تلك الدروس، واستيعابنا لها، أنها كانت على الدوام عملية ونظرية. وقد لا يصدق الناس اليوم أننا كنا، وفي تلك السن الباكرة من أعمارنا، وبعد وصولنا إلى السنة الرابعة في المدرسة الأولية، نمثل الروايات في مسرح المدرسة، ونقرأ الصحف والمجلات العربية المتقدمة، ونصدر مجلات الحائط الأسبوعية، التي نعدّ مقالاتها بأنفسنا، ومن دون مساعدة من المدرسين، ونصححها، ونكتبها بأيدينا. وكان أساتذتنا يشرفون على كل نشاط أدبي نقوم به، خارج نطاق ساعات الدوام الرسمية وفي أوقات العصر أو المغرب. وما إن اجتزنا امتحان الدخول إلى المدرسة الوسطى بنجاح، وكان ذلك في نهاية عام ١٩٤٠م، حتى سارعنا إلى تنظيم الجمعيات الأدبية، وتسبقنا في قراءة الكتب غير الدراسية، وحضرنا المحاضرات السياسية، والأدبية التي كانت تُنظَّم في منتديات الخريجين، ورجال الأعمال الحرة. وتميزت تلك الفترة بزيارة المكتبات العامة، التجارية وغيرها، وتسبقنا في قراءة الكتب، الأدبية وحتى السياسية منها. جرى كل ذلك بتشجيع من أساتذتنا وتحت وإشرافهم.

ترافقت بداية دراستنا الأولية مع بداية أربعينيات القرن الماضي، وكانت سنوات عاصفة داخل السودان، وعلى نطاق العالم. كانت عاصفة داخل السودان لأنها كانت بداية التحرك الوطني ضد الاستعمار البريطاني في السودان. وكانت عاصفة في العالم من حولنا لأنها شهدت احتدام الحرب العالمية الثانية ضد النازية الهتلرية. وكان السودان شديد التأثر بهذه الحرب لأسباب عدة

أهمها أن قوات مسلحة سودانية شاركت في هذه الحرب. حدث ذلك في البداية في إريتريا المجاورة للسودان حيث شنت قوات الحلفاء، وكانت القوات المسلحة السودانية من ضمنها، معارك ضارية ضد قوات إيطاليا المتحالفة مع قوات ألمانيا النازية. ثم، وبعد هزيمة القوات النازية الإيطالية في شرق أفريقيا انتقل ثقل الحرب في أفريقيا إلى منطقة شمال أفريقيا. ومرة أخرى شاركت قوات مسلحة سودانية في الحرب التي خاضها الحلفاء ضد القوات النازية الإيطالية والألمانية في الشمال الأفريقي. هذه الأحداث، ورغم أنها لم تؤثر على السودان تأثيراً مباشراً، إلا أنها أسهمت في نضج الوعي السياسي لدى السودانيين.

وتدفقت على السودان في تلك الفترة عشرات المطبوعات التي أُصدرت باللغة العربية حول تطورات الحرب. وكان من بين تلك المطبوعات مجلات مصورة زاهية الطباعة وملفتة للأنظار. وقد أسهمت تلك المطبوعات التي كانت ترد من مصر، وقبرص، ولبنان ولندن في زيادة نهمة للاطلاع على ما يُنشر حول الحرب.

وعندما وضعت الحرب أوزارها، كنا نضع أقدامنا الرخوة على عتبات التعليم الثانوي. وشهدت تلك الفترة تفتحاً في أذهاننا، وتطوراً في معارفنا، وإدراكاً جيداً لقضايا سياسية وأدبية. وقد أسهم في كل ذلك الجهد الكبير الذي بذله أساتذتنا لإشراكنا في الحياة العامة. وضاعف تعلم اللغة الإنجليزية، وزيادة وعينا السياسي، وجهود أساتذتنا في التدريس والمحاضرات، من نهمة للقراءة السريعة في الصحف والمجلات، والمتأنية العميقة في الكتب. ولا نستطيع الحديث عن هذه الفترة من دون أن نذكر فضل أساتذتنا في اللغتين العربية والإنجليزية، وحرصهم على أن نحرز أفضل النتائج، ليس في الامتحانات فقط، وإنما في الحياة العامة

أيضاً. ولا بد من أن نذكر في هذا الصدد ناظر مدرستنا الابتدائية الأستاذ عمر سليمان، والأستاذ إسماعيل عمر، والأستاذ خوجلي عثمان، والأستاذ عبد الرحمن أحمد عيسى. وقد عاد الفضل لهؤلاء بصورة خاصة في إتقاننا للغة الإنجليزية، كتابة وقراءة ومحادثة. أما اللغة العربية، فقد أسهم في تدريسها حتى جودناها الأستاذ إسماعيل أبو القاسم وأساتذة حلقات التدريس في مسجد الأبيض كما أشرت سلفاً، ولم تقتصر دراستنا في أوقات فراغنا في المسجد على اللغة العربية وحسب، وإنما امتدت إلى علوم الفقه والتوحيد وقواعد اللغة العربية.

كان أول لقاء لي، وجهاً لوجه، مع صاحبة الجلالة الصحافة، قصيراً، ومتبهماً، وعاصفاً. وكان ما أصابني من ذلك اللقاء نتيجة منطقية لسذاجتي وتطاولي معاً.

إنه شتاء العام ١٩٥٢م، وقد جاء ببرد قاس إلى القاهرة، لم أتمكن من تحمله ومقاومته، وهربت منه عائداً إلى السودان. وكان ذلك أول شتاء يداهمني بعد طردي من بعثة فاروق وحرمانني من جميع المزايا المالية التي تمتعت بها خلال ثلاث سنوات، فقد كنتُ طالباً بجامعة القاهرة، أتلقي دراستي في الاقتصاد والعلوم السياسية. وكنت قد تأهلت للالتحاق بإحدى كليات جامعة القاهرة بسبب تفوقي في امتحان نيل شهادة الدراسة الثانوية، الذي أهلني أيضاً لنيل ما كان يسمى آنذاك (بعثة الملك فاروق).

وكان من مزايا تلك البعثة أنها توفر للطالب الدراسة الجامعية المجانية، والمصاريف الشخصية الشهرية، إضافة إلى السكن المجاني الملائم. ومن دون تلك البعثة ما كان من الممكن لطالب في مثل

وضعتي المالي أن يحلم بالدراسة في جامعة القاهرة، دعك من الحصول على المصاريف الشهرية الشخصية المنتظمة والسكن المجاني. ولكن وبكل أسف، فقد حُرمت من التمتع ببعثة فاروق بسبب نشاطي السياسي وسط الطلاب السودانيين والمصريين على حد سواء. ففي ذات مساء في العام ١٩٥٢م، وكنت وقتها في السنة الدراسية الثالثة بالجامعة، استدعاني السيد البقلي؛ المدير المصري المشرف على بيت الطلاب السودانيين بالقاهرة، وكان بمثابة النزل الطلابي الداخلي، وبعد أن أكد لي أنه ليس هناك من الطلاب من يدري ببلقائي معه ذاك، قال لي أنه سيبحث معي مسألة خاصة غاية في السرية. وبعد أن أثنى على سلوكي، ومثابرتي على استذكار دروسي وحرصي على التحصيل العلمي، قال لي فجأة: «ولكن شككك العام، ما تلبس وما تنتعل، لا يعجبني». وسألته بدهشة واضحة: «ماذا لا يعجبك في شكلي؟». قال لي إنني أستطيع أن أرتدي أجمل ما تنتجه المصانع من الملابس، وإزجاء أفضل الأوقات في الأندية والمتنزهات. أجبتة بعفوية شديدة بأنني لا أملك المال الذي يجعلني ألبس ما يريد هو لي، وأن أقضي أوقات فراغي في ما يقترح من أماكن. وبعد أن أطنب السيد مدير بيت السودان في مدحي، قال لي إنه يعتبرني مثل ابنه، ومن ثم فإنه، كما قال، على أتم استعداد ليقدم لي عوناً مالياً يمكّنني من أحيا وأستمتع بأوقاتني كما يفعل زملائي من الطلبة. ولدهشتي الشديدة أضاف: «ولكن بشرط. هذا الشرط هو أن تتخلي عن النشاط السياسي الذي تقوم به في بيت السودان وخارجه». وقد أدركت بسرعة أن الرجل أراد أن يرشوني بالمال لأتخلي عن نشاطي الطلابي السياسي. فنهضت من على الكرسي الذي كنت أجلس عليه أمامه وقلت له بلهجة واضحة وصريحة: «إنك لن تكون مثل أبي بدءاً، لأن أبي لن يفسدني

بتقديم الرشوة لي». ثم طلبت منه أن يسحب عرضه على الفور، وأن يقدم أسفه على الظن الذي دفعه إلى تصوّر أن بإمكانه أن يرشّوني. وهددته بأنه إن لم يفعل ذلك، فإنني سأجمع الطلاب من نزل بيت السودان وأخبرهم بسلوكه غير اللائق معي. وبسرعة، وفي غاية الاضطراب، قدّم السيد المدير اعتذاره، وطلب أن أعتبر عرضه كأن لم يكن. وحذّرنى من أن أبوح بما دار بيننا للطلاب. ولكنني لم أكتث لطلبه بأن أجعل ما دار بيننا في طي الكتمان. وفور انصرافه طلبت من الزملاء ساكني بيت السودان الاجتماع، وأطلعتهم بالتفصيل على المناقشة التي دارت بيني وبين مدير بيت السودان، والعرض الذي قدمه لي. وكانت نتيجة إصراري على فضح مدير بيت السودان طردي من البعثة الدراسية، وإخراجي من بيت السودان. وتعدّرت عليّ بالفعل مواصلة دراستي في الجامعة وذلك بسبب ضيق ذات اليد.

وبرغم إن الدراسة كانت مجانية، إلا أنه كان على الطالب شراء الكتب الدراسية، وتأجير الشقة التي يسكنها، بالإضافة إلى مصاريف الأكل والشرب والمواصلات. وخوفاً من التشرّد في شوارع القاهرة، والتعرض لأمرض خطيرة جراء البرد الشديد، قفّلت راجعاً إلى السودان، ممنى النفس بالعمل هناك خلال فترة الشتاء، وجمع المال الذي يعينني على العودة إلى القاهرة مرة أخرى لمواصلة دراستي التي لم يتبق من نهايتها سوى عام ونصف العام.

وفي الخرطوم، استقر رأيي على طرّق باب العمل في إحدى الصحف السودانية. ولم يكن لدي في ذلك الوقت من المؤهلات التي تبرر ذلك التطاول سوى ولعي الشديد بقراءة الصحف السودانية والمصرية على حد سواء، وادعاء بإجادة الكتابة. وقد كنت آنذاك

أضع قدمي الرخو على عتبة عالم السياسة. وكان أحد أساتذتي الذين لقنوني مبادئ العمل السياسي يعمل مع بعض أصدقائه في تحرير صحيفة حزبية. وهياً لي ذلك الأستاذ، ذات مرة، زيارة المطبعة التي كانت تتولى طباعة صحيفتهم. وكان ذلك المبنى، في ذات الوقت، مكتب تحرير تلك الصحيفة. ومنذ الوهلة التي وطئت فيها قدمي أرض المطبعة تملكني حب عظيم للصحافة، ولا أستطيع أن أحدد الآن، على وجه الدقة، أسباب ذلك الحب، لقد كان مثل الحب الأسطوري الذي نقرأ عنه ونسمع به ونعلم أنه يقع من أول نظرة، ولكن حبي للصحافة كان حباً من جانب واحد فقط لأن صاحبة الجلالة لم تأبه آنذاك بالطالب الغر الصغير قليل التجارب. ضحل المعرفة، ولسوء حظي أنني لم أكتشف هذه الحقيقة المرة إلا بعد تجربة عاصفة وقاسية في آن معاً.

سأقتني قدمي إلى مكاتب صحيفة (السودان الجديد)، وكان يرأس تحريرها آنذاك الأستاذ أحمد يوسف هاشم (أبو الصحف) شخصياً. وما كانت لي بالطبع معرفة شخصية بالأستاذ أحمد يوسف هاشم، ولكنني من فرط ولعي بصحيفته وما يكتب فيها خللتني من أعز أصدقائه، وبتشجيع من ابن أخته الطيب حسب الرسول، الذي كان طالباً صديقاً لي ويساعد في تحرير الصحيفة أثناء عطلة الصيف المدرسية، ترسّخ في ذهني اعتقاد جازم بأن الأستاذ أحمد يوسف هاشم سيساعدني على العمل في صحيفته بعد أن يعلم ظروف الخاصة التي أتت بي من القاهرة.

ولم يطل انتظاري في واحدة من غرف الصحيفة وأُذن لي بالدخول لمقابلة الأستاذ أحمد يوسف هاشم. كان يجلس في مكتبه، عاكفاً على كتابة موضوع ما. وانتظرت ملياً حتى فرغ مما كان يكتب، ثم رفع رأسه، وحدجني بنظرة ثابتة من فوق

نظارتها الطبية، ثم خاطبني قائلاً: «نعم». ودخلت في الموضوع على الفور. أخبرته أنني طالب جامعة القاهرة، وأن ظروف طارئة قد أجبرتني على قطع دراستي، وأنتني أرغب في العمل محرراً في صحيفته. وكنت، وأنا أتلو قصتي، وأقدم طلبتي للعمل معه أرقب بدقة فائقة ما يمكن أن تفصح عنه تعبيرات وجهه كرد فعل على ما سردته عليه. وبدأ لي لأول وهلة أنه قد تعاطف معي، وأنه سيقبلني محرراً في صحيفته. ولم يخب ظني. وسألني: «ولكن من يزكّيك للعمل معنا في هذه الصحيفة؟»، وكدت أطير من الفرح وأنا أستمع إلى كلمة (عمل) بوقعها الموسيقي الذي هز كياني. ودون تردد، وبسرعة فائقة، نظرت حيث كان يجلس الأخ الطيب حسب الرسول في الغرفة، وقلت لنفسي: «هل يمكن أن يكون هناك شخص أفضل من الطيب حسب الرسول ليزكيني عند الأستاذ؟». وكان الطيب في نظري مثلاً للشاب الذكي المستقيم المتطلع إلى خدمة بلاده. وقلت للأستاذ أحمد يوسف هاشم، وأنا أبتسم، ويملاً قلبي شكر الله الذي هبّ لي كل تلك الظروف الحسنة المواتية، «الطيب هذا يزكيني». وفجأة، ولدهشتي الشديدة، أريد وجه الأستاذ أحمد يوسف هاشم من الغضب، وتغيّرت سحنة وجهه، وقال لي بصوت جهوري: «أخرج من هذا المكتب! نحن لا نوظف في هذه الجريدة أمثال الطيب ولا من يعرفون الطيب».

وكان وقع الصدمة على نفسي مدوياً، فقد جاءت النتيجة على عكس ما كنت أنتظر وخلافاً لما أوجت به المقدمات. ووقع نظري، وأنا انسحب من المكتب، على الأخ الطيب فرأيته وقد تقلّص حجمه في مقعده حتى كاد لا يبين، وقبل أن أبتعد كثيراً عن المكتب، وأنا أعمل تفكيري في موقف الأستاذ أحمد يوسف هاشم إزائي، وأحاول أن أجد تفسيراً له، لحق بي الأخ الطيب وقال لي وهو ينفجر

ضاحكاً: «على نفسها جنت براقش. ألا تعلم أن الأستاذ يضيق بي ذرعاً؟، إنه يحتملني على مضض لأنني قريب له، ويأمل في إصلاحني وغسل رأسي من الأفكار التي يصفها بأنها متطرفة، ولا يطيقها». وضح كل شيء أمام عيني، ولعنت الطيب واليوم الذي جمعني به. ولكن برغم سخطي عليه، فإن كلماته بعثت الأمل في قلبي من جديد، الأمل الذي كان يراودني وكاد الأستاذ أحمد يوسف هاشم أن يقتله، وأقنعت نفسي عندئذ بأن طردي من دار (السودان الجديد) كان نتيجة لاتجاهاتي السياسية التي استنتجها الأستاذ أحمد يوسف هاشم من معرفته بالعلاقة التي ربطت بيني وبين الطيب، رئيس لشك في مؤهلاتي أو صلاحياتي للعمل الصحافي بوجه عام. وعلت لنفسي: «إذا كان الأستاذ أحمد يوسف هاشم لا يرضى عن اتجاهاتي السياسية فلا بأس إذاً أن أتوخى في المحاولة التالية البحث عن صحيفة تستطيع أن تتلاءم معي سياسياً».

وكان ذلك القرار هو الفائدة الوحيدة التي عادت علي من المقابلة الجافة التي صدمتني في مكاتب صحيفة (السودان الجديد). وعادوت المحاولة من جديد، وبتصميم أشد، وذلك مع صحيفة حزب الأشقاء (جناح المرحوم محمد نور الدين). ومن حسن حظي أن الأخ الأستاذ المرحوم محمد الحسن ياسين كان أحد مموّلي تلك الصحيفة، ومن أقطاب الحزب الذي تنطق باسمه، وما إن فاتحته في رغبتني في العمل بصحيفتهم، بعد أن شرحت له الظروف الطارئة التي تحيط بي، وهي ظروف ما كانت تخفى عليه، حتى رحب بالفكرة، وضرب لي موعداً لاجتماع بالسيد المهندس المرحوم ميرغني حمزة. وكان السيد ميرغني حمزة من أقطاب ذلك الحزب أيضاً. ولا بد أن السيد محمد الحسن عبد الله ياسين قد ذكرني بالخير عند السيد ميرغني حمزة لأنني عندما

التقيت به في داره بأم درمان، بصحبة الأخ محمد الحسن ياسين، أخبرني، دون أن يسألني عن أي شيء، بأن الحزب قد وافق على أن أعمل محرراً بصحيفته، وأن عليّ أن أباشر عملي فوراً. ولم تسعني الأرض من الفرحة. وبرغم أن دافعي الأساس إلى العمل في الصحيفة كان الحصول على بعض النقود التي تعينني على مواصلة دراستي الجامعية فقد أنساني حلمي الذي تحقق أن أسأل عن راتبي، أو شروط خدمتي أو نوع العمل الذي كان سيوكل إليّ. وفي انفعال ظاهر، ودّعت السيد ميرغني حمزة وخرجت من داره لأستعد لتسلّم عملي الجديد. في الصباح الباكر ليوم جديد.

كان مقر مكتب صحيفة (السوداني) هو الغريب الوحيد بين مجموعة مكاتب في عمارة السواحي المزروعة في قلب السوق العربي بالخرطوم. وكان ضجيج ذلك السوق، والغبار الذي يثار فيه، يملأ مكتب الصحيفة. وكان كل ما في المكتب متواضعاً وبسيطاً؛ مناضد قليلة وُضعت بغير نظام، وكراسي عتيقة، وغطت الأوراق أسطح المكاتب دون ترتيب، ولقت انتباهي مذياع صغير غارق وسط كومة من الورق في أحد أركان المكتب، كما لاحظت أيضاً جهاز هاتف صغير على سطح إحدى المناضد، وتبادر إلى ذهني على الفور أن تلك المنضدة لا بد أن تكون مكتب رئيس تحرير الصحيفة.

استقبلني في المكتب، لدى وصولي إليه، الأخ الكريم الأستاذ زين العابدين أبو حاج. وقد قضت بساطة المكتب على قدر كبير من التوجس والخوف وأنا ألج لأول مرة في حياتي مكتب صحيفة سودانية. وإضافة إلى ذلك فإن البشاشة، والحفاوة التي استقبلني

بها الأخ زين في مكتبه، قد أذابت كل الجليد في مدى ساعات قليلة من عمر لقائنا، حتى أحسست وكأنني أعرفه منذ عشرات السنين. هنا تلقيت الدرس الأول في علم الصحافة. لم يضع الأخ زين العابدين وقته ووقتي، وبعد أن عبّر لي عن سعادته بانضمامي إلى أسرة تحرير الصحيفة، لفتني أساسيات العمل الصحافي الأولية. وركز في نصائحه وتوجيهاته على النواحي السياسية. وحذّرني من التعرض في ما أكتب إلى المسائل الحزبية السودانية. وذكر لي أن الجريدة (السوداني) هي لسان حال الحزب والناطقة باسمه. ومن ثم لا يجب أن يكتب فيها ما يتناقض مع اتجاهات الحزب السياسية. ثم لفت نظري كذلك إلى ضرورة عدم توريط الصحيفة في قضايا تقود رئيس تحريرها إلى المحاكمة تحت طائلة المادة ١٠٥ والمادة ١٢٧ (أ) من قانون عقوبات السودان، وهما المادتان اللتان تحرّمان إثارة الكراهية ضد الحكم البريطاني آنذاك، وكنا في العام ١٩٥٢ م. وعلمت من الأخ زين، ولأول مرة، إنني عُيِّنت محرراً في الصحيفة لأحل محل المرحوم علي الشيخ البشير الذي كان يقضي وقتها عقوبة السجن جراء نشاطه المعادي للاستعمار. وأخبرني الأخ زين أيضاً أن ما يستوجب الحذر الشديد ونحن نتناول أي موضوع بالتعليق، أن جريدة (السوداني) ليست ملكاً للحزب وإنما هو يستأجرها من صاحبها ورئيس تحريرها السيد يحيى محمد عبد القادر.

وقد قبل السيد يحيى أن يستخدم حزب الأشقاء (جناح نور الدين) صحيفته لتكون لسان حاله بشروط أهمها عدم تعريض صحيفته للمصادرة وسحب رخصتها، وعدم الزجّ به في السجن بوصفه رئيس تحريرها المسؤول أمام السلطات الحكومية. وأصدقكم القول أن شحنة تحذيرات الأخ زين العابدين كانت أكثر

وأكبر من طاقة رأسي الساذج، ولذلك فقد اتفقت معه، وحتى لا أجزّ على الحزب أو الصحيفة أية كارثة، أن أقصر نشاطي الصحافي على تحرير الأخبار العالمية، وكتابة التعليقات عليها. وما كان ذلك يتطلب مني أكثر من الاستماع إلى الأخبار التي تذاغ من مختلف محطات الإذاعات العالمية، ثم إعادة صوغها، أو اختصارها إذا لزم الأمر، قبل أن تُرسل إلى المطبعة. وكانت النصائح التي تطوّع الأخ زين بتقديمها إليّ هي كل التدريب النظري والعملي الذي نلتّه قبل أن أبدأ عملي محرراً في الصحيفة. وفي الحقيقة، وقبل أن تطأ قدمي مكتب صحيفة (السوداني)، في شتاء العام ١٩٥٢، لم أكن أعرف كيف يُصاغ الخبر، ولا كيف يُكتب بالقلم الرصاص أو قلم الحبر، ولا كيف تتحول المواد التي تُكتب في قصاصات من الورق إلى الصحيفة التي يقرأها الناس كل صباح.

وفي بداية عملي بالصحيفة، أخذت أرقب بعين ثاقبة كيف يجري العمل في مكتبها، ومن أين تستقى الأخبار، وكيف تكتب التعليقات. وعرفت الفرق بين المقال والخبر وكيف تُعد صفحات الجريدة المختلفة. وساعدني على الاستفادة من كل تلك العمليات المعقدة أنها جميعاً كانت تجري في مكتب واحد، وهو الذي أشارك فيه الأخ زين، ويقوم بها شخص واحد أيضاً وهو الأخ زين. ووجدانية زين، وضغط العمل كانا سرّاً سعادته بقدومي وانضمامي إلى (أسرة) تحريرها. وقد أسهمت وجدانيته أيضاً في أن تُعهد إلى أعباء ما كان من الممكن أن أحلم بالقيام بها لو كان للصحيفة محرر آخر يساعد في عملية التحرير.

وذاث يوم دعاني الأخ زين لنرى سير العمل في المطبعة التي تقوم بإعداد الصحيفة قبل أن ننصرف لتناول وجبة الغداء. وما كان للأخ زين أن يدري في ذلك اليوم، وبذلك الدعوة العفوية،

أنه قد حقق لي حلماً راودني طوال حياتي، قبل الالتقاء به. كانت مطبعة المرحوم عبد الله ميرغني لا تبعد كثيراً عن مكاتب الجريدة، وكنت أكاد أظير من الفرح وأنا أسرع الخطى لبلوغها. وفجأة وجدت نفسي وجهاً لوجه مع الماكينات، والعمال، والحروف والورق. وتركت الأخ زين يتفقد سير العمل، ووقفت أنا حياً كالناسك الذي يدخل المعبد لأول مرة.

رأيت العمال في ثياب العمل الملطخة بالحبر وهم يَنكَبُون على العمل. كانت أجسادهم نحيلة، وعروقهم نافرة، وبيان التعب والإرهاق على وجوههم. ولكنهم مع ذلك كانوا يتبادلون النكات، ويضحكون، وسادت وجوههم ألفة ومودة. وكان المرحوم عبد الله ميرغني، وكانت تلك أول مرة أراه فيها، يجلس إلى مكتب في أحد أركان الفرنجة التي أقيمت فيها المطبعة. ورغم أنني كنت قد قرأت كثيراً عن العمال، واستغلال صاحب العمل لهم، إلا أنني لم أر تلك الصورة في تجسيد حيٍّ إلا في ذلك اليوم. أو هكذا خيّل إلي. وأقنعت نفسي بحب أولئك العمال والعطف عليهم. ونمت بيني وبينهم علاقات حسية في زمن وجيز جداً.

ورغم أنني اكتشفت أن زياراتي إلى المطبعة تعني عملاً إضافياً متمثلاً في تصحيح التجارب الأولية للمواد قبل طباعتها، والإشراف على إعداد الصفحات قبل الطبع، إلا أنني كنت أنتهز كل فرصة تسنح لي لأزور المطبعة. وبرغم أن المطبعة كانت بدائية وصغيرة، فقد علّمتني الكثير. تعلمتُ فيها كيف تُجمع الحروف الرصاصة المكسدة في صناديق منصوبة على حوامل حديدية، وكيف تُوضَّب الصفحات، وكيف تُصحَّح وكيف تُطبع. وحفظت كل التعبيرات الخاصة بهذه العمليات وعرفت ما هو الملقاط والمصف، والنحاسية، والكور، ونصف الكور والكليشييه، وغيرها من التعبيرات الفنية.

وضَحَّيت ذات يوم براحتي، وانتظرتُ حتى رأيت الصفحات وهي تُحمل إلى المطبعة لتديرها في رحاها وتحولها إلى جريدة. ومهما أوتيت من بلاغة فإنني عاجز لا ريب عن وصف سعادتي عندما رأيت أول موضوع كتبه وقد نشر في الجريدة وهو مذيّل باسمي. ومضت أيام تلمذتي في جريدة السودان لا يعكّر صفوها شيء. ومما زاد في سعادتي بعَمَلِي الجديد أن الأخ زين كان يصطحبني إلى المجتمعات المسائية التي تضمّ بعض الصحافيين. وتعرّفت إلى بعضهم ومنهم الأستاذين صالح عرابي، ورحمي محمد سليمان، وسمعت من بعضهم ثناءً متحفّظاً على أسلوبِي في الكتابة.

وحتى الأستاذ يحيى محمد عبد القادر، صاحب ورئيس تحرير الصحيفة، والذي لم أره في حياتي، قد اتصل ذات يوم هاتفياً، وقال إن أسلوبِي أعجبه، برغم أنه لا يتفق معي في الآراء التي أبدتها. وحذّرني من طُرْف خفي من الشطط اليساري. ولكن يبدو أن تعليقاتي على الأخبار العالمية قد أثارت بالفعل قلقاً واهتماماً في بعض الأوساط القريبة من الحزب، والتي كانت لا تطمئن إلى أصحاب الاتجاهات اليسارية من الشبان.

ومضت الأيام تباعاً وبسرعة، وانقضت المدة التي كنتُ قد قررت البقاء خلالها في السودان بعيداً عن الجامعة في القاهرة. وبرغم إنني حين ودعت العمل في صحيفة (السوداني) بعد ثلاثة أشهر قضيتها في مكتبها ومطبعتها، لم أُنل سوى بضعة جنيهات لا تكفي لشراء قوت أيام قليلة في القاهرة، إلا أن التجربة التي اكتسبتها في عالم الصحافة لا تُقدّر بثمن. ويكفي أن أقول هنا اليوم إنها حدّدت مسار حياتي بعد خروجي من الجامعة وحتى اليوم.

عندما عدتُ إلى القاهرة لأستأنف دراستي الجامعية، وبعد التجربة التي خضتها في مكتب صحيفة (السوداني)، كان قلبي مفعماً بسرور كنت أُبديه ولا أفصح عن مصدره، وكان المصدر هو الخبرة العملية التي تلقيتها في مجال الصحافة والكتابة. ولم تكن تلك الخبرة ذات صلة مباشرة بدراستي الجامعية لعلمي السياسة والاقتصاد، ولكنها كانت ذات فائدة عظيمة في مجال نشاطنا السياسي العملي، الموجّه آنذاك ضد النظام الملكي في مصر. لقد كانت لتنظيمنا السري السياسي صحافته، ومنشوراته ومطابعه.

وما إن علم رفاقي في تنظيمنا السري السوداني بتجربتي المثيرة في الخرطوم، حتى رشّحتوني للعمل في مطابع التنظيم المصري السرية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُتاح فيها لكادر من السودان أن يعمل في جهاز سياسي سري مصري حساس. ومن المفهوم أن العمل في تلك المطابع مهمة حساسة، وخطيرة في آن واحد. وفي العادة يتم اختيار العناصر المصرية التي تقوم بمثل

هذه المهمة على أسس المعرفة بفن الطباعة، وصلابة التكوين الشخصي، وقوة الاحتمال، إلى جانب التمرس في العمل السياسي السري. وكانت الصفة المهمة التي يجب توافرها في الكادر المرشح للعمل في مطابع الحزب السرية، المقدرة على مراوغة البوليس السياسي، وعدم الانهيار أمام ضغوطهم إذا أفلحوا في اكتشاف مواقع المطابع الخاصة بالمنظمة، وذلك حتى لا تُفشي أسرار المنظمة التي تتجمع خيوطها عادة في مطابعها.

ورُحِّبْتُ بالمهمة الجديدة التي قادتنني إليها تجربة عملي في صحيفة (السوداني). وخلال شهر من الانغماس في عمل جاد، مع ثلاثة من الزملاء المصريين، استقطاع التنظيم السياسي المصري السري أن يغمر شوارع القاهرة بمنشورات أنيقة مطبوعة بالحروف في مطبعة صغيرة. وأزعج التطور الجديد في مطبوعات تنظيمنا السياسي رجال الأمن. وعكست لهم أناقة المنشورات الصادرة من مطبعة صغيرة صورة غير حقيقية لقوتنا السياسية والتنظيمية. وضاعفوا من جهودهم لاكتشاف مكدعنا السري، وإلقاء القبض علينا. وبالفعل تم لهم ما أرادوا.

إن تجربتي في السجون المصرية والسودانية لا تقل أهمية عن تجاربي الحياتية في مجال العمل الصحافي. وبسبب الارتباط الشديد بين تجربتي، لأن العمل الصحافي يورط من يقومون به في العمل السياسي، والعكس صحيح، فلا بأس من أن أشير في هذه المذكرات الخاصة بعمل الصحافي إلى جانب من تجاربي ذات الصلة. في السجون المصرية والسودانية. وكنت، منذ زمن مبكر في عملي الصحافي، قد نويت كتابة مذكرات عن السنوات التي قضيتها في السجون والمعتقلات في السودان ومصر على حد سواء. وقد أعددت بالفعل سلسلة من المقالات عن المدة التي قضيتها

في السجون المصرية، وكانت مفعمة بالدروس، والعبر، السياسية والإنسانية.

كان ذلك في العام ١٩٥٨م، بداية عملي في صحيفة (الميدان) لسان حال الحزب الشيوعي السوداني. وكنت قد نويت تطوير تلك المقالات لتصلح للنشر في كتاب في المستقبل، وعندما تسمح الظروف المالية بذلك. ولكن ما إن شرعت في نشرها في الوسيط المتاح لي آنذاك، صحيفة (الميدان)، حتى صدرت تعليمات من أرقى مستوى بالحزب بإيقاف نشر تلك المذكرات. وبرغم أنني لم أتلّق تفسيراً لذلك التصرف، ولا علمتُ بصورة رسمية ممن صدر، وأنا لم أطالب في الأصل بتلك المعلومات، إلا أن جميع الناس، القريبين من الحزب وغيرهم، قد أدركوا أن ذلك الأمر قد صدر من أعلى مستوى في سلم قيادة الحزب.

وكان من بين التفسيرات التي سمعتها لقرار إيقاف نشر تلك المذكرات في صحيفة الحزب (الميدان)، أنها محاولة لكسب مواقع سياسية شخصية. وفي الحقيقة فإن تلك المذكرات لم تكن تدور حول شخصي الضعيف، ولكنها مجّدت نضال زملائنا المصريين، من السجناء السياسيين، الذين تعرضوا، في تلك الفترة التي نشرت فيها المذكرات، لأبشع أنواع الاضطهاد السياسي الذي عرفته المنطقة العربية. ولكن، ومما لا شك فيه، أن ذلك العدد القليل من حلقات المذكرات التي نُشرت، ولم يتجاوز خمس حلقات، قد أحدث دويّاً كبيراً وسط القراء، ونال استحساناً على نطاق واسع، ولم يكن كل ذلك بسبب العنوان الذي اخترته للحلقات، وحسب، وقد كان جذاباً، ولكن كان السبب أيضاً هو موضوع تلك الحلقات.

كان العنوان هو (يا ساكنين الواح) وهو نداء موجّه باللهجة المصرية العامية إلى السجناء السياسيين المصريين الذين نفّثهم

السلطات المصرية آنذاك في واحات مصر الصحراوية الغربية القاحلة. وكان يجب أن يكون العنوان الصحيح، باللغة العربية الفصحى (يا ساكني الواحات). وكان الموضوع هو سرد لحكايات وقصص حول أولئك السجناء، تعلمتها وألفتها من زمالتي لهم بالسجن والتي أظهرت لي نقاءهم، ونزاهتهم، وشجاعتهم، وإنسانياتهم، ووعينهم السياسي والقومي، وتقدمهم وتطورهم الفكري. ولأن تلك القصص والحكايات كانت واقعية، وغير خيالية، انتزعتها، وصورتها من واقع معيشتي معهم في السجن، وظروفه القاسية، غير الإنسانية، فقد كانت تنبض بالحياة، وتثير العطف عليهم، والاحترام الجم لهم. وبرغم أن الزمن قد طال منذ التقاطي لتلك القصص والصور، وتجاوز عمرها نصف قرن من الزمان، فإنها ما تزال حية، وناضجة، ومضيئة في ذهني حتى اليوم. وأرجو أن يمتد بي العمر، ويتيح لي القدرة على تسجيلها ونشرها.

وفي الحقيقة، فإن وجودي في السجن بصورة دائمة، ليلاً ونهاراً، ولمدة زادت عن أربع سنوات، مع تلك المجموعة من الشباب المصري، المحبين لبلدهم، والمضحين بالغالي والنفيس من أجل رفعة وتطوره وسعادة شعبه، قد أثمر نتائج باهرة في مجال عملي المستقبلي في دنيا صاحبة الجلالة الصحافة. وكان من أهم ثمرات تلك الفترة العصبية، التي طوعناها لتصبح فترة مفيدة، تخصيص الجزء الأكبر من أوقاتنا للقراءة المتعمقة، في شتى التخصصات، ودراسة اللغات، وممارسة الرياضة البدنية المتاحة حسب ظروف السجن والتي أسهمت في الحفاظ على صحتنا الجسدية والعقلية معاً.

كان من بين رفاقنا في سجنني مصر والقناطر الخيرية، حيث قضينا مدة الحكم الصادر في حقنا، مجموعة كبيرة من الأساتذة

المصريين، ليس في مجال السياسة والأدب وحسب، وإنما في شتى مجالات العلوم. وكان من بينهم أساتذة في الجامعات والمعاهد العليا المصرية. ولم يُضْعِ الرفاق المسؤولون عن إدارة شؤوننا داخل السجن وقتاً، ونظّموا لنا حلقات الدراسة اليومية، الصباحية والمسائية وفق احتياجاتنا وتطلّعاتنا. ولم تكن إدارة السجن تبخل علينا بما نطلب من كتب ومراجع ما دامت لا تمتّ بصلة إلى نشاطنا السياسي. وكان كل هم إدارة السجن الحيلولة بيننا والإسهام في النشاط السياسي خارج السجن، فما كان منا إلا أن نختار ما نريد من الكتب، والمجلات، والمواد الدراسية الأخرى، لتسارع إدارة السجن بالاستجابة إلى مطالبنا بعد فحص تلك المواد، والتحقّق من خلوّها من ما يساعد على اشتراكنا في العمل السياسي المعارض المباشر. ولم يكن المسجونون السياسيون غير مدركين لهذه الحقيقة. ولم يكونوا سذّجاً، أو يعانون من نقص في معرفة ما ينبغي عليهم أن يفعلوا أو لا يفعلوا، وهم أسرى أجهزة حكم مدرّبة، وواعية.

وكان من بين رفاقنا في فترة السجن التي قضيتها بمصر، الأساتذة شهدي عطية، خبير اللغة الانجليزية، وشريف حتاتة، أستاذ الأدب الفرنسي، وأحمد المصطفى، الخبير في علم الاقتصاد، هذا إضافة إلى قياديين سياسيين متمرّسين في علوم السياسة والقيادة، السياسية والعسكرية على حد سواء. ولا أذيع سرّاً إذا قلت إن فترة دراستي في السجن، وخلال أربع سنوات ونصف كانت أقيم وأثرى من كل فترات الدراسة النظامية العادية التي قضيتها طوال حياتي. ويكفي فقط أن أشير هنا إلى أنني تخرجت من السجن في مصر ملماً باللغة الفرنسية إضافة إلى اللغتين العربية والإنجليزية. وما زالت تلك اللغة هي اللغة الثالثة التي أستخدمها

في جميع أعمال الصحافية، وأعمال الترجمة المتخصصة. كذلك لا أذيع سرّاً إذا ذكرت هنا أنني تخرّجت من سجنٍ مصري والقناطر الخيرية مستمتعاً بصحة عقلية وبدنية جيدة جداً، ومتأهلاً للعودة إلى عالم الصحافة المجنون وأنا أكثر نضجاً وعنفواناً.

كان من المنطقي، بعد الذي حصّته يداي من تجاربي في عالم الصحافة والطباعة، وهو السجن لسنوات طويلة، أن يصيبني نفور عظيم منها، وأن أشقّ طريقني في الحياة بعيداً عنها، لكن ذلك لم يحدث، فإنني قد انتهزت كل فرصة أتحت لي داخل السجن لأستزيد من المعرفة، وأعدّ نفسي للعمل في مجال الكتابة. وعندما عدت إلى الوطن في الخرطوم، زاد حبي للصحافة وتعلقني بها، لما علمت أنها تولّت الدفاع عني طوال فترة غيبيتي داخل السجن المصري. وغمرني إحساس قوي بأن الذي بيني والصحافة قدر مكتوب، وعُزّي لا انفصام لها.

عندما التحقت بالجامعة المصرية في القاهرة لدراسة علم الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية، في بداية العام ١٩٤٩م، كان عدد الطلاب السودانيين الذين تلقوا العلم في الجامعات والمعاهد العلمية المصرية، لا يتعدى الألف طالب. أما عدد الطلاب السودانيين الذي اعتُقلوا وسُجنوا بسبب نشاطهم السياسي المعادي لنظم

الحكم في مصر السودان، فإنه لم يتعدَّ عدد أصابع اليد الواحدة. وكان من بين أولئك الطلاب الأستاذ عبد القيوم أحمد سعد، عميد السجناء السياسيين السودانيين في مصر، والذي كان يقضي سجنًا بالأشغال الشاقة في سجن ليمان طرة المشهور، والخاص باحتجاز عتاة المجرمين، والمرحوم صلاح بشرى.

وكنا نُسَيِّر المظاهرات، ونوزع المنشورات التي طالبت بالإفراج عن السجناء السياسيين السودانيين وتحسين معاملتهم في السجن. وما كان يخطر ببالي آنذاك، أنني سألقى المصير ذاته الذي عانى منه عبد القيوم أحمد سعد وصلاح بشرى. ولكن ولحسن حظنا أننا اعتقلنا وسُجنّا في زمن الثورة المصرية بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. وقد شهدت تلك الفترة انفراجاً سياسياً، وقدراً من الحريات السياسية أفاد منه أنصار التيارات السياسية اليسارية، وكان من بينهم الشيوعيون.

وبالفعل، وعندما قررت سلطات الأمن المصرية ترحيل السجناء السياسيين بعيداً عن السجون المصرية في القاهرة والقناطر الخيرية، وذلك للحدّ من اتصالاتهم برفاقهم خارج السجن، ومشاركتهم في نشاطهم، كنت من بين نحو ١٢٥ سجيناً سياسياً سودانياً كان من المفروض أن يُرحّلوا إلى سجن الواحات النائي، والمعزول، والواقع في قلب صحراء مصر الغربية.

وكان معروفاً أن السجناء السياسيين المصريين الذين قُدرَ ترحيلهم سيصبحون، ونحن معهم، تحت رحمة قوات الأمن بصورة كاملة، وبعيدين عن أية رقابة قانونية يحتاجون إليها. ولكن الرئيس جمال عبد الناصر، بحنكته السياسية، وتعاطفه مع أهل السودان، قرر ألا يُرحّل السجناء السياسيين السودانيين إلى الواحات. ولم يكتف بذلك، بل أمر بالإفراج عنهم فوراً وترحيلهم

إلى السودان، مضيفاً تعليقه الشهير الذي جاء فيه: «خلوا الإخوة السودانيين يرجعوا بلدهم لأنهم سيفيدوننا هناك». وبالفعل تم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين السودانيين الذين كانوا نزلاء سجون مصر في ذلك الوقت، وكان ذلك في منتصف العام ١٩٥٦ م. ولما كنت من أقدم سجناء السودان السياسيين في مصر في ذلك الوقت، ولم يتفوق عليّ في تلك المرتبة غير الأستاذ عبد القيوم أحمد سعد، وكان قد تم الإفراج عنه لانقضاء فترة الحكم عليه، والمرحوم صلاح بشري، الذي توفاه الله إلى رحمته داخل السجن، فقد كنتُ أول مَنْ أُعلن الإفراج عنه قبل نصف عام من انقضاء فترة عقوبته، وكانت خمس سنوات. ولكن، وبينما كنت في انتظار ترحيلي من مصر إلى السودان، زارني مسؤول أمني مصري في قسم الشرطة الذي احتُجزت به بعد خروجي من السجن، في انتظار ترحيلي إلى السودان، وطلب مني التوقيع على تعهدين: نصّ أحدهما على الالتزام بعدم العودة إلى مصر مستقبلاً، ونصّ الثاني على تعهد بعدم الاشتغال بالعمل السياسي في مصر مرة أخرى على مدى حياتي. وعلى الفور أجبت المسؤول الأمني المصري بأنني مستعد للتعهد بعدم الحضور إلى مصر مستقبلاً، وعدم ممارسة أي نشاط سياسي فيها. أما أن أتعهد بعدم العمل السياسي، فهذا أمر لا أقبله حتى ولو أدى الأمر إلى إلغاء الإفراج عني، وإرجاعي إلى السجن مرة أخرى. وبسرعة شديدة وافق المسؤول الأمني المصري على موقفي، ووقعت له على تعهد عدم العودة إلى مصر مرة أخرى وعدم ممارسة أي نشاط سياسي فيها.

كان من الممكن أن أوقع على تعهد ألزم فيه نفسي بعدم العمل السياسي في مصر ثم يُسمح لي - كما سُمح للكثيرين غيري - بالجلوس لامتحان لنيل شهادتي الجامعية، إذ كنت قد واصلت

دراستي من داخل السجن حتى وصلت إلى السنة النهائية. وكان نيل الشهادة من كلية التجارة بجامعة القاهرة، يؤهلني للالتحاق بوظيفة في واحد من دواوين الحكومة تدرّ عليّ راتباً ما كان أحوجنني إليه، ولكني، ومن دون التردد للحظة واحدة للتفكير في الأسباب، كنت زاهداً في نيل الشهادة الجامعية والعمل في دواوين الحكومة أو التقيد بأية وظيفة مهما كانت مغرية. لقد قررت، منذ زمن بعيد، أن أهب نفسي للعمل السياسي، وأن تكون الكتابة هي سبيلي إلى ذلك. وقامت ضغوط لا حدود لها كانت تهدف إلى إبعادي عن العمل في صحيفة الحزب الذي كنت أنتمي إليه. وكنت مقتنعاً أن صحيفة (الميدان)، الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني، هي المجال الذي كنت أستطيع أن أقدم من خلاله أقصى ما أستطيع للقضية التي وهبتها نفسي. وقد تلاشت أمام ذلك الإصرار كل الصعاب التي أعرفها، والتي حدّثوني عنها إذا ما أنا امتهنت العمل الصحافي.

ودخلت مكاتب صحيفة (الميدان) جندياً مستعداً للبذل والتضحية ولا ينتظر جزاء ولا شكوراً، ولكن، وما إن بدأت حياتي الصحافية الجديدة، حتى وجدت العمل في الميدان قطعة من جهنم. كان ذلك في النصف الثاني من العام ١٩٥٦، وقد حققت الصحافة السودانية حينذاك، تقدماً لا بأس به في مجالات الطباعة والإخراج والتحرير، وزاد الإقبال عليها من قبل القراء، وأصبحت مصدر رزق جيد نسبياً للعاملين في محيطها. ولكن، وبرغم ذلك، وجدت صحيفة (الميدان) عاجزة عن الاستفادة من تلك الظروف المواتية لأسباب خارجة عن إرادة الشبان العاملين فيها.

كان مستواهم الأكاديمي والثقافي عالياً، ولا يمكن مقارنته بما هو سائد في الصحف الأخرى، المستقلة منها أو الحزبية. وكانت خبراتهم

المكتسبة في مجال التحرير لا بأس بها. وبرغم ذلك، فقد كان توزيعها محدوداً، وموضوعاتها سياسية جافة، ونتيجة لذلك كله كان دخلها ضعيفاً. وكان سبب ذلك، ونتيجته أيضاً، تخلف آلات طباعتها، الأمر الذي أثر على إخراجها وشكلها، وزاد من أعباء العاملين في مكاتبها، سواء أكانوا في المطبعة أم في مكاتب التحرير. ولأن شكل الصحيفة كان متخلفاً، إضافة إلى مواقفها السياسية، فقد هرب الإعلان من صفحاتها. والإعلان، كما لا يخفى علينا، هو المدرّ الأساسي للدخل.

كانت الجريدة تصدر مرتين في الأسبوع، يومي الخميس والاثنين، ولا يتجاوز حجمها ثماني صفحات، وبرغم ذلك كان إعدادها يستغرق أيام الأسبوع كلها. ويستمر العمل في اليوم الواحد ١٨ ساعة في بعض الأحيان. كنا ندخل مكتب التحرير في التاسعة صباحاً، وكنا نتناول أثناء اليوم إفطارنا وغداءنا ثم عشاءنا، ثم لا نبرحه إلا في الساعات الأولى من اليوم التالي. وكنا نتولى جمع الأخبار وتحريرها، وكتابة المقالات السياسية، والتعليقات، وتصحيح البروفات، وترتيب الصفحات، وأحياناً كنا نشرف على الطباعة. ولا يستطيع تخيل جسامه مثل هذا العمل إلا من أتاحت له الظروف التعرف عن قرب على العمل الصحافي. وبرغم كل ذلك التعب والإجهاد وضآلة وبؤس النتائج التي نحققها بالمقارنة مع الصحف الأخرى ذات الإمكانيات الكبيرة، كانت تسود مكاتبنا روح معنوية عالية، تبتّها فينا سماحة روح الأخ بابكر محمد علي رئيس التحرير. ولأن أعضاء الحزب، الذين يُبدون غير شديدة على صحيفتهم، كانوا يجهلون الظروف القاسية التي نعمل تحت وطأتها، فقد كنا نقبل انتقاداتهم وتهكماتهم على أخطائنا بصدور رحبة أحياناً، وبشيء من الضيق في أحيان أخرى.

وكان راتب المحرّر بصحيفة (الميدان) عشرة جنيهات كاملة

يَصْرَف منها على أكله وشربه وملبسه ومواصلاته. والسعيد السعيد من استطاع أن يستغني عن الاقتراض من مدير الصحيفة على حساب هذا الراتب خلال أيام الشهر حتى يستطيع أن يَنعم (إذا سمحت الظروف) بمنظر الجنيهاات في آخر كل شهر. ولا أذكر أن أياً منا حظي بذلك إطلاقاً. كنا نقبض خمسة وعشرين قرشاً كل يوم نقضي بها حوائجنا الملحة، وما تبقى من الراتب يُصْرَف في وقت لاحق، وبعد أيام تطول أو تقصر، على مرور أول كل شهر. وما كنا نقيم وزناً كبيراً لها. وكان يكفي فقط أن نلتهم من الأكل ما يعيننا فقط على أداء عملنا. وحتى السكن، ما كان يشكل أزمة حقيقية، إذ كانت مكاتب الجريدة تتسع لمن يعجزون عن دفع إيجارات المنازل. وأذكر أن أول أزمة حقيقية صادفتني حين بدأت عملي مع الصحيفة كانت حين بليت ملابسي، وأصبحت لا تمكّني من الخروج من المنزل للملاقة الناس، أو أداء العمل الصحافي الذي يستلزم الاتصال والمخالطة. وكنا لا نفعل ذلك إلا في أضيق الحدود بسبب ضعف إمكانياتنا المادية. واعتصمتُ بالمنزل عدة أيام لا أبرحه بعد أن اعتذرت لإدارة الجريدة عن كسائي.

وفي اجتماع لأسرة تحرير الصحيفة، ضمّ عضواً رفيع المستوى في قيادة الحزب، مناقشاً قضية اعتصامي، وجّه إليّ اللوم لسببين: أولهما أنني فشلت في تكوين صداقات تساعدني على حل «مثل هذه المشكلة التافهة» وثانيهما أن تصرّفي كان يدلّ على استمرار تمسكي بالسلوك «البرجوازي الصغير». ومن فرط انفعالي من موقف زملائي ضربتُ بجميع قواعد النظام الحزبي عرض الحائط، وهددت بالاستقالة من عملي لدى صحيفة لا تستطيع أن توفّر لي ملابس للعمل وليس للتنزه. وأذكر أن تهديدي ذلك أثمر شراء ملابس جديدة لي دفعت الصحيفة ثمنها.

كانت صحيفة (الميدان) «ساحة قتال حقيقية»، كما وصفها أحد الأصدقاء الذين كانوا على صلة وثيقة بها وخبر عن كُتب الظروف التي تعيشها والمعارك التي تخوضها. ولم تكن الميدان ساحة قتال بسبب ظروفها المالية العصبية، أو وسائل طباعتها المتخلفة وحسب، كانت الميدان ساحة قتال لأنها حملت عب معارضة النظام السياسي السوداني بأسره برغم تلك الإمكانيات المحدودة، والظروف القاسية التي عاشها محرروها. ومما زاد من صعوبة مهمتها أنها كانت الوجه العلني المشروع لحزب سياسي محظور، وبرغم أنها كانت من الناحية الرسمية لسان حال (الجبهة المعادية للاستعمار)، وهي حزب مشروع، إلا أن كل الناس، بما في ذلك السلطات الحكومية، كانوا يعلمون علم اليقين أن لها صفة مزدوجة لم تحاول هي إخفاءها، وذلك لأن كل محرريها كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي السوداني. وكانت سلطات الأمن في حكمه المرحوم السيد عبد الله خليل تترصد بها، وترصد ما تكتب بدقة شديدة، لتُسقطها في شبك القوانين المطاطة التي

تحرّم النشاط الشيوعي، وتمنع الحُض على كراهية الحكومة. وكم من مرة سيق رئيس تحريرها إلى المحكمة، ثم إلى السجن متهماً مرة بالقذف، ومرة أخرى بإفشاء أسرار الدولة، ومرة ثالثة بالوقوع تحت طائلة المادة ١٠٥ سيئة الذكر الشهيرة والتي تحدّ من الحريات بشكل خاص.

في هذا المنعطف من سرد تاريخ ذكرياتي في مجال العمل الصحافي، أنتهز الفرصة للحديث عن بعض المشكلات القانونية التي اعترضت سير مسيرتي تلك. في بداية العام ١٩٥٨م، كانت حكومة السيد عبد الله خليل هي التي تقود البلاد، وكانت ائتلاًفاً بين حزبي الأمة، وجناح الحزب الوطني الديمقراطي الذي قاده السيد محمد نور الدين والشيخ علي عبد الرحمن. ولم تكن علاقات تلك الحكومة حسنة مع حكومة الجارة مصر التي كان يرأسها في ذلك الحين الزعيم المصري الشاب جمال عبد الناصر، قائد ثورة الثالث والعشرين من يوليو. وفي حين كانت الحكومة السودانية ذات طابع تقليدي، وميالة إلى صداقة للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، كانت حكومة عبد الناصر ذات الطابع الثوري الجديد في المنطقة العربية تخوض معارك عنيفة مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

وبرغم أن الحكومة التي تزعمها القائد العربي الثائر جمال عبد الناصر في مصر، لم تكن شيوعية أو حتى اشتراكية، فإن القوى الوطنية في العالم العربي، ومن بينها الأحزاب الشيوعية، ساندت الرئيس جمال عبد الناصر وحكومته. وعلى العكس من ذلك فإن علاقات حكومة السودان، التي كان من المفترض أن تكون جيدة، أو حتى عادية، مع الحكومة المصرية، وذلك بسبب الروابط الخاصة التاريخية الإسلامية والعربية بين الشعبين المصري والسوداني، لم

تكن فاترة وحسب، بل شهدت توتراً عرّف في التاريخ المشترك بين البلدين بـ«الجفوة المفتعلة بين الحكومتين. المصرية والسودانية».

تقع منطقة حلايب في مثلث صغير على الحدود الشمالية الشرقية بين السودان ومصر. وما يُعرف في الجغرافيا بـ«مثلث حلايب»، هو منطقة تسكنها قبائل رعوية بجاوية سودانية، وبها مدينة واحدة هي التي منحت تلك المنطقة اسمها. وبرغم أن تلك المنطقة هي ضمن أراضي السودان المعترف بها دولياً، وسكانها من قبائل السودان، إلا أن مصر، التي لم تنكر تبعية تلك المنطقة للأراضي السودانية في يوم من الأيام، كانت لها بها مصالح اقتصادية محدودة ولكنها أفادت السكان كثيراً. وكانت الحكومات السودانية المتعاقبة تعلم تلك الحقيقة ولم تمثل لها مشكلة في أي وقت من الأوقات. ولكن وفي العام ١٩٥٨م، وبسبب التوتر الذي نشأ بين حكومة السيد عبد الله خليل والحكومة المصرية في عهد عبد الناصر، أصرت الحكومة السودانية على وقف النشاط الاقتصادي المصري في تلك المنطقة. وعندما رفضت السلطات المصرية الموقف السوداني، لجأت حكومة عبد الله خليل إلى تصعيد الخلاف بين البلدين، وهدّدت برفع الأمر إلى مجلس الأمن الدولي للفصل في النزاع الذي نشب بين مصر والسودان حول منطقة حلايب. وقد أثار تهديد حكومة عبد الله خليل استنكار كل الدول العربية تقريباً، وذلك لأن مصر والسودان عضوان في جامعة الدول العربية. وكان من المفترض، والمتعارف عليه تاريخياً، لجوء الدول العربية، أولاً وقبل كل شيء، إلى الجامعة العربية لحلّ أي نزاع ينشب بينها قبل اللجوء إلى هيئات أخرى، دولية أو حتى إقليمية.

وكانت مصر عبد الناصر في العام ١٩٥٨م رأس الرمح في منافحة التيارات العربية التحررية المعادية للاستعمار بوجهيه القديم

والحديث معاً. وفي الوقت ذاته كانت تشكل تهديداً لسياسات ما عُرف في ذلك الحين بالدول العربية المحافظة المتصالحة مع الدول الاستعمارية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. وقد مثل تصرف حكومة عبد الله خليل للحزب الشيوعي السوداني، ومعه الجبهة المعادية للاستعمار، فرصة نادرة لشن هجمات لا هوادة فيها على الحكومة المتهمة بالتصالح، على أقل تقدير، مع السياسات الاستعمارية في المنطقة العربية. ومن ثم كان لصحيفة (الميدان)، الناطقة باسم الجبهة المعادية للاستعمار رسمياً، والحزب الشيوعي السوداني ضمناً، القدح العلني في شن هجمات ضارية على ضد حكومة السيد عبد الله خليل. ومن أشهر ما سُجِّل من تلك الهجمات في هذا الصدد، المقال الذي ذاع صيته، ليس في السودان وحسب، وإنما في مصر أيضاً، حيث أعيد نشره. وكان عنوان ذلك المقال (هذه الحكومة لا تستحي).

وبشهادة محامي الدفاع الذي لجأت إليه (الميدان) للدفاع عنها أمام المحكمة حين غضب السيد عبد الله خليل غضبة مضرية، وصادر عدد الصحيفة الذي ظهر فيه، وأمر باعتقال رئيس التحرير وتقديمه للمحاكمة، أنه لم يجد ثغرة واحدة مما حواه ذلك المقال تُمكنه من الدفاع عن الصحيفة أمام المحكمة، وبموجب القوانين السائدة في ذلك الحين، وبسبب ما أحدثه ذلك المقال من ضجيج، زار مكتب الصحيفة السيد المحقق الصحفي المصري بالسفارة المصرية، وأبدى استعداد مصر لدفع أي مبلغ بالغرامة يُحكم به على الصحيفة. ومن بين ما أذكره، بفخر واعتزاز في تاريخ صحيفة (الميدان)، أن هيئة تحريرها رفضت بالإجماع أية مساعدة مالية، من أية جهة كانت، لتحمل أعباء الغرامة التي تُفرض على الصحيفة. اتخذ ذلك القرار بالرغم من وضعها المالي

المتري إلى أبعد الحدود. وكان من المعروف أن فشل الصحيفة في دفع الغرامة المالية المحكوم بها عليها يعني إنزال عقوبة السجن على رئيس التحرير. وقد لجأت الصحيفة إلى القراء للتبرع لدفع مبلغ ٢٥٠ جنيهًا كانت حكم الغرامة الذي صدر على الصحيفة بسبب ذلك المقال المتهب. ولم يُخَيَّب القراء ظنّها، وجمع المال اللازم من التبرعات لدفع الغرامة، ونجا رئيس التحرير من السجن بسبب ذلك المقال.

مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه وبسبب الضجة التي أثارها موقف حكومة عبد الله خليل حول حلايب، أن الرئيس عبد الناصر وضع حداً للخلاف بين البلدين حين أعلن أن مصر لن تسعى للتغول على منطقة حلايب السودانية. وزاد على ذلك قوله: «أعطوا الإخوة السودانيين اية مساحة من الأراضي المصرية يرغبون في استغلالها». ولكن، وبصرف النظر عن كل ذلك، فإن موقف الحكومة السودانية من الأزمة التي أثارته مع مصر بسبب حلايب ظلّ يُلقي بظلاله على حكومة عبد الله خليل حتى أطاح بها الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق إبراهيم عبود في ١٧ من شهر نوفمبر من العام ١٩٥٨م. وكان القضاء على تلك الجفوة من بين الأسباب التي ذُكرت لدفع الجيش إلى الانقلاب على حكومة السيد عبد الله خليل. وكانت تبعات افتعال تلك الجفوة قد أُلقيت على السيد عبد الله خليل، رئيس الوزراء وحكومته المحافظة.

من بين النتائج المهمة، بالنسبة لي والمستقبل عملي الصحافي، هي أن مقال حلايب قد أكّد بما يدع مجالاً للشك قدراتي على كتابة المقالات الصحافية الساخنة. ليس ذلك وحسب، وإنما على انتزاع العناوين الصارخة من بين سطورها. وبالفعل فإن مقال (هذه الحكومة لا تستحي) والذي نشرته صحيفة (الميدان)، لم

يُثر أزمة سياسية وقانونية وحسب، وإنما لفت أنظار مسؤولين في مقام الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، والرئيس السوداني عبد الله خليل، إلى التعرّف على كاتب سوداني صغير السن، قليل التجربة في ميدان العمل الصحافي. وسيرى القارئ أن مقال حلايب لم يكن سوى مقدمة لمقالات أخريات كثيرة كتبتها باللغتين العربية والإنجليزية ونُشرت وأحدثت أزمات لم تَقُل في حجمها عن الأزمة التي خلقها مقال (هذه الحكومة لا تستحي). وقد لُقّب أحد الزملاء إحدى تلك المقالات وقد نشرت باللغة الانجليزية بأنها كانت «قنبلة». وسيرد حديث مفصّل عن هذه المقالات في ما يلي من سرد لسيرتي الصحافية.

٧

كانت الصفة النضالية الغالبة لصحيفة (الميدان) تُقيم بعض الحواجز بين محرّريها وبقية الصحفيين في الصحف السودانية الأخرى، والذين كانوا ينظرون إلينا بوصفنا أعضاء في الحزب الشيوعي، ومناضلين في المكان الأول، ثم تأتي بعد ذلك، في نظرهم، صفتنا المهنية. وكذلك كنا في الحقيقة نعتبر أنفسنا مناضلين أولاً ثم تأتي بعد ذلك صفتنا المهنية. وكانت قواعد المهنة الصحافية تدفع بنا إلى الخلف عندما تتعارض مع واجباتنا الحزبية. ولا أذكر أنني استطعت طوال الفترة التي قضيتها محرراً في صحيفة (الميدان) أن أقيم علاقة حميمة مع بقية زملائي الصحفيين العاملين في نفس المجال. وكانت لذلك أسباب كثيرة، ولكن يأتي في مقدمتها شك وانعدام ثقة متبادل بين الجانبين. وما دمت لا أملك حق الحديث نيابة عن الزملاء الذين عاصرتهم في أسرة تحرير (الميدان) فإنني أكتفي بإدانة نفسي، وأقول إنني لو عدت اليوم محرراً في مثل صحيفة (الميدان) لما سمحت لتلك الحواجز بأن تقوم بيني وبين زملائي الصحفيين، ولبادرت من جانبي باذلاً

أقصى ما أستطيع من جهد لأتغلب على كل العقبات وأزيل عوامل الشك والريبة وأمهد السبيل لإقامة أفضل علاقات يمكن أن تنشأ بين زملاء مهنة واحدة.

وقد كنا في صحيفة (الميدان) في ذلك الوقت في أمس الحاجة إلى علاقة جيدة مع جميع الصحافيين السودانيين، وكان من الممكن خلق تلك العلاقات بالرغم من الخلافات السياسية والفكرية. كنا في حاجة إلى تلك الروابط والعلاقات الحسنة لنُرسى قواعد ثابتة وسليمة لمهنة الصحافة في السودان، وكنا في حاجة إليها لتتعلم فنون الصحافة الدقيقة التي تهيئ للنجاح في هذا المجال والتي كانت تعمينا عنها الأهداف الكبيرة التي كنا نسعى لتحقيقها، ونضحي في سبيلها بكل شيء.

إنني حين أستعيد تجربتي في صحيفة (الميدان) من ذاكرتي، وأوازن كشف حسابها، أدرك أنه قد فاتني الكثير مما كنت أستطيع أن أتعلمه. لقد تمرست على فن الكتابة بعلمي في صحيفة (الميدان) واتسع أفقي السياسي. هذه حقيقة. ولكن كانت السمة الغالبة على كتاباتنا هي الهجوم، والنقد العنيفين. وليس العمل الصحافي، وهو انعكاس حقيقي لما يجري في الحياة، هجوماً ونقداً كله.

لقد كنا لا نرى الأشياء، ونحن نمسك بأقلامنا لنكتب في (الميدان)، إلا بمنظار الحزب المحدود. ولذلك ما كنا نود أن نرى إلا جزءاً ضئيلاً، ضئيلاً جداً، من الحقيقة، وهو ذلك الجزء الذي يتفق مع وجهات نظرنا الحزبية. وكانت كتاباتنا تتسم بالحدة، وتقطر مرارة، ونحن نشن الهجمات على خصومنا ونوجههم بالكلمات الجارحة. وكانت أغلبية قراء الصحف من المحايدون يسمعون (دق القراف) فيخافوننا ولكنهم لا يحبوننا.

ولو كنا أدركنا في ذلك الوقت المبكر خصائص الشعب السوداني الذي كنا نشقى من أجله لما سمحنا لخصوماتنا السياسية بأن تتسم بتلك المرارة وذلك العنف. ولو كنا تلقينا بعض المبادئ الأساسية التي تحكم مهنة الصحافة لاحترامنا الحقائق مهما كانت لا تتفق مع وجهات نظرنا، ولاتسمت كتاباتنا بشيء من الموضوعية التي تكسبنا احترام القراء، وتساعد صحيفتنا على الروج برغم العقبات الكأداء التي تعترض سبيلها.

ومن النقائص التي لازمتني طوال فترة عملي بصحيفة (الميدان) عدم تخصيص وقت كاف للقراءة بجميع أنواعها، الجادة والسريعة، وقراءة الكتب والمجلات والصحف الأجنبية والعربية عنصر هام في حياة الصحفي. ولكن العمل في صحيفة (الميدان) كان يستوعب كل وقتنا ويعتصرنا حتى لا يُبقي لنا جهداً ندخره لقراءة جادة. وحتى المطبوعات السياسية الحزبية، وهي قليلة، كنا نجد صعوبة شديدة في متابعتها واستيعاب ما يرد فيها.

وبمرور الأيام والشهور، أخذت أجترّ معلوماتي القديمة، واعتمدت في كتاباتي على ما أستوعبه من قراءة الصحف والمجلات ولم يكن في ذلك زادٌ يمكن الاعتماد عليه لا بالنسبة للصحفي ولا لغيره. وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن أصاب عقلي مرض التحجر الذي عانيت منه فترة طويلة.

وبرغم أن صحيفة (الميدان) كانت لسان حال جماعة قوامها طليعة مثقفة، وبرغم أن محرريها كانوا يتمتعون بمستوى أكاديمي مرموق، إلا أنها كانت لا تمتلك مكتبة أو مراجع أو أرشيفاً. وبرغم كل هذه الظروف العصيبة، فقد ظللنا نجاهد في (الميدان) حتى عطلها الحكم العسكري برئاسة الفريق إبراهيم عبود. وقد كنا نحن، أسرة تحرير صحيفة (الميدان)، أكثر سعادة

من الحكم العسكري بتعطيل صدور الصحيفة لسببين أولهما: أن القيود التي وُضعت لتحكم صدور الصحف قد حوّلتها إلى نشرات لا طعم لها ولا لون. وثانيهما أن ظروفنا المادية والصحية كانت تستوجب منحنا عطلة لم تنعم بها منذ زمن طويل.

يقول المثل الشهير: (قليل الحظ يلقي العظم في الكرشة)، وهو يَصْدُقُ في حالتي تماماً، وفي ما يتعلق بعلاقتي بالعمل الصحافي. وكما انتهت تجربتي التي خضتها في جريدة (السوداني) بأن ساقطني إلى قضاء خمس سنوات في السجون المصرية، فإن تجربة عملي في صحيفة (الميدان) أوشكت أن تسوقني إلى سنوات أقضيها في سجن كوبر الشهير أو ما هو ألعن منه.

وكأنما أدرك رجال أمن حكومة عبود العسكرية أن تعطيل صحيفة (الميدان) لم يكن عقاباً كافياً لنا، بل أنه أعتقنا من أعمال شاقة حقيقية، سعوا إلى تليفق قضية جنائية خطيرة ضدنا، نحن محرري الصحيفة، ستكون عقوبتها إذا ما ألصقت بنا نحو سبع سنوات سجنًا. ففي فجر اليوم الذي صدر فيه أمر تعطيل الصحيفة، داهمت قوات الأمن مكاتبها، وقلبت كل ورقة، وفتحت كل درج ودولاب بحثاً عن أية وثيقة توفر دليلاً على العلاقة بينها والحزب الشيوعي السوداني محظور النشاط. وباءت جهود الجنود

والضباط بالفشل المريع. وكفأ، نحن المحررين نرقبهم، وهم يجدون في التنقيب في ملفاتنا، بحثاً عن ضالتهم المنشودة. وتبادلنا ابتسامات ساخرة لأننا كنا شديدي الحرص على ألا تدخل مكاتبنا أية وثيقة تتعلق بنشاط الحزب الشيوعي. وكان ذلك حفاظاً على وضع الصحيفة القانوني، بوصفها ناطقة باسم الجبهة المعادية للاستعمار وكانت حزباً مشروعاً. ولكن كانت قوات الأمن أشد حرصاً على الإيقاع بنا، وتجريماً.

وفجأة أمسك أحد الضباط بنسخة من كتاب الميزانية للعام ١٩٥٨-١٩٥٩ م، وكانت ترقد بإهمال على سطح أحد المكاتب. وكان سؤاله: «من أين لكم بهذه؟»، وقبل الإجابة على السؤال الغريب غير المتوقع قال الضابط: «إن وجود هذا الكتاب في مكاتبكم يشكل جريمة خطيرة توقع من يرتكبها تحت طائلة مادة إفشاء أسرار الدولة من قانون عقوبات السودان». وأضاف: «يتضمن هذا الكتاب فصلاً سرياً عن ميزانية الدفاع ولا يُسمح لغير نواب البرلمان وأعضاء الحكومة بالاطلاع عليه».

وصدر الأمر باعتقال أسرة تحرير (الميدان). ولكنني أفلتت من الاعتقال لأن رجال الأمن كانوا يعرفونني بالاسم فقط ولا يستطيعون التعرّف على شكلي. وقد رفضت تسليم نفسي طائعاً مختاراً لسلطات الأمن. وفضّلت الانتظار حتى أرى ما سيحلّ بزملائي الذين اعتُقلوا. وبعد أيام قليلة، تمت إجراءات التحقيق مع الزملاء، وأفرج عنهم بضمانات مالية توطئة لتقديمهم إلى المحاكمة بتهمة استلام الوثائق الممنوعة المسروقة. وسجّل رجال الأمن في أوراق التحقيق أنني هربت من العدالة واختفيت.

الحقيقة إنني لم أهرب ولم اختف، وإنما استفدت من جهل رجال الأمن وضعف جهازهم في ذلك الوقت، واحتفظت بحريتي

وأنا أوّمن إيماناً لا يتطرق إليه الشك بصحة موقفى لأننى لم أرتكب أية جريمة تستدعى الزجّ بى فى غياهب السجن. سافرت من الخرطوم إلى الأبيض، ومن الأبيض إلى الفاشر، لقضاء بعض الوقت مع أفراد أسرّتى. فعلت كل ذلك، وقمت بكل تلك التحركات علناً وفى وضّح النهار.

وفى الفاشر لم أحاول الاختفاء عن الأنظار وفق تعليمات زملائى، وباشرت المشاركة فى أعمال ضد نظام الحكم العسكرى بقيادة الفريق إبراهيم عبود، وذلك لأسباب عديدة كان أهمها أن الاختفاء فى الفاشر، وكانت مدينة صغيرة، كان أمراً مستحيلاً. ومضت الأيام متباطئة فى مدينة الفاشر. وذات يوم، وبينما كنت أتصفح الجرائد اليومية، لفت نظري خبر بارز، كتب عنوانه بخط عريض على الصفحة الأولى من صحيفة (الرأى العام)، وكان اسمى يشكّل بعض كلمات عنوان ذلك الخبر. قال الخبر: «تأجل النظر فى قضية (الميدان) بسبب اختفاء بقادى». وما كنت بحاجة إلى قراءة كل الخبر فقد أدركتُ على الفور فحواه وأخذت أفكر فى الخطوات التى كان ينبغى على اتخاذها تفادياً للمضايقات والحرّج الذى يسببه ذلك الخبر لسلطات الأمن بالفاشر.

وفى تلك الأثناء كان لفيف من معارفى وأصدقائى فى المدينة الصغيرة، ومن بينهم بعض رجال الأمن، قد قرأوا الخبر، مثل ما فعلت أنا، وأصيبوا بقدر غير قليل من الدهشة لأنه من المستحيل أن أكون مختبئاً فى الفاشر أو فى نيّتى أن أفعل ذلك وأنا أعيش بينهم وأخالطهم كما يفعل كل الناس. وكان علىّ التصرف على وجه السرعة لمعالجة ذلك اللبس الخطير الذى أوقعتنى فيه سلطات الأمن بالخرطوم وصحيفة (الرأى العام). وبسرعة اتصلتُ بسلطات الأمن فى المدينة وأخبرتهم بأننى لم أختفِ قط، وأبديت

استعدادي لتسليم نفسي لهم وفق تعليمات رئاستهم. واتخذ رجال الأمن بالمدينة الخطوات اللازمة بعد أن اقتنعوا بصدق ما قلت لهم. وبالفعل فقد ردت رئاسة الأمن بالخرطوم طالبة سرعة تسفيري إليهم. وتصرّفت سلطات الأمن بمدينة الفاشر معي بلطف شديد، وطلبت مني، بعد التوقيع على التزام بتسليم نفسي إلى سلطات أمن الخرطوم، السفر إلى هناك بأسرع فرصة مكنة. وكانت الخطوة الثانية التي اتخذتها بسرعة فائقة أيضاً هي إرسال برقية عاجلة إلى صحيفة (الرأي العام) في الخرطوم نفيت فيها خبر اختفائي من أعين رجال الأمن الذي نشرته. وتكرّمت صحيفة (الرأي العام) بنشر برقيتي في مكان بارز بالصفحة الأولى. وقد ترك اهتمام صحيفة (الرأي العام) ببرقيتي أثراً عميقاً في نفسي، واحترمتُ حرصها على نشر الحقيقة حتى لو كانت في صالح شخص ضعيف تطارده الدولة.

ومن حسن حظنا أن القاضي الذي نظر القضية التي حاول رجال الأمن تلفيقها ضدنا أمر بشطبها فوراً، وإطلاق سراحنا. وقد أثبت القاضي، بالأسئلة التي وجهها إلى هيئة الاتهام أننا لم نسرق الكتاب الخاص بالميزانية من أي مكتب من مكاتب الدولة، وأنه لم يكن في نيّتنا إفشاء ما جاء فيه من أسرار، وأن ذلك الكتاب قد يكون واحداً من عشرات الكتب التي وُزعت على النواب بالبرلمان، والتي لم يجمعها منهم أحد.

ولكن فرحتي بإفلاتي من شرك تلك التهمة الملفقة لم تتم وذلك لأنني خرجت من قاعة المحكمة لأجد من يخبروني بأن عليّ أن أمثّل أمام محكمة حزبية لأجيب على بعض الأسئلة المتعلقة بالبرقية التي نفيتُ فيها نبأ اختفائي وتكرّمت صحيفة (الرأي العام) بنشرها. ولا أستطيع أن أصف لكم اليوم، ومهما أوتيت من

براعة في الكتابة وفصاحة في النطق، مقدار الدهشة التي أصابتني،
والحيرة التي وقعت فيها بسبب ما سمعت. ولولا حرصي الشديد
على معرفة ما يمكن أن تسببه تلك البرقية من مشكلات تستوجب
الأسئلة والأجوبة، لما أعرتُ الأمر أدنى قدر من الاهتمام ولأهمنته
تماماً.

كان إرسال برقيتي إلى صحيفة (الرأي العام)، حسب تصوّري،
تصرفاً سليماً، وموفقاً في آن واحد. وتبيّن لي في ما بعد، وبعد
الاستماع إلى الاتهامات التي وجّهها إليّ الحزب، قصر نظري، وعدم
فهمي لأدبيات الحزب الشيوعي السوداني. فقد أخبرني المسؤولون
الحزبيون في سياق التحقيق معي أن برقيتي إلى صحيفة (الرأي
العام) قد حملت في طياتها «تباهياً برجوازيّاً بالشجاعة، وإدانةً
للأعضاء الحزبيين الذين اختفوا عن أعين رجال الأمن بعد انقلاب
عبود ليمارسوا عملهم السري من دون الوقوع في قبضة رجال
الشرطة». وعبثاً حاولت أن أشرح لهم الظروف التي حتمت عليّ
إرسال تلك البرقية، وقالوا لي إنه «كان عليك الاختفاء أولاً وفقاً
لتعليمات الحزب، ومن ثم شرح موقفك». ولما قلت إن سبب موقفي
هو أن الاتهام الذي وجّهه ضدنا كان واهياً بدليل شطب القاضي
للقضية، أجابوا بأن ذلك لا يؤثر على مبدأ الاختفاء للأعضاء
المسؤولين عن أعين رجال الأمن.

وتمسّكتُ بموقفي، ورفضت الاعتذار أو الاعتراف بالخطأ.
وانتهى الأمر عند ذلك الحد، ولم تتخذ ضدي أية عقوبات حزبية.
ولكنني كنت واثقاً أن موقفي قد سجّل خصماً عليّ في سجلّ حياتي
الحزبية.

ولم يَطُلْ مقامي في مدينة الفاشر، وكنت قد عدت إليها مباشرة بعد شطب القضية التي لَفَّقْتُها سلطات الأمن ضدنا. وبرغم أنني قد أحببتها، وأقمت علاقات طيبة مع نخبة من سكانها، فقد وَجَّهت إليَّ سلطات الأمن تهديداً في ثوب نصيحة بأن أغادرها. وما كان عليّ إلا أن أَرْضِخَ لذلك التهديد، خصوصاً أنه جاء مغلفاً بأمن وسلامة زوجتي. ولا أرى مجالاً هنا لشرح ملابسات ذلك التهديد، لأنها لا تشرف رجال الأمن، ولا تشرفني لأننا في النهاية ننتمي إلى بلد واحد. وقد صدّق الشاعر حين قال: «لعمري ما ضاقت بلاد بأهلها/ ولكن أخلاق الرجال تضيق».

وفي الخرطوم بحثتُ عن العمل في كل مكان إلا الصحف التي بارَت تجارتها وعانت من الكساد بسبب التضيق الذي فرضته الحكومة العسكرية على حرياتِها. ولما خابت محاولاتي للعثور على عمل مناسب أقتات منه، عكفت على القراءة والكتابة. وكتبت قصة قصيرة استندتُ تكاليف طباعتها من أحد الأصدقاء، أملاً

في أن تدرّ عليّ دخلاً أسدّد منه ديني، وأستعين بما يتبقى منه على قضاء حوائجي. وبرغم أن القصة فشلت في حساب الربح والخسارة إلا أنها حققت لي نجاحاً أدبياً ما كنت أحلم به. وكان لذلك النجاح كل الفضل في أن أشق طريقتي مرة أخرى في عالم الصحافة. لقد بعثت كتابة ونشر تلك القصة الثقة في نفسي، برغم قصرها ونواقصها الفنية، خصوصاً بعد أن تناولت بعض الصحف أخبارها، وحظيت باهتمام النقاد الأدبيين الذين كتبوا عنها في الصفحات الأدبية.

ولما كانت صحيفة (الرأي العام) قد أبدت اهتماماً بتلك القصة أكثر من بقية الصحف، فقد شعرت بروابط عاطفية نحوها، وقررتُ أن أكتب لها بعض المواضيع. وكان أول ما بعثت به إليها مقال نقدي يتضمن عرضاً لكتاب «ملاح من المجتمع السوداني» لمؤلفه الأستاذ حسن نجيلة. وكنت قد قرأته أكثر من مرة وأعجبني موضوعه وأسلوبه معاً. وما إن نشر المقال في صحيفة (الرأي العام)، حتى أثار بيني وبين أحد أعضاء الحزب الذي انتميت إليه، وهو الحزب الشيوعي، نقاشاً ما زلت أذكر تفاصيله حتى اليوم، وبرغم مرور عشرات السنوات عليه. قال لي ذلك العضو المحترم: «لماذا قرّظت كتاب حسن نجيلة؟»، وكان جوابي: «إنني لم أكتب تقرّظاً وإنما تقويماً وعرضاً للكتاب». وبحق فإن الكتاب، إلى جانب مستواه الفني، مثّل لي من حيث الموضوع إضافة وطنية قيمة مجّدت حقبة مهمة من تاريخنا الوطني. وردّ ذلك العضو على ما قلت بأن كل ذلك لا يهمّ لأن مؤلفه هو حسن نجيلة، والحزب لا يسمح لعضو منتقمٍ إليه بالثناء على كتاب ألفه ذلك الرجل. وسألني العضو: «ألا تعرف من هو حسن نجيلة؟»، وكان جوابي الصادق هو: «إنني لا أعرفه، ولم أتشرف

بمقابلته في أي يوم، وإن شخصه لا يهمني في كثير أو قليل، وإنني تعاملت مع إنتاجه الفكري وهو موضوع قائم بذاته ومنفصل عنه بمجرد نشره، ولم يعد ملكاً له». وكما كانت الحال في مرات عديدة سابقة، فإن نقاشنا ذلك لم يسفر عن أي اتفاق، ومضى كل منا في حال سبيله متمسكاً بوجهات نظره.

ودارت الأيام والشهور وإذا بي أتلقي في منتصف عام ١٩٦١ م عرضاً للعمل محرراً للشؤون الخارجية بصحيفة (الرأي العام). ولا أعلم حتى هذه اللحظة، وبعد مرور عدد من السنوات، من الذي رشحني لتلك الوظيفة، وذلك لأنني لم أكن على صلة بأي شخص من العاملين بها، ولم أتقدم بطلب لشغل أي وظيفة بها. ولا أكذبكم القول، إنني رأيت في ذلك العرض فرصة لا تُعوّض، ولا ينبغي أن تضيع، ومن الواجب علي انتهازها.

وكان لزاماً عليّ، بموجب علاقاتي بالحزب الشيوعي، وقبل قبول ذلك العرض ومناقشته، أن استشير المسؤولين فيه. وما كان يخالجنني أدنى شك في أن الحزب الشيوعي كان سيرحب بفكرة انضمامي إلى هيئة تحرير صحيفة في مكانة وأهمية صحيفة (الرأي العام). ولكن، وللمرة الخمسين، تكشف لي أن ما أراه أبيض فهو ليس كذلك في نظر الحزب الشيوعي. وجابهتُ معارضة عنيفة من الحزب لعملي مع صحيفة (الرأي العام). وكانت معارضته مبنية على النقاط التالية: إنني محترف ثوري، ومحرر سابق بصحيفة الحزب (الميدان) والتخلي عن الاحتراف وقبول أية وظيفة، مهما كانت، يُعتبر تقهقراً في موقف، وأن صحيفة (الرأي العام) صحيفة رجعية، وتؤيد الحكم العسكري، ومجال الثوريين للكتابة فيها محدود إن لم يكن معدوماً، وإنهم يخافون عليّ من الانزلاق والتردي في هاوية الانتهازية، وأن الثوري حين ينزلق فليس هنالك

حدّ معروف للقرارة التي سيهوي إليها.

وكان ردّي على هذه الاعتراضات هو أنني، وبرغم كوني محترفاً ثورياً، فإن مجال احترافي كان العمل الصحافي والثقافي، وأن قبولي العمل في صحيفة واسعة الانتشار مثل (الرأي العام)، ليس تقهقراً في موقعي بحال من الأحوال لأنني سأكتب وجهة نظري ولن أسمح لأحد بأن يُملي عليّ ما أكتب، إنّ على صاحب الصحيفة أن يقبل أو يرفض ما أكتب. وقلت أيضاً إن الكتابة في مجال الأخبار الخارجية لا تحدّها القيود المفروضة على الكتابة في مجال السياسة الداخلية. وقلت أيضاً إنني قد بلغت من النضج مستوى لا بأس به وسيكون عاصماً لي من الانزلاق في هاوية الرجعية. وقلت لهم أيضاً إن قبولي تلك الوظيفة قد يساعد على إحداث بعض التغييرات في اتجاه ما يُكتب في الصحيفة. وسُقت حججاً كثيرة مدعّمة بمقتطفات من النظرية الماركسية ذاتها حول أهمية العمل العلني في الظروف الديكتاتورية. وحدّثتهم عن ضرورة وجود كوادِر الحزب وسط الصحافيين والأدباء وحملّة الأقلام حتى يتفاعلوا معهم ويؤثروا عليهم ويتأثروا بهم.

ولكن، وبكل أسف، فإن حججي تلك قد ضرب بها عرض الحائط، وصدر أمر صريح بعدم السماح لي بالعمل محرراً بصحيفة (الرأي العام). وأنا بدوري، ضربت عرض الحائط بأمرهم، وأبلغت المسؤولين في الصحيفة بأنني قبلت عرضهم وأبدت استعدادي للعمل معهم في أي وقت يحدّدونه.

حدّد لي ميعاد للاجتماع مع الأستاذ إسماعيل العتباني، صاحب الصحيفة، ورئيس تحريرها، وقابلته لأول مرة في حياتي في مكتبه في أواخر شهر يونيو من العام ١٩٦١م، وفي هدوئه المعتاد أخبرني بأنهم يقبلون بي محرراً للشؤون الخارجية وأن عليّ أن أترجم من

اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية الأخبار والتقارير التي تبثها وكالة رويترز للأنباء كل يوم بواسطة التلغراف الكاتب. كما نصحني بالاستماع إلى الأخبار المذاعة بالراديو. وقال لي الأستاذ عتباني ما معناه إنهم في أسرة التحرير يعرفون اتجاهاتي السياسية اليسارية ومع ذلك فإنهم لا يعترضون على أن أضفي طابعاً يسارياً ووطنياً على صفحة الأخبار الخارجية. وأكد لي الأستاذ عتباني أنهم، حرصاً على استمرار عملي معهم، لن يسمحوا لي بالصدام مع قوانين الحكم العسكري وذلك لأنهم لن يسمحوا لي بتحرير الأخبار الداخلية أو التعليق عليها. وذكرت للأستاذ إسماعيل العتباني أن لي ميولاً أدبية وطلبت منه السماح لي بتحرير صفحة أدبية أسبوعية فلم يمانع في ذلك واعتبره، كما علمت في ما بعد، كسباً جديداً للصحيفة. وقبل أن نفترق حدد لي رئيس التحرير الأول من شهر يوليو ١٩٦١م موعداً لبداية عملي معهم وأنهم سيمنحونني راتباً شهرياً مقداره أربعون جنيهاً، وأن ذلك الراتب سيزاد وفق الجهد الذي أبذله في عملي.

وخرجت من لقائي رئيس التحرير وأنا أكثر إيماناً بصحة موقفي وثباتاً على عدم المبالاة بموقف الحزب الشيوعي إزاء عملي محرراً بصحيفة (الرأي العام). وأقنعت نفسي، قبل تولي عملي، بأن معارضة الحزب لعملي مع (الرأي العام) ستتلاشى أمام نتائج مقابلاتي مع رئيس التحرير.

وخطرت لي فكرة حسبت أنها ستدعم موقفي وهي عرض التبرع بنصف راتبي الشهري للحزب لدعم موقفه المالي المتداعي. وبالفعل طلبت مقابلة مسؤول في الحزب، وعرضت عليه ما دار بيني ورئيس التحرير بأمانة ودقة، وأضفت إلى ذلك استعدادي للتبرع بنصف راتبي الشهري. ولكن ظل الحزب عند موقفه، بل

وزاد إصراراً. ولم يُخفِ المسؤول الحزبي الكبير استخفافه باقتراح تبرّعي، وأعتبره رشوةً أقدمها للتهرب من العمل الثوري.

وبدأت عملي بالصحيفة حسب الموعد الذي قطعتة للأستاذ عتياني. وما تأكد للحزب ذلك حتى أرسل إلي من أبلغني أن عضويتي في الحزب قد جمدت، وأن موقفي سيعرض على الدوائر الحزبية العليا المسؤولية. ويدوري أخبرت مسؤول الحزب أنهم يستطيعون اتخاذ ما يشاءون من القرارات ولكنني لن أجمد عقلي بحال من الأحوال وسأكون أمنأ مع نفسي واتجاهاتي الفكرية التي لن أتخلي عنها، وهي الاتجاهات التي كونتها بالاعتناع الذاتي وعبر سنوات طويلة، ودون قهر أو إجبار.

وأذكر أن الأستاذ علي حامد، أحد أركان الصحيفة، ومحرر الباب اليومي الشهير «في الصميم» قد دخل مكنتي ذات صباح وسألني: «أصحيح أن الحزب الشيوعي جمد عضويتك بعد التحاقك بالعمل معنا في هذه الصحيفة؟»، وعندما أجبتة بالإيجاب، ضحك وقال: «مغفلون!». كان عليهم أن يكافئوك بسبب نجاحك في الحصول على عمل معنا [لتغرس نفسك وسطنا]، عوضاً عن معاقبتك».

منذ الأيام الأولى لالتحاقني بالعمل في صحيفة (الرأي العام) أحسست بالفارق الكبير بينها والصحيفة التي عرفتتها وكانت صحيفة (الميدان). وكان الانضباط الشديد هو أبرز ما لفت نظري في مكاتب الصحيفة. فكل شيء كان يجري وفق خطة محكمة يقف وراءها رجل وهب نفسه تماماً لصحيفته، وهو السيد إسماعيل العتبانى. ومن المكاتب الصغير الذي وضعوني فيه، أتيحت لي الفرصة لأرقب، وأمتص، وأدرس، النظام المطبق للعمل في تلك الصحيفة. وكما حدثتكم من قبل فإن عملي بدأ في صحيفة (الرأي العام) بتحرير الأخبار الخارجية، والتعليق عليها. وإضافة إلى خبرتي السابقة في هذا المجال، فإن الإمكانيات التي وفرتها لي الجريدة جعلت مهمتي سهلة للغاية، وأتاحت لي الفرصة للحصول على مزيد من المعارف والتخصص. فقد وجدت في مكتبي، إلى جانب المذياع، جهاز التلغراف الكاتب (التيليبوينتر) الذي يستلم في اليوم الواحد، وبرقياً، عشرات الأخبار السياسية، والاقتصادية، والرياضية، والاجتماعية المرسلة من وكالة رويترز العالمية باللغة

الإنجليزية. وما كان عليّ غير أن أترجمها إلى اللغة العربية، بعد أن أكتب لها العناوين المناسبة، وأرتبها وفق أهميتها، ثم أبعثها إلى مكتب إخراج الصحيفة، الذي يصنفها بدوره ويصمّمها ثم يرسلها في صفحات إلى المطبعة.

وكنت أعمد إلى اختيار أهم الأحداث العالمية وأجعل منها مواضيع لتعليقاتي اليومية، والتي كنت أحرص على أن تكون موضوعية، وموجزة، وهادفة، وملفتة للأنظار. في البداية كانت عملية الترجمة واختيار الأخبار للنشر وكتابة التعليق عليها تستغرق يومي كله. وبعد شهر واحد فقط تقريباً، تقلّص الوقت الذي يستغرقه تحرير صفحة الأخبار الخارجية والتعليق عليها إلى ساعتين فقط من وقت عملي. وقد ساعدني على ذلك إلمامٌ لا بأس به باللغتين العربية والإنجليزية، وتمرّسٌ جيد على فن الكتابة الصحافية. ويرجع الفضل في ما وصلت إليه من نتائج حسنة، وسريعة، إلى النقد والتوجيه الباني الذي كنت ألقاه من رئيس التحرير شخصياً. وباختصار، فإن صحيفة (الرأي العام) كانت الفصل الدراسي الأول الذي تلقيت فيه علم الصحافة. وقد صممت منذ البداية ألا أدع تلك الفرصة تفوتني، وأن أبذل قصارى جهدي لأتعلّم فن الكتابة الصحافية، وأُسّس العمل الصحافي. وكان سبيلي إلى ذلك أن أؤدي عملي بإخلاص ووفاء شديدين.

وبالفعل، وبمرور الزمن، تعلمت من رسائل التلغراف الكاتب، ومن وكالة رويترز للأنباء، كيف يُصاغ الخبر، وتعلمت من الأستاذ عتباني كيف تُقدّس الحقيقة. وبالممارسة اليومية تعلمت كيف أكتب وأحلل الأخبار بطريقة موضوعية بعيدة عن الأهواء الشخصية والعواطف. وفي صحيفة (الرأي العام) تعلمت كيف تُقاس الكلمة وتُوزن لتوضع في مكانها المناسب، لتخدم الحقيقة

دون أن تؤذي الناس إلا بالقدر الضروري جداً. كانت صحيفة (الرأي العام)، حين التحقت بها، من أوسع الصحف السودانية انتشاراً، إن لم تكن أوسعها على الإطلاق. وأدركت لأول مرة خطورة الكلمة المكتوبة في مثل هذه الصحيفة.

كانت صحيفة (الميدان)، أيام عملت بها، تشطح، وتنطح، دون أن تعمل حساباً لإنسان، أو لقانون، ما دُمننا ندافع عن قضية بعينها، ونؤمن بعدالتها، وكنا لا نحس بخطورة ما نكتب من نقد عنيف، وهجوم لاذع إلا عندما نصطدم على نحو مباشر مع الدولة وقوانينها. أما في صحيفة (الرأي العام) فقد كان الأمر مختلفاً تماماً. وأدهشتني أول الأمر حساسية القراء والدولة، على السواء، إزاء كل حرف يرد في (الرأي العام). ولا أذيع سراً إذا قلت إن سبب دهشتي كان اعتقاداً ترسب في ذهني بأن صحيفة (الرأي العام) تمثل الاتجاهات الرجعية، وإن موقف الناس منها لا يختلف عن موقف الحزب الشيوعي منها، لأنه هو الذي يتبنى قضاياهم، ويدافع عنها ويبذل في سبيل ذلك كل غال ورخيص. وبالأدلة الدامغة، بالمكالمات الهاتفية التي ترد متواترة إلى مكاتب الصحيفة كل صباح، تعلق مستحسنة أو مستهجنة ما نكتب، تأكد لي أن جمهوراً غفيراً في السودان يعتبر (الرأي العام) صحيفته، ويغار عليها، ويحرص على قراءة ما تنشر بدقة شديدة. وكم من مرة نبهنا القراء إلى هنأت وقعت فيها الصحيفة وفاتت على جميع المحررين. وقد دفعتنني هذه الحقيقة التي اكتشفتها في مكاتب (الرأي العام) إلى إعادة النظر في الفكرة المسبقة التي كونتها عنها، قبل أن أعرفها عن قرب، وأعمل بها.

وهداني تفكيري، ومراقبتي اليومية لما يجري في مكاتب (الرأي العام) إلى العناصر الأساسية التي رسّخت احترام هذه الصحيفة

في قلوب الناس، وذلك برغم اختلافهم في كثير من الأحيان مع الاتجاهات التي تسلكها، والآراء التي تعبر عنها. وبرغم اعتقادي بأن القراء في السودان ليسوا بحاجة إلى من يحدثهم عن أسباب احترامهم لصحيفة (الرأي العام)، إلا أنني لا أرى بأساً من أن أسجل هنا للحقيقة والتاريخ، أن من تلك الأسباب أنها تؤمن إيماناً لا يتطرق إليه الشك بمبدأ قدسية الخبر أو الحقيقة، وحرية التعليق. وهذان مبدآن مهمّان من مبادئ العمل الصحافي. ويؤمن صاحب ورئيس تحرير الصحيفة، ويبذل قصارى جهده لزرع هذا الإيمان في قلب كل من يعمل بصحيفته؛ بأنه لا يجب أن تُستغل الصحيفة في الهجوم على الناس، وتجريحهم أو الإضرار بمصالحهم أو ملاحقتهم، كما كان يحلوه أن يقول.

وتعلمت من (الرأي العام) حسنة الابتعاد عن الهبوط إلى درك المهاترات الشخصية، وسفاسف الأمور. وما أكثر المهاترات وسفاسف الأمور في عالم الصحافة السودانية. وأكذب إن قلت إنني استطعت هضم تعاليم (الرأي العام) تلك بين ليلة وضحاها. بل احتجت بالفعل إلى وقت طويل، ودخلت في مصادمات عنيفة قبل أن أستسيغ تلك التعاليم، وأعمل بها. ومن حسن حظي أن عملي في قسم الأخبار الخارجية قد أتاح لي فرصة نادرة للتشرب بتلك التعاليم وهضمها قبل أن تُسند إليّ مهام أساسية في تحرير الصحيفة. وبرغم اقتناعي بقسم كبير من تلك التعاليم التي كانت تتمسك بها صحيفة (الرأي العام)، فقد كنت أرى فيها قيوداً ثقيلة تحدّ من انطلاق المحررين والكتاب، وتضفي على الصحيفة طابعاً محافظاً، وتميل بها إلى الخنوع والخضوع لبعض النظم والقوانين التي كنت أتحرق شوقاً لتحطيمها والإلقاء بها في سلة المهملات.

ولم يعجبني في صحيفة (الرأي العام) حرصها الشديد على البقاء، وتفادي التعطيل، حتى ولو أدى ذلك إلى إخفاء جانب من الحقيقة بالسكوت عنه. ولم تعجبني خشية (الرأي العام) من الدخول في المشاكل، أو التعرض للوقوف أمام المحاكم. وكانت تنفر من ذلك نفور السليم من الأجرب. وكانت لدى السيد إسماعيل العتبانى، وهو صاحب الصحيفة والكلمة الأخيرة في ما تنشر أو لا تنشر، مبرراته التي تدفعه إلى كل ذلك الحرص الذي يُفسر عند بعض الناس بالجبن أو المحافظة على مورد الدخل. ولكن الأستاذ عتبانى فشل في إقناعي بتلك المبررات. كان يرى، على سبيل المثال، أن الحكم العسكري في السودان، بقيادة الفريق إبراهيم عبود، يستطيع أن يقصف برقبة (الرأي العام) إن هي خرجت على القيود التي كبلها بها، وهو لا يريد أن يحرم الناس من الخدمات التي تقدمها لهم حتى في ظل حكم دكتاتوري معادٍ للحريات الصحافية. وكان الأستاذ عتبانى يؤمن بأن الشعب السوداني يدرك الأخطاء التي يرتكبها الحكم العسكري، وهو لا يحتاج إلى أي تحريض من (الرأي العام) لينهض ضده. ولكنه سيفعل ذلك في الوقت المناسب. وكان لا يرى أيضاً بأساً من الإشادة ببعض منجزات حكم عبود.

وكان الأستاذ حسن نجيلة، كاتب مقالات الصحيفة الافتتاحية متخصصاً في هذا الجانب. وكم من مرة كتب الأستاذ حسن نجيلة مقالاً افتتاحياً يشيد فيه بواحد من منجزات الحكم العسكري، ثم جاء إلينا ليقول: «العنُوني يا أبنائي فقد كتبت اليوم ما لا أؤمن به». وكنا نضحك ونقول له: «نحن نعلم موقفك يا عم حسن، ولكن من أين للقراء أن يعلموا؟».

وأود أن أسجل هنا، للحقيقة والتاريخ، أن الأستاذ حسن قد

كتب افتتاحيات عدة تشيد ببعض منجزات الحكم العسكري، وكانت تعبر في الأساس عن رأي الأستاذ رئيس التحرير وحده. ومن الأمور التي لا يجب أن نغفل عن ذكرها في هذا الصدد تلك التي تُردّد خارج مكاتب (الرأي العام)، والتي تزعم أنها تأخذ هذا الاتجاه أو ذاك منحنيةً أمام إغراء مالي. وأستطيع أن أكتب هنا، وأنا مطمئن إلى صحة ما أكتب، أنني لم أرق قط خلال مدة عملي في تلك الصحيفة أنها اتخذت موقفاً لتكسب من ورائه مالاً حراماً أكثر أو أقل. بل إن صاحب (الرأي العام) كان ينفر من الشبهات والمزالق نفور السليم من الأجرب. وكان يتخذ أصرم المواقف، وأصلبها، ضد أي محرر يثبت لديه دليل قاطع أنه ارتشى أو أصاب مالاً حراماً فوق راتبه مستغلاً وضعه في الجريدة أو عمله بها. وكانت (الرأي العام)، التي عرفتھا خلال ثلاث سنوات ونصف، تعتمد على مواردها من مبيعات الصحيفة وخدماتها الإعلانية. وبموازنة عادلة بين حسنات وسيئات صحيفة (الرأي العام)، اقتنعت بأنني أستطيع، وفق اتجاهاتي، ومعتقداتي السياسية والأخلاقية الخاصة، أن أقدم للناس أشياء نافعة لهم بالكتابة في صفحاتها.

واندفعت أعمل بإخلاص واجتهاد، وبكل ما أوتيت من قوة. وفي ذلك الوقت المبكر، لم يدرك السيد رئيس التحرير، ولا القراء، أن محرراً مزوداً بفكر يساري، وإن لم يكن متطرفاً، قد اقتحم صحيفة (الرأي العام) المسالمة، والحالمة، وربيبية أستاذ أكثر مسالمة، وحلماً.

كان عملي في صحيفة (الرأي العام)، منذ البداية وحتى النهاية، سلسلة متصلة الحلقات من التحديات والأزمات. كان التحدي الأول هو أن أثبت لمن عارضوا انضمامي إلى أسرة تحرير (الرأي العام) أن بإمكانني الحفاظ على الخط الوطني في كل ما أكتب. وكان التحدي الثاني هو أن أوفق بين اتجاهاتي السياسية التي يراها البعض متطرفة ويسارية، وتقاليد صحيفة (الرأي العام) التي تميل إلى المحافظة والحذر الشديدين. وبسبب التضارب بين هذين الاتجاهين، نشبت الأزمات التي لاحقتني حتى أسقطتني، ولكنها لم تقتلني. وقد حددت، منذ اليوم الأول لالتحاقني بالعمل في الصحيفة، التمسك بالمبدأ الذي اعتقدت أنه سيحقق لي ما التزمت به في كل ما كتبت في (الرأي العام) حتى آخر يوم بقيته مع أسرة تحريرها.

وكان ذلك المبدأ بسيطاً للغاية، وهو أن لا أكتب أي موضوع أبداً إلا إذا كان يعبر عن وجهات نظري، وتركت للصحيفة حرية

أن تقبل وتنشر ما أكتب أو تلقي به في سلة المهملات. وبرغم نظرات الشك والحذر التي كان يرمقني بها الأستاذ إسماعيل العتبانى، استطعت، بأمانتي ودقتي في نقل الأخبار، أن أقنعه بأن تعايشي معهم لم يكن مستحيلاً. ولاحظ رئيس التحرير، وغيره من الصحافيين والقراء على حد سواء، أنني أضفيت على صفحة الأخبار الخارجية طابعاً يسارياً، وذلك بالتركيز على اختيار الأخبار التي تُبرز فضائح الاستعمار (وخصوصاً فضائح الإنجليز والأميركيين والإسبانيين). كما ركزت كذلك على اختيار، ونشر الأخبار التي تُشيع الثقة في انتصار قضايا التحرير.

وكنت أستعين على كل ذلك بالخبرة الضئيلة التي اكتسبتها تدريجياً في انتزاع العناوين المثيرة من الحقائق الواردة في الخبر، أو الموضوع الذي اخترته للنشر. وبرغم أن الأستاذ رئيس التحرير لم يكن راضياً تماماً عن ذلك المسلك المكشوف لديه، فإنه ما استطاع أن يفعل شيئاً حيالي، لأنني، وببساطة، لم أكن أزور أو أتلاعب بالأخبار، أو الحقائق، وإنما استخدم حيلاً صحافية في إبراز ما أريد، وقتل ما أرى من الضروري قتله من الأحداث.

وكل من لديه أبسط دراية بالعمل الصحافي يستطيع تصور الحيل التحريرية التي كنت ألجأ إليها لبلوغ غاياتي. وقد حاول سكرتير التحرير مرة تغيير عنوان اخترته لخبر يمجّد اتجاهات وطنياً فأقمت الدنيا ولم أقعدّها حتى أقنعت الجميع بأن من حقّي وحدي وضع عناوين الأخبار والمواضيع التي أقوم بتحريرها أو التقاطها، إلا إذا كان العنوان غير صحيح، أو مجافياً للحقيقة. اجتزّت تلك الأزمة وخرجت منها مدركاً حقيقتين مهمتين: أولاً، إن العاملين في الصحافة ما كانوا على دراية تامة بدقائق فنون العمل الصحافي، وذلك لأن الصحف الكبرى لا تسمح أبداً

لمحرر بكتابة عنوان خبر يورده، بل إن هذه المهمة توكل إلى سكرتير التحرير، أو محرر آخر خاص تكون كتابة العناوين هي مهمته الخاصة، والسبب في ذلك هو أن كتابة عناوين الموضوعات أو الأخبار فن صحافي ثقافي قائم بذاته، ولكن الصحف السودانية، وحتى في أيامنا هذه، لا تأخذ تماماً بنظم التحرير السليمة التي تقسم المحررين بوضعهم في مكاتب أو أقسام متخصصة ومتدرجة الأهمية، تبدأ بدوائر أو أقسام الخبرين، وتنتهي بنخبة ممتازة من كبار الصحافيين المسؤولين والمتمرسين الذين لا تجد مادة سبيلها إلى المطبعة إذا وافقوا على موضوعها، وصياغتها وعنوانها، وقد وُضع هذا النظام لحماية مستوى الصحيفة، وخوفاً من أن يؤدي خطأ يرتكبه محرر ناشئ عديم الخبرة إلى الإساءة إلى سمعة الصحيفة، وإذا كانت الصحف السودانية لا تطبق هذا النظام، فربما يعود ذلك لأسباب تتعلق بإمكاناتها المالية أكثر من أي أمر آخر. والحقيقة الثانية التي خرجت بها من انتصاري في تلك المعركة الصغيرة هي أنني أستطيع فرض رأيي في بعض الأحيان على زملائي المحررين. وقد أفدت من تلك المعركة، أو التجربة قدراً كبيراً من الخبرة والثقة بالنفس في آن واحد.

ورويداً رويداً، أخذت شخصيتي المستقلة تبرز وسط أسرة تحرير صحيفة (الرأي العام). ومما ساعد على ذلك أسلوب متميز في الكتابة، واتجاهاتي المستقلة في مجال السياسة، التي لم أبذل أي جهد لإخفائها. وبدأ قراء الصحيفة، وبخاصة الموظفون في الدوائر الأجنبية (السفارات) المسؤولون عن متابعة ما تكتب الصحافة السودانية، بدأ كل هؤلاء يحسون بأن شخصاً غريباً قد اندس وسط أسرة تحرير صحيفة (الرأي العام). وأخذوا يرصدون ما أكتب من تعليقات حول السياسة الخارجية. وبذلك الاهتمام بدأت

مشاكلي في صحيفة (الرأي العام).

كانت سنوات ٦٢ و ٦٣ وبداية العام ١٩٦٤ م متخمة بالأحداث العالمية المهمة، خصوصاً في أفريقيا. وقد أتاحت لي الفرصة، بفضل العمل محرراً للأخبار الخارجية، أن أرصد أحداثاً خطيرة، مثل انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، ومحاولات بريطانيا الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، ومشكلة الأتراك اليونانيين في قبرص، والمحاولة الأميركية الفاشلة لغزو كوبا، والحرب الجزائرية، والنزاع الصيني الهندي على الحدود، ومعارك النضال من أجل الاستقلال في وسط وشرق أفريقيا، ومشكلة اليمن بعد اندحار أسرة حميد الدين. وقد جرّت، على التعليقات اليومية الموجزة والأسبوعية المطولة حول هذه القضايا، مشاكل لا حصر لها .

هبت تلك المشاكل نحوي من اتجاهين، أحدهما داخلي، انبعث من رئيس التحرير، وثانيهما خارجي، من السفارات التي كانت سياسات بلادها الاستعمارية تجد حماية من قبل حكومة الرئيس عبود العسكرية. وكانت المشاكل التي تثار بسبب ما أكتب من داخل الصحيفة أخف وطأة من تلك التي تهبّ من خارجها. فقد كان السيد رئيس التحرير يكتفي برمي تعليقاتي التي لا تروق له في سلة المهملات حتى بعد جمعها وإعدادها للنشر. وكان ذلك يحدث عادة عندما يفشل في إقناعي بتغييرات يريد إدخالها عليها. وكم من مرة كتبت مقالاً ثم لم أجده على صفحات الصحيفة في اليوم التالي، وأجد مكانه إعلاناً، أو أية مادة أخرى تحتلّ مكانه. وعندما كنت أسأل عن مصير مقالي، يخبرني العامل المسؤول بأن رئيس التحرير قد أمر بإعدامه بعد اطلاعه عليه. وقد حاول رئيس التحرير مرة أو مرتين لفت نظري إلى ضرورة عدم إثارة

المشاكل في التعليقات الخارجية. ولما رأى عدم جدوى نصائحه، أخذ يكتفي بإصدار حكم الإعدام على كل مقال يشتم منه رائحة مشكلة .

وكان سبب كل المشاكل التي أثارته مقالاتي وتعليقاتي على الأخبار الخارجية تدخّل السفارتين، البريطانية والأميركية، في ما يُكتب في الصحف السودانية. وكان مما شجّع تلك الجهات على التدخّل في ما كنا نكتب تهاون حكومة الفريق عبود وتواطؤها مع تلك الجهات.

وأذكر، في واحدة من المرات، أن تعليقاً كتبته حول الغزو الأميركي الفاشل لكوبا قد أغضب الملحق الصحافي في السفارة الأميركية المستر ستس، فما كان منه إلا أن اتصل بوزارة الخارجية السودانية يشكو لها صحيفة (الرأي العام). واتصلت وزارة الخارجية السودانية بدورها بوزارتي الإعلام والداخلية السودانيّتين. وتلقت صحيفة (الرأي العام) بعد ذلك أول إنذار في تاريخها. وقد أزعج ذلك التطور الأستاذ رئيس التحرير، وأغضبه أشد الغضب. وأذكر أنه قد هدّد بوقف تعليقاتي على أخبار السياسة الخارجية، وقال: «الباب البجيب الريح أحسن نسده ونستريح».

والحقيقة لا بدّ أن أذكر أن غضب الأستاذ عتبان من الحكومة الأميركية وسفارتها كان أشد من غضبه عليّ. وقد أدان ضعف الحكومة السودانية وتدخّل الحكومة الأميركية وسفارتها ولكنه كان مكتوف اليدين، ولم يجد أمامه سوى الحائط القصير (محرّره) الذي أثار الأزمة. ولم تكن السفارات، التي لم ترض عن تعليقات (الرأي العام)، تكتفي بشكواها لدى الدوائر الرسمية، ولكنها كانت، وعلى الأخص السفارة الأميركية، تلجأ إلى أساليب الترغيب أحياناً، والإرهاب أحياناً أخرى.

وكان الملحقان الصحافيان البريطاني والأميركي يزوران مكاتب الصحيفة عدة مرات خلال أسبوع واحد بدعوى إجراء المناقشات وتوضيح بعض الحقائق المتعلقة بما نكتب حول موضوعات تتعلق بسياسات دولتيهما. وكان الأستاذ عتباني يرحب أول الأمر بتلك الزيارات، ويفتح صدره للمناقشات، ولكنه ما لبث أن ضاق بها بعد أن رأى بنفسه صلف الملحق الصحافي الأميركي ومحاولته التأثير على الصحيفة. وفي أدب جمّ، أخبر الأستاذ رئيس التحرير الملحقين الصحافيين البريطانيين الأميركي أن يتصلا بي مباشرة ليناقشا معي كل ما يتعلق بالأخبار الخارجية. وانهالت عليّ الدعوات للحفلات الخاصة والعامة، وأصبح مكتبي الصغير قبلة للزيارات التي لا تنقطع. ولا أذكر أنني رفضت أية دعوة، أو ضقت بمناقشة. وكنت أحاول مقارعة الحجة بالحجة.

وفي إحدى المرات اضطر الملحق الصحافي الأميركي المستر ستس للاعتذار عندما ذكرته بأن بلاده تزعم أنها تؤمن بحرية الرأي والصحافة، وكيف أن ذلك يتعارض مع مسلكه ومسلك سفارته التي تشكو الصحف السودانية للحكومة. وقد اعترف لي بأن ذلك كان تدخلاً لا يتمشى مع مبدأ حرية الصحافة الذي تنادي به بلاده. وقد علمت في ما بعد أن الملحق الصحافي الأميركي، المستر ستس، قد نُقل من منصبه في الخرطوم بسبب مشادة كلامية بيني وبينه نشبت في مكتبي، وكنت قد نقلت خبرها إلى الملحق الثقافي الأميركي السيد ميشيري عندما التقينا في واحدة من الحفلات.

وبما أن كل تعليقاتي على الأخبار الخارجية مدونة، ومحفوظة في أرشيف صحيفة (الرأي العام) بدار الوثائق، فإنني أستطيع أن أقول باطمئنان شديد إنه لا الضغوط الداخلية، أو الخارجية، التي تعرضت لها، استطاعت أن تغير الاتجاه الذي صممت على

اتخاذها في كتابة التعليقات على الأخبار الخارجية. وقد كان ذلك الاتجاه، وبوضوح شديد، معادياً وبصرامة للاستعمار وسياساته. وفي اعتقادي أنني استطعت في هذا المجال أن أحقق واحداً من الأهداف التي عملت من أجلها في صحيفة (الرأي العام).

كما يقولون، فإن الرياح تأتي دائماً، كدأبها، بما لا تشتهي السفن. وما كان الأستاذ إسماعيل العتباني، صاحب ورئيس تحرير الصحيفة، يرغب في، أو يتصور، أن تتماهى الرياح في عنادها فتملأ أشعة سفينتي بعواصف هادرة، وتسوقني برغم إرادتي، وإرادته، لأجلس على مقعد المحرر الأول للصحيفة. وما كان ذلك ليحدث على الإطلاق لولا الحماسة التي ارتكبها كامل حسن محمود سكرتير التحرير آنذاك.

عندما التحقت بالصحيفة محرراً للشؤون الخارجية في منتصف العام ١٩٦١م، وجدت السيد كامل حسن محمود قد استطاع، مستخدماً قدراته النادرة، أن يكسب ثقة رئيس التحرير، وأن يضع على الرف تماماً، السيد عوض برير، الأكبر سناً، والأكثر خبرة وتجربة، والذي كان يشغل، ولزمن طويل، منصب نائب رئيس التحرير. وقد نجح السيد كامل، عاونه في ذلك السيد عوض برير ذاته، في أن يقنع رئيس التحرير، وصاحب الصحيفة بالاستغناء

عن خدمات السيد عوض بريـر. والذين عرفوا كامل، عرفوا أيضاً أن رأسه خفيف، ومفطور على تعجّل الأشياء، وتُبطره النعمة ويكره الناجحين، وتنقصه الكياسة في معاملة الناس. وهو لذلك سرعان ما يفقد المواقع التي يكتسبها عادة بدهائه وسعة حيلته وأحياناً بعرق جبينه.

المهم في الأمر أن كاملاً لم يستطع ملء المقعد الذي تعب كثيراً وهو يلهث وراءه، وفشل في أن يحتفظ بالثقة التي أولاها إياه السيد رئيس التحرير. وبرغم أخطائه الكثيرة التي ارتكبها، كان من الممكن له الاحتفاظ بمنصبه الجديد الغالي لمدة أطول بفضل صداقاته الحميمة مع بعض رجالات الحكم العسكري، وكان أهم هؤلاء السيد أحمد خير، وزير الخارجية آنذاك، والعقل المفكر راء النظام برمته. ولكن السيد كامل انتحر مهنياً ذات يوم، وكفى المؤمنين (رئيس التحرير وأركانهم) شر القتال. وظلّت قصة «انتحار» السيد كامل، واختفائه المفاجئ من صحيفة (الرأي العام)، سرّاً لا يعرفه إلا بضعة أشخاص، وكنت أحدهم. ولحسن الحظ فإن الظروف، والملابس التي كانت تحول دون البوح بذلك السر قد انتهت، وتلاشت. ومن ثم فإنني أستطيع الجميع عذراً في إمطة اللثام عنه، ليكون درساً وعبرة لغيره.

كان ذلك في النصف الأخير من العام ١٩٦٣م، وكان الكفاح ضد الاستعمار البريطاني في روديسيا، بشقيها الجنوبي والشمالي، على أشده. وكان يحكم روديسيا نيابة عن بريطانيا سير «روي ويلنسكي» الذي اشتهر بضراوته وشراسته في قمع الحركة الوطنية الروديسية. وذات يوم أوردت وكالات الأنباء خبراً فحواه أن سير روي ويلنسكي سيمر بمطار الخرطوم، قادماً من لندن ومتجهاً إلى ساليسبري عاصمة روديسيا. وما إن علم السيد كامل بالنبأ

حتى أجرى اتصالات سريعة خاطفة مع السيد رئيس التحرير وأقنعه بضرورة ملاقة سير ويلنسكي، وإجراء تحقيق صحافي معه. واتخذ على الفور جميع الخطوات الضرورية للقيام بمهمة صحافية فوق العادة.

وكان كامل يحب العظمة والتقرب من العظماء، وتبهره المهمات الخطيرة. ولذلك، ما استطاعت الدنيا أن تسعه في ذلك اليوم. وعاد كامل إلى مكتب الصحيفة في صبيحة اليوم التالي ووجهه يفيض بشراً، واتجه مباشرة نحو مكتب رئيس التحرير ليطلعه رأساً على نتائج مقابله مع سير روي ويلنسكي، الحاكم البريطاني المشاكس، الملاك.

وخرجت الصحيفة في اليوم التالي وهي تحمل في صدر صفحتها الأولى تحقيقاً صحافياً مثيراً مع شخصية بريطانية مرموقة. وقد أحدث التحقيق دويماً هائلاً في الأوساط الصحافية، والحكومية، والسياسية، داخل السودان وخارجه. وكان أكثر الناس قاطبة اهتماماً بذلك التحقيق هو الملحق الصحافي في السفارة البريطانية، المستر «راي بالفور». وقد أمر بالفور بترجمة التحقيق على الفور، وإرسال صورة منه إلى سالسبري، ولم ينس أن يُرفق مع ترجمة المقابلة الصحافية تعليقاً قصيراً قال فيه إن سير روي ويلنسكي قد سمح بإجراء تلك المقابلة برغم أنه أخطر السفارة البريطانية في الخرطوم بأنه لا داعي لأن يقابله أحد لأنه لا ينوي مغادرة الطائرة إطلاقاً أثناء بقائها في مطار الخرطوم.

وبعد أسبوع أو نحو ذلك، من نشر المقابلة الصحافية المثيرة، رأينا المستر راي بالفور، الملحق الصحافي البريطاني بالسفارة البريطانية، يدخل مكتب الصحيفة وهو يتأبط ملفاً منتفخاً ويتجه مباشرة إلى مكتب السيد رئيس التحرير. وفي اللحظة التي توارى

فيها المستر بالفور خلف باب مكتب السيد رئيس التحرير غادر كامل مكتبه على عجل. وكان ذلك آخر عهد له بالصحيفة إذ لم يعد إليها بعد ذلك أبداً.

وبعد ما يقرب من ساعة، خرج السيد رئيس التحرير من مكتبه ليودّع المستر بالفور. ثم جاء يسأل عن كامل، فلم يجده. وقلنا له نحن في براءة إنه لن يلبث أن يعود وسنخطره حينها بمقابلتك على الفور. وأوشك يوم العمل في الصحيفة على الانتهاء، ولكن كاملاً لم يعد إلى المكتب. ولما كان هو المسؤول عن تنسيق مواد الصحيفة قبل طباعتها، فقد أزعجنا تغيبه المفاجئ، وخشينا أن يكون قد أصابه مكروه. واتصلت بالسيد رئيس التحرير، وسألته مستفسراً عما يجب علينا أن نفعل حتى لا يؤثر غيابه على صدور الصحيفة. وصفت السيد عتباني برهة من الوقت ثم قال لي: «إن كاملاً قد لا يعود مرة أخرى إلى الجريدة، ومن المستحسن أن ننجز العمل دون انتظاره حتى لا يتأخر صدور الصحيفة».

وفي ألمٍ مُمضٍ أخبرني بتفاصيل ما دار بينه والملحق الصحافي البريطاني، بعد أن أخذ مني وعداً بألا أبوح بحرف واحد مما قال، خوفاً على سمعة الصحيفة. فقد أخبر الملحق الصحافي البريطاني السيد رئيس التحرير أنه تلقى رسالة من سير روي ويلنسكي شخصياً؛ تعليقاً على المقابلة الصحافية التي زعم كامل أنه أجراها معه، والتي تلقاها منه مع ترجمتها إلى اللغة الانجليزية. وأكد حاكم روديسيا في خطابه إلى المستر بالفور أنه لم يقابل كاملاً قط، وأن كل ما نُشر على لسانه كان محض اختلاق وتأليف يستحق عليه الصحافي السوداني جائزة، إذ أنه كشف عن خيال خصب ومقدرة فائقة على تقمص شخصيته والتحدث بلسانه. واستشهد سير روي ويلنسكي، وما كان بحاجة إلى ذلك، بطاقم الطائرة الجوية

البريطانية التي استقلها وبمضيها، ليثبت أنه أنه ظل داخل الطائرة، ولم يقابل أحداً طوال مدة مكوثها في مطار الخرطوم. وقبل أن أستفيق تماماً من هول الصدمة (أقسم أنها كانت أعنف ما عرفت طوال حياتي) كان السيد رئيس التحرير يناقش احتمال إسناد أعباء سكرتارية تحرير الصحيفة إلى شخصي الضعيف. وقد أبدت على الفور استعداداً، وترحيباً بالقيام بالأعباء الجديدة، ولكنني اشترطت أن تُنقل أعباء تحرير الشؤون الخارجية إلى شخص آخر، والتزمتُ بأن أواصل العمل المزدوج في تحرير الشؤون الخارجية والداخلية إلى أن يستطيع خلفي في تحرير الشؤون الخارجية المحافظة على المستوى الذي حققته الصحيفة في هذه الناحية.

وهكذا فرَضَتني ظروف القاهرة سكرتيراً لتحرير صحيفة (الرأي العام). وبرغم أن السيد رئيس التحرير وساعده الأيمن في الصحيفة، الأستاذ حسن نجيلة، وصديقهما علي حامد قد أبدوا ترحيبهم وثقتهم فيّ، إلا أنني كنتُ أوقن أنه لو كان من بين محرري الصحيفة، في ذلك الوقت، محرر غيري تتوفر لديه المؤهلات التي يتطلبها منصب سكرتارية التحرير لما أعاروني التفاتاً. فإن (الرأي العام)، كما لا أحتاج لأن أبرهن، كانت تميل إلى المسالمة والمصالحة في سياساتها، وقد عَرَفَ المسؤولون فيّ من تجربة تحرير الشؤون الخارجية، طبعاً مشاكساً، يندفع نحو المشاكل دون تروٍّ أو تردد. وإذا كانت المشاكل والمشاكسات محتملة في مجال الشؤون الخارجية، فإنها ليست كذلك في مجال السياسة الداخلية، خصوصاً أبان حكم عبود.

ولعل السيد رئيس التحرير لم يدرك جسامه الخطأ الذي ارتكبه يوم أسند إليّ المسؤولية الرئيسية في تحرير الصحيفة، إلا يوم رأى النار تشتعل في ماكيناتها للطباعة، ومكاتب تحريرها في شهر أكتوبر من العام ١٩٦٤م.

أعتقد أنه ليس ضرورياً، بل وليس ممكناً من الناحية العملية، أن أسرد على القارئ تفاصيل كثيرة، في هذه السلسلة من الذكريات عن هذه الحقبة من حياتي في صحيفة (الرأي العام) الغراء. ولكنني سأقف عند بعض قمم الأحداث التي تشكل المعالم الرئيسية للذكريات التي اختزنتها في مؤخرة رأسي، والتي أعتقد أن في التعرض لها بعض النفع للناس.

في اليوم الأول من شهر يناير من العام ١٩٦٤م، تركت الخرطوم تستعد للاحتفال بعيد استقلال السودان بالطريقة الرتيبة التقليدية الخالية من لإثارة والتجديد واتجهت، مستقلاً القطار، إلى وادي حلفا لأغطي رحلة أول فوج من النوبيين السودانيين الذين قُدر تهجيرهم إلى منطقة خشم القربة في شرقي السودان، قبل أن تغمر مياه السد العالي منطقتهم.

وأعترف بأنني، بوصفي صحافياً، لم أعط مشكلة تهجير، وإعادة توطين، أهالي حلفا قدراً كبيراً من الاهتمام قبل بداية

عمليات التهجير الفعلية، وذلك برغم ضخامتها وتعدد جوانبها، والمعارك الكثيرة العنيفة التي دارت حولها. وقد كانت طبيعة عملي في الصحيفة هي وحدها المسؤولة عن ذلك، إذ كان جلّ جهدي في الصحيفة منصباً في تحرير الشؤون الخارجية. ولكن، وبعد أن أُسِنِدَت إليّ فجأة مهام سكرتارية التحرير، وتحولتُ إلى تحرير الشؤون الداخلية، وجدت نفسي وجهاً لوجه مع مشكلة تهجير وإعادة توطين أهالي حلفا.

كان الوقت آنذاك، أواخر العام ١٩٦٣م وأوائل العام ١٩٦٤م، غير مناسب لإثارة نقاش جديد حول الاتفاقية التي عقدها حكومة الفريق إبراهيم عبود مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) حول التعويضات التي ستُصَرَف لسكان وادي حلفا بسبب تهجيرهم من منطقتهم الأصلية إلى منطقة خشم القربة. وبالمثل، كان الوقت غير مناسب أيضاً للحديث عن عدم التوفيق في اختيار موقع إعادة توطين السكان الذين تأثرت مناطقهم بمياه السد العالي.

وبرغم أنني كنت أعلم بأن الذين حملوا لواء المعارضة لترحيل أهالي حلفا كانوا يرتكزون في موقفهم على سببين أساسيين: أولهما أن التعويض الذي التزمت بدفعه الجمهورية العربية المتحدة بموجب ذلك الاتفاق كان مجحفاً في حق السودان، وثانيهما أن منطقة خشم القربة، موقع إعادة التوطين، لم تكن مناسبة لأهالي حلفا. ولذلك فقد فُرض الأمر على السكان فرضاً. وبرغم اقتناعي بكل ذلك، فقد اقتنعت أيضاً أنه لا جدوى من إعادة النقاش حول اتفاقية وادي حلفا بعد أن تم التصديق عليها، وبدأ تنفيذها بالفعل. وكذلك الحديث عن منطقة مناسبة وغير مناسبة بعد أن شيدت المباني في المنطقة التي تم اختيارها بالفعل. وبرغم

ذلك فقد اطلعت قبل سفري إلى حلفا على اتفاقية مياه النيل الجديدة والتي أثارت كل تلك المعارك العنيفة بين أهالي حلفا ورجال الأحزاب والحكومة العسكرية بقيادة الفريق إبراهيم عبود، واطلعت أيضاً على أغلب التقارير الاقتصادية والطبية والاجتماعية التي كُتبت عن حياة أهالي حلفا في موطنهم القديم. وكان الغرض من دراستي تلك هو أن أتمكن بعد زيارة تلك المنطقة، ومنطقة إعادة الإسكان الجديدة، من تكوين وجهات نظر مستقلة حول تلك القضية أعرضها على قراء صحيفة (الرأي العام).

وبالفعل، التقيت، إضافةً إلى القراءات التي قمت بها، بالمسؤولين عن قضية التهجير، ومن بينهم السيد حسن دفع الله، ووجدت منهم كل عون بعد أن أوضحت لهم سبب زيارتي إلى وادي حلفا، ويسرّوا لي زيارة أول منطقة سيتم تهجير سكانها وهي منطقة (فرس).

وفي فرس التقيت، خلال أربعة أيام، بعدد كبير من السكان الذين سيتم تهجيرهم، أسمع منهم، وأرى، وأدوّن ملاحظاتي حول ما كنت أراه جديراً بالنقاش. وعندما حانت لحظات وداعهم منطقتهم التي عاشوا فيها مع أهلهم طوال حياتهم، وكان ذلك في اليوم السادس من شهر يناير من العام ١٩٦٤م، سافرت معهم في القطار الذي أقلّهم. ورأيت كيف سالت دموعهم تأثراً بفراق موطنهم. وكانت تلك لحظات جاشت فيها العواطف بصورة تجلّ عن الوصف.

بعد يومين ونصف اليوم من رحلة شاقة، سافر فيها القطار عبر صحراء العتمور القاحلة الموحشة، وشقّ أراضٍ البطانة المنبسطة، وصلنا مع الفوج الأول من الذين هُجّروا إلى موطنهم الجديد في خشم القربة. ومكثت هناك يوماً شاهدت فيه المنازل

الجديدة والترع، والحواشات ثم عدت إلى الخرطوم ممثلةً حماساً وانفعالاً مما رأيت في حلفا وخشم القرية.

وبرغم تأثري البالغ بلحظات وداع أهالي فرَس لقريتهم وأهلهم وتراث آبائهم، وقد سجلت كل ذلك في الخبر الوصفي الذي نشرته في الجريدة، برغم كل ذلك تركت عواطفى جانباً، ولم أحفل بالمعارضة التي أثّرت ضد ترحيل أهالي حلفا. وطفقت أفكر في المشكلة من الناحية الموضوعية البحتة، والسياسية. وهداني تفكيري إلى النتائج التالية:

١. إنّ بناء السد العالي ضرورة اقتصادية وسياسية مهمة جداً بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة، وإذا كان الاستعمار العالمي يضع العراقيين أمام جارتنا الشقيقة مصر، ليحول بينها وبنائها، فمن الضروري أن نبذل أقصى ما في طاقتنا لمساعدتها. وتضحيتنا ببضعة آلاف من الجنيهات في هذا الصدد لا يجب أن تثير كل هذه الضجة.

٢. خامرني بعض الشك في أن اتفاقية مياه النيل، والخاصة بتعويضات أهالي منطقة حلفا، منطلقة أساساً من المصلحة الوطنية، وخشيت أن تكون الدوائر الاستعمارية التي تقف بشدة وراء عرقلة بناء السد العالي قد حاولت استغلال عواطف النوبيين لتصل إلى اغراضها الخاصة، خصوصاً إذا علمنا أن بناء السد العالي يتوقف تماماً على تصديق السودان على تلك الاتفاقية.

٣. وبعد أن رأيت بعيني الظروف التي كان يعيش فيها أهالي حلفا، وانعدام الفرص أمام تقدّمهم اقتصادياً واجتماعياً، وهي فرص موجودة في موطنهم الجديد، قررت، وبكل عزم، أن أؤيد إعادة توطين أهالي حلفا في ذلك المشروع. بل وذهبت إلى أبعد من

ذلك، ورأيت أن من الضروري تهجير أجزاء أخرى من سكان المديرية الشمالية حتى ولو لم يتأثروا بمياه السد العالي، وذلك حتى يعمروا الأراضي البكر الشاسعة الممتدة في وسط السودان، والتي تفتقر إلى من يفلحها. وأخذت أفكر في أن هذه الخطة إنما تحتاج لتنفيذها إلى إنشاء وزارة مستقلة مهمتها إعادة التوطين والتهجير من المناطق القاحلة إلى المناطق الخصبة الشاسعة.

وبعد أن رسخت هذه الأفكار في رأسي، شرعت فوراً في التعبير عنها في مقالات نشرت لها لي صحيفة (الرأي العام). وما إن نُشر المقالان الأول والثاني، حتى حاصرني المهاجمون والمعارضون من كل جانب. ومن أسفٍ أنه لم يحاول، ولا حتى واحد من الكثيرين الذين تصدوا للهجوم عليّ، الالتزام بالمنطق، أو الصدق، أو تفنيد الحجج التي استندت عليها في كتابة مقالاتي.

كانت أشد الهجمات عنفاً وضراوة قد شنتها عليّ أستاذ كنت أجّله وأقدّره. وقد هبّ ذلك الأستاذ إلى حد القول بأنني قبضت ثمن ما كتبت من مقالات، عن تهجير أهالي حلفا، مالاً حراماً من الحكم العسكري. وكانت تلك أول مرة في حياتي، تمتعت فيها بصفات تتصل بالرشوة، والعمالة. كذلك كانت تلك أول مرة أقرأ فيها مثل تلك الاتهامات التي وُجّهت إليّ، مكتوبة على صفحات الصحف.

ومن دواعي الصدق والأمانة أن أسجل هنا إنني لم أتأثر قط بالهجوم العنيف الذي شنته عليّ ذلك الأستاذ، وما اكرثت إطلاقاً بالاتهامات التي حاول إلصاقها بي. ولحسن حظي فإن ذلك الأستاذ قد تحقق بنفسه في ما بعد، وبعد أن احتلّ مركزاً مرموقاً في حكومة أكتوبر، التي تولّت الحكم بعد سقوط حكومة عبود العسكرية، وبعد الاطلاع على كثير من الأسرار، بطلان التهمة التي

حاول إلصاقها بي. وكما فعلت في السابق، فإنني سألتزم الصمت تماماً ولن أصرح باسمه، كذلك لن أتعرض للأسباب التي دفعته للهجوم عليّ.

ولكن الذي ألمني حقاً، وتترك في نفسي جرحاً غائراً لا تُبرئه الأيام، وأقام أمام ناظري لغزاً لا أستطيع له حلاً، هو موقف الحزب الشيوعي السوداني من مشكلة تهجير وإعادة توطين أهالي حلفا. لقد انضم الحزب الشيوعي السوداني إلى جبهة الأحزاب والجهات الأجنبية الأخرى المعارضة لاتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان، والتي وافق السودان بموجبها على إقامة السد العالي في مصر، وما ترتب على ذلك من آثار على منطقة النوبة.

وكان موقف الأحزاب السودانية المعارضة لتلك الاتفاقية لا يختلف في مضمونه عن النهائي عن موقف المستر «جون فوستر دالاس»، وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية آنذاك، والذي حارب قيام السد العالي بكل ما تملك الولايات المتحدة الأميركية من نفوذ وجبروت. وانجرف الحزب الشيوعي السوداني وراء التكتيكات العاجلة، إسقاط حكومة الرئيس عبود السودانية، وإعادة الديمقراطية الليبرالية إلى البلاد. ومن ثم اتخذ بمعارضته لاتفاقية مياه النيل موقفاً استراتيجياً خاطئاً وضعه في تناقض مع الاتحاد السوفييتي الذي مَوَّل إنشاء السد العالي، والجمهورية العربية المتحدة، الدولة العربية المتحررة التي مثلت أمل العرب في مقاومة الاستعمار، والتي كانت تعلق آمالاً عراضاً على بناء السد العالي لتطوير اقتصاد مصر.

والدرس الذي خرجتُ به من تلك التجربة، والمعركة التي خضتها على صفحات صحيفة (الرأي العام) بسبب إعادة تهجير سكان حلفا، أن السياسة في السودان، سواءً أَوْضَع خطوطها

الحزب الشيوعي أم أي حزب آخر، لا تنطلق من مواقع مبدئية منطقية، ولكنها تقوم على أساس من الكسب الوقتي، حتى ولو أدى ذلك إلى تربية الجماهير تربية سياسية خاطئة.

دائماً يبدأ الغيث بقطرة، ثم ينهمر. هكذا يقول المثل البليغ الصادق. ولكن، قبل أن أغرق أصدقائي القراء معي في طوفان المشاكل التي حاصرتني، ثم اقتلعتني من مكاتب صحيفة (الرأي العام)، وألقت بي وحيداً، شريداً، أهيم على وجهي في الطرقات، أفقد الأنيس والجليس، سأحملهم عبر استراحات قصيرة، ومسلية، تهينهم، وتهينني نفسياً، لنبش ذكريات أليمة لم يفلح كَرّ الليالي، ولا مرّ السنين في دمل جراحاتها الغائرات في حنايا الضلوع.

بعد أشهر قليلة من تسنمي قمة جديدة في سلّم تحرير صحيفة (الرأي العام)، اتصل بي مندوب من الحزب الشيوعي السوداني يطلب مني استخدام نفوذي في الصحيفة، لاستخدام أحد أعضاء الحزب محرراً معنا. وقد كان ذلك المندوب جافاً في مخاطبتي، يمتلئ صلفاً، وكأنما أراد أن يقول لي: «حسنه وأنا سيدك». وتظاهرت بالهدوء وسألت السيد المندوب إن كان الحزب قد غيّر سياسته ونظراته للعمل في الصحف الرجعية، والبرجوازية.

وقصدت بذلك تذكيره بالموقف المتعنت الذي اتخذته الحزب حيالي عندما قررت العمل محرراً في صحيفة (الرأي العام). وكان ردّ المندوب جاهزاً، فقال من دون إبطاء وبلهجة حازمة حاسمة لا تشجع على الاستمرار في فتح باب النقاش حول الموضوع: «هذا الزميل سيعمل في صحيفة (الرأي العام) بقرار من الحزب، أما أنت فقد التحقت بها مخالفاً رأي الحزب». ولمعرفتي التامة بمدى قدسية قرارات الحزب لدى الرجل لم أحاول إثارة أعصابه بإثارة سؤال محرج، واكتفيت بالسؤال عن اسم الزميل المطلوب مساعدته للالتحاق بالعمل مع صحيفة (الرأي العام). ولما كشف لي عن اسمه رفضت رفضاً باتاً السعي لمساعدته، وذكرت الأسباب، وهي اعتقادي الجازم بأن الشخص المعني لا يتمتع بالمؤهلات التي ترشّحه للعمل مع الصحيفة، وأكدت أنني لا أتحمّل مسؤولية مثل التصرف الذي طُلب إليّ القيام به، حتى لا أتحمّل مسؤولية فشل شخص رشّحته للعمل معنا.

انصرف السيد مندوب الحزب من مكثبي غاضباً تعلو وجهه ابتسامة ساخرة تقول بوضوح: «كيف يجروّ هذا المرتدّ على إصدار حكم على زميل مناضل، وشاعر، وقصاص، وفنان تشكيلي». وبعد أيام قليلة من تلك المواجهة، بيني والسيد مندوب الحزب، سجّل الحزب عليّ انتصاراً، إذ استطاع أن يقنع السيد عتباني شخصياً بتعيين ذلك الزميل محرراً مع الصحيفة. ولكن كان ذلك انتصاراً مؤقتاً، لأن ذلك الزميل لم يستطع تحرير صفحة الأخبار الخارجية التي كُلف بالإشراف عليها، ولم تنشر له صفحة (الرأي العام) الأدبية قصيدة واحدة أو قصة يتيمة. وحتى اليوم الذي قرّرت فيه الصحيفة الاستغناء عن خدماته لم يكتب ولم يُنشر له موضوع واحد أثار الانتباه داخل أروقة مكاتب الصحيفة أو خارجها.

كانت تلك واحدة. أما الأخرى فكانت حين سعى زميل آخر، وسعيت أنا معه، لإلحاقه بأسرة تحرير صحيفة (الرأي العام). كان ذلك الزميل هو حسن الطاهر زروق. وبرغم اقتناع السيد عتباني بالكسب الكبير الذي كانت ستحرزه الصحيفة بضمه إلى أسرة تحريرها، إلا أنه خشي أن يجرّ عليه استيعابه ضمن المحررين مشاكل لا قبل له بها مع حكومة الفريق عبود. وبرغم أنني لا أملك أدلة مادية أستند إليها، إلا أنني أحسست بصورة تكاد تكون صادقة بأن بعض الخبثاء من أعدائي، وكانوا كثيراً، قد صوّروا للأستاذ حسن بأنني حُلْتُ بينه والعمل في صحيفة (الرأي العام). كان سبب ذلك الإحساس أن حبل المودة الذي كان بيني وبينه انقطع فجأة وتحول الأمر إلى جفوة شديدة.

ومما زاد في تعقيد الأمور بيني والأستاذ حسن الطاهر زروق، أنني بدأت في كتابة عمود يومي تحت عنوان «أشواك في الطريق» انتقدت فيه صفات الجمود والتجبر عند بعض الناس. ولسوء حظي أن اسم الشخص الذي اخترته رمزاً للتجبر والجمود كان «حسن». وعلمت في ما بعد، وبعد فوات الأوان، أن بعضهم قد سعى إلى الوقعة بيني والأستاذ حسن، وأوغروا صدره ضدي، وأوعزوا إليه بأن «حسن» المذكور في عمودي هو شخصه هو.

وكان من الممكن أن أوضح للأستاذ حسن حقيقة الموقف، بل وأن أشرح له بالتفصيل الممارك التي كنا نخوضها مع بقية أسرة تحرير الصحيفة لكي نحظى بنشر إنتاجه الأدبي الرفيع في الصفحة الأدبية. ولكن إحساسي بأن الرجل قد ظلمني برغم احترامي له، وتقديري الفائق لنضاله وصبره وخبرته وسعة أفقه، قد حال بيني وبين السعي لإظهار وجه الحق وتركه للأيام لتظهر له ما كان خافياً. وقررت بيني وبي نفسي أن لا يتأثر موقفي نحوه بمواقفه حيالي.

ولعل من المناسب أن أذكر في هذا المنعطف من تسلسل ذكرياتي عن جريدة (الرأي العام) أن أشير بشكل عابر إلى النجاح المرموق الذي حققته الصفحة التي خصصناها لنشر الأدب السوداني في ذلك الوقت. ولا بد أن أذكر هنا، أن الفضل في نجاح تلك الصفحة يرجع، في الأساس إلى مجموعة من الأدباء السودانيين الشبان. وقد كانت إسهاماتي في تلك الصفحة تنحصر في تحريرها، والإشراف على إصدارها، والمحافظة على مستواها حتى لا تنحدر إلى السوقية والإسفاف. ولم تكن تلك مهمة سهلة، خصوصاً إذا أدركنا أن مقاييس الإنتاج الأدبي في السودان كانت مختلفة جداً، وأن أدعياء الأدب كانوا أكثر من الأدباء الحقيقيين بقدر كبير. وكان أولئك يمتازون بصفاقة نادرة، وجراءة عجيبة، وإصرار لا حد له على أن يروا ما يكتبون منشوراً على الناس وممهوراً بأسمائهم مهما كان فجاً ومنحطاً ولا تربطه بالأدب صلة. وقد عرضنا التزامنا بعدم الالتفات إلا إلى الإنتاج الرفيع الواعد، وعدم المجاملة للمتكالبين على الاشتهار بأقصر الطرق، إلى مشاكل لا حصر لها، وعداوات وخصومات عانينا منها كثيراً. وإضافة إلى كل ذلك كانت إدارة الصحيفة لا تخفي أبداً تبرمها من تبديد مساحة صفحتين كل أسبوع لنشر «الكلام الفارغ» الذي كنا نسّميه نحن أدباً.

برغم تلك المضايقات، فقد استطاعت صفحة (الرأي العام) الأدبي أن تصمد، وتنتزع الاحترام وتجذب الأقلام الرفيعة طوال المدة التي قضيتها في مكاتب الجريدة. وتستطيع صفحة الرأي العام الأدبية أن تفخر بأنها احتضنت من القصاصين مصطفى مبارك، والطيب زروق، وأبو بكر خالد، وابن خلدون. وكان من بين كتّابها من الشعراء محمد المكي إبراهيم، وعبد العزيز سيد أحمد، ومصطفى سند، ومحمد عبد الحي، وعبد الواحد عبد الله،

ومحمد محمد علي. واحتضنت من الكتاب أحمد عبد الحليم، وعبد الله علي إبراهيم، وبشير الطيب، وعون الشريف، ومحمد إبراهيم الشوش. ولا شك أن الدماء التي وهبتها هذه الكوكبة من الأدباء الشباب للصفحة قد كتبت لها الخلود، وستظل حية ما بقي أرشيف (الرأي العام) في دار الوثائق المركزية السودانية. وستظل تلك الصفحة كذلك معلماً ومرجعاً لكل من يريد التأريخ للحركة الأدبية في السودان في الأعوام ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، و١٩٦٤م.

ولا بأس من أن نذكر هنا أن من سخریات القدر، أن مجموعة من ذوي الاتجاهات الأدبية المحافظة كانوا يرون في صفحة (الرأي العام) الأدبية معقلاً للأدباء اليساريين. وقد استطاع أولئك الإخوة، عفا الله عنهم، تأليب الأستاذ حسن نجيلة عليها. ولسنا بحاجة إلى ذكر المزيد من تفاصيل هذه المواقف هنا، إذ يمكن الرجوع إليها مدونة في أرشيف صحيفة (الرأي العام).

دنيا الصحافة في السودان كلها نكد وشقاء، ولكنه محبب للنفس. وكلما أمتعنت صاحبة الجلالة الصحافة في التنكيل بعشاقها العاملين في بلاطها، ازدادوا تعلقاً بها، وتشبثاً بأهدابها. ولست الآن بصدد البحث عن تفسير لهذه المعادلة العكسية لأن ذلك قد جرفنا بعيداً جداً عن موضوع هذه الذكريات. ولكن أشير إلى هذه الحقيقة فقط لأخبر القراء بأن حصيلتي من هذا النكد والشقاء الذي ألمّ بي بسبب عملي في مجال الصحافة كان كبيراً جداً، وتجاربي معها كانت مريرة للغاية. وعلى ذلك، فإن أعذب ذكرياتي هي ما كان خاصاً بأوقات عملي في ميدان الصحافة.

انتهى عملي في صحيفة (الرأي العام) بانفجار ثورة أكتوبر فوق رأسي. وكانت تلك التجربة وحدها كفيلة بأن تقيم بيني والعمل الصحافي جداراً من الكراهية لا يُعلَى عليه، ولا يُخترق. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وما إن أيقنت أن انفجار ثورة أكتوبر لم يقتلني، حتى رأني الناس أنفض غبار الثورة عن

ثيابي، أمسك بقلمى من جديد، وأتلّس طريقى فى عالم الصحافة
المجنون.

ولكن ما هى قصتي، وقصة (الرأى العام) مع ثورة أكتوبر؟.
فى شهر فبراير من العام ١٩٦٤م، كشفت حكومة الفريق إبراهيم
عبود عن مؤامرة دامية دبّرها «التمردون» فى جنوب السودان،
وكانت تستهدف احتلال مدينة واو، عاصمة مديرية بحر الغزال فى
ذلك الوقت. ولو نجحت تلك الخطوة، لأصبحت مدينة واو، بموقعها
الإستراتيجى قاعدةً لفصل جنوب السودان بأسره عن الوطن الأم
السودان. وأعلنت الحكومة آنذاك، أنها ستجرى محاكمة عسكرية
علنية ستكون مفتوحة لإصدار أحكام على «التمردين». ولما كانت
الحكومة تفرض حظراً شديداً على نشر أخبار الموقف المتدهور
فى جنوب السودان بأسره، فقد وجدت الصحيفة فى محاکات واو
العسكرية المفتوحة فرصة لا يمكن تعويضها للنفاز عبر الحواجز
المقامة للتعتيم على ما يجرى فى الجنوب وكشفه للرأى العام
السودانى والعالمى على حد سواء.

ومن دون جلبة، وحتى لا تكتشف السلطات الحكومية خطتنا
فتجهضها، توجهتُ بالطائرة إلى مدينة واو. ومن حسن الحظ أن
صحيفة (الأيام) اتخذت الخطوة ذاتها، وبعثت بأحد محرريها
فى المهمة ذاتها. وكانت مفاجأة للحاكم العسكرى فى مديرية بحر
الغزال، ورئيس المحكمة، ومحافظ المديرية، عندما كشفنا، محرر
صحيفة (الأيام) وشخصى عن هويتينا، وطلبنا الإذن بتغطية
المحاكمة، ونقل أخبارها إلى صحيفتين فى الخرطوم. ولأن المحاكمة
كانت علنية حسب الوعد الذى قطعتة الحكومة على نفسها، توقعتُ
مع زميلى مندوب صحيفة (الأيام) أن يُسمح لنا بحضور المحاكمة
ونقل أخبارها دون إبطاء. ولكن ذلك لم يحدث. ولم يُسمح

لنا بالدخول إلى قاعة المحاكمة إلا بعد مجادلات، واتصالات مع الخرطوم استغرقت يومين كاملين، وبعد أن قبلنا بالشروط التي وضعتها السلطات، والتي اقتضت أن يُوقع رئيس المحكمة على رسائلنا البرقية والبريدية قبل السماح لنا بإرسالها إلى الخرطوم.

وبدأت رسائلنا تنهال على الخرطوم. ولأول مرة منذ أكثر من عامين، بدأ (الرأي العام) يدرك حقيقة ما يدور في جنوب السودان، والأبعاد الحقيقية التي وصلت إليها تطورات تلك الأزمة الخطيرة التي استنزفت دماءنا وأموالنا. وبعد انتهاء محاكمة واو، عدت أنا على الخرطوم مباشرة، في الوقت الذي قرر فيه زميلي محرر صحيفة (الأيام) الطواف على مديرتي الاستوائية وأعالي النيل لجمع المزيد من المعلومات عن مشكلة الجنوب. وكان لوصولي المبكر إلى الخرطوم الفضل في أن تنفرد صحيفة (الرأي العام) بإثارة مشكلة الجنوب على أوسع نطاق ممكن، وذلك بعد نشر سلسلة من المقالات التي حاولت فيها معالجة الأزمة مستنداً إلى الحقائق التي جمعتها من كل الأطراف المعنية خلال وجودي في بحر الغزال.

وأصدرت الحكومة قرارها التاريخي الشهير القاضي بطرد القساوسة الأجانب من جنوب السودان. وجاء ذلك القرار بعد أن فاحت روائح تدخلهم في شؤون السودان السياسية، ومساندة «التمرد» الجنوبي، حتى أزكمت الأنوف. وبمناسبة صدور ذلك القرار التاريخي، دعت الحكومة المواطنين كافة للمشاركة في حل أزمة جنوب السودان، وذلك بالإدلاء بوجهات نظرهم حول أنجع الطرق للتوصل إلى حل. وكما يذكر القراء، فإن المواطنين استجابوا لذلك النداء بسرعة فائقة. ليس ذلك وحسب، بل إن خصوم الحكومة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وجدوا في النافذة

التي فتحتها صحيفة (الرأي العام) المدخل الرئيسي لإسقاط النظام بأسره، وذلك عن طريق استغلال الندوات التي أقيمت، وشجعتها الحكومة، لمناقشة أزمة الجنوب. وفوجئت الحكومة العسكرية بهجوم مركز شُنَّ على سياساتها برمتها، ونُودِيَ بعودة الديمقراطية أساساً لحل جميع المشاكل ومن بينها مشكلة الجنوب.

وكان من الممكن أن ينتهي دوري، ودور (الرأي العام) عند ذلك الحد. وكان من الممكن أيضاً، وبعد الانتصارات التي حققناها، أن أبحث عن اتجاه (الموجة العامة) فأمتطيها لأصبح في نظر البعض بطلاً. ولكنني كرهت أن أكون ممن يتشبّهون بالسير في رِكاب الناس منقادين دون تفكير، أو مؤثرين السلامة، خصوصاً بعد أن لمستُ بنفسني عمق أزمة الجنوب، وأدركت أنها تتصل بمسألة قومية كبرى وهي وحدة السودان، وعدم تفتيته.

كنت أوّمن إيماناً لا يأتيه الباطل من بين يديه أو خلفه بأن من المتعارف عليه في جميع أنحاء العالم أن هنالك مسائل سياسية ذات طابع قومي يتصل بمصالح البلاد العليا. وآمنت كذلك بأنه لا يجب أن يُزَجَّ بها في مجالات الصراع حول الاستيلاء على السلطة. كل ذلك حتى لا تستغلّ القوى المعادية للوطن الصراع وتُلحق أضراراً جسيمة بمصالح البلاد العليا.

وبرغم أنني قد سجّلت في المقالات التي سطرْتُها، ونشرت بعد عودتي مباشرة من الجنوب، أن أسلوب الحكومة في استخدام القوّة لن يقود إلى حل مشكلة الجنوب وصيانة وحدة السودان، فقد كان من الممكن في رأيي أن تسعى القوى السياسية المعارضة للحكومة العسكرية إلى الإسهام بوجهات نظرها في حل الأزمة، بعد أن فُتح المجال أمامها لتفعل ذلك، وبعد أن اقتنعت الحكومة

محاولة تعديل سياساتها التي أدت إلى تفاقم الأزمة.

ولكن الأحزاب السياسية السودانية، جميعها، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أثبتت إلا أن تطعن الحكومة العسكرية بخنجر أزمة الجنوب، وهو خنجر ذو حدين، إن أصاب أحدهما الحكومة فسيصيب الثاني وحدة بلادنا، ويضعها في مهب الريح. ولست بحاجة إلى الاسترسال وإيراد الحجج لأبرهن على صحة موقفي هذا، وذلك لأن المآسي التي اجتاحت الجنوب بعد ثورة أكتوبر ما زالت آثارها حية في الأذهان.

صحيح أن ثورة أكتوبر أعادت الديمقراطية إلى السودان، ولكن هل كانت تلك الديمقراطية والحكومة التي تمخضت عنها تستدعي كل تلك المخاطر التي عرضنا لها وحدة بلادنا؟، أما كان من الممكن إسقاط حكومة عبود من دون أن يُعرض الجنوب للخطر؟. لم تكن الإجابة على هذه الأسئلة في أكتوبر من العام ١٩٦٤م سهلة كما تبدو اليوم. ومع ذلك فقد تصدّيت للإجابة عنها. وبعد مناقشة مستفيضة أجريتها مع السيد عتبانى في مكتبه، اقتنع بوجهات نظري، وشجّعني على التعبير عنها في مقالات تنشرها الجريدة. ولكن لم ينس أن يذكرني بأن مثل هذه المواقف تتطلب قدراً غير قليل من الشجاعة. ولسوء حظي فإن الشجاعة لم تكن تنقصني. ومضيت قُدماً أوضح وجهات نظري في وجه معارضة عارمة، وهجوم محموم ظل يتصاعد حتى انفجر فوق رأسي بانفجار ثورة أكتوبر وإشعال الحريق في مطابع جريدة (الرأي العام).

كاذب، ربما من دون قصد طبعاً، أو مُدَّعٍ، مَنْ يقول إنه توقع أن تتحول المظاهرات التي بدأها الطلاب، بعد مقتل طالب جامعة الخرطوم، (القرشي)، إلى الثورة التي ستصير علامة فارقة في تاريخنا.

قُتل القرشي برصاصة طائشة أطلقها أحد جنود الأمن الذين بعث بهم رئيس جهاز الأمن آنذاك، محمد أحمد أبارو، لتفريق ندوة أقامها طلاب جامعة الخرطوم في فناء إحدى داخلات الجامعة، لمناقشة أزمة الجنوب.

وكان اتحاد طلاب جامعة الخرطوم قد دعا إلى تلك الندوة يوم الخميس ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م، بعد أن فرّق رجال الأمن ندوة سابقة أقيمت في الموقع ذاته يوم ١٤ أكتوبر. وكانت لجنة اتحاد طلاب الجامعة قد قررت إنهاء الندوة الأولى، استجابة لطلب مفرزة مسلحة من رجال الأمن، هددت بتفريقها عنوة، وباستخدام القوة إذا لزم الأمر. وقد اتخذت اللجنة قرارها بعد اجتماع طارئ سريع.

وجاء في البيان الذي أصدرته اللجنة عقب ذلك الاجتماع أن قرار الإلغاء اتخذ لتفادي التصادم مع رجال الأمن، وتعريض عدد من ضيوفهم إلى الخطر. وكان ضيوف تلك الندوة الدكتور محمد صالح عمر، ممثلاً للإخوان المسلمين، والأستاذ محمد مختار الأصم ممثلاً لحزب الأمة، وممثل للطلاب، وشخصي الضعيف. وغاب عنها الأستاذ حسن الطاهر زروق لمريض ألم به. وكان كل الأعضاء الذين دُعوا إلى ذلك الاجتماع مؤيدين لاستمرار عقد الندوات التي ناقشت أزمة الجنوب، وكنتُ المعارض الوحيد لاستمرار عقد تلك الندوات بعد أن حظرتها الحكومة.

وبالفعل، عُقدت ندوة يوم الخميس الحادي والعشرين من شهر أكتوبر للعام ١٩٦٤م، في الموقع ذاته الذي فُضت فيه الشرطة الأمنية جمهور الندوة السالفة قبل أسبوع، ولم يُدعَ أيّ مشارك من خارج مجتمع الطلاب. وقد جاء الطلبة مستعدين لتحدي قرار وزارة الداخلية بتحريم عقد ندوات تناقش قضية الجنوب، وكانوا مستعدين للاشتباك مع الشرطة الأمنية إذا لزم الأمر.

وكما حدث في الأسبوع السابق، جاءت قوات شرطة الأمن ما إن أُعلن عن بداية انعقاد الندوة، وطلبوا من منظميها فضّها، فرفضوا. وشنت الشرطة هجوماً على الطلاب، وعندما قاوموا بدأت بإطلاق رصاص في الفضاء للتخويف. وأصاب رصاصة طائشة الطالب (القرشي) الذي كان ماراً في إحدى شرفات مبنى الداخلية التي عُقدت الندوة في فنائها.

وحدث هرج ومرج، وانفضت الندوة، وحُمل (القرشي) المصاب بطلق ناري إلى مستشفى الحوادث بالخرطوم. وتنادى الطلاب من جميع المعاهد، والجامعات وحتى المدارس الأولية والمتوسطة في مديرية الخرطوم، وزحفوا نحو المستشفى حيث حُمل (القرشي)

للعلاج. واستمر تجمهر الطلاب خارج ذلك المستشفى في تزايد حتى صباح اليوم التالي حين أُعلنت وفاة (القرشي) متأثراً بإصابة الطلق الناري الطائش.

ومن ميدان عبد المنعم بالخرطوم (٣) حيث أقيمت الصلاة على جثمان الفقيد القرشي، انطلقت المظاهرات المنذدة بالحكم العسكري، والمناذية بسقوطه، لتعم جميع أنحاء العاصمة المثلثة، الخرطوم، وأم درمان، والخرطوم بحري. وما هي إلا أيام معدودات، حتى عمّت الاحتجاجات، والمظاهرات، كل أنحاء السودان، وذلك بعد أن تحولت من مجرد مظاهرات احتجاج إلى المناذاة بسقوط نظام الحكم العسكري بأسره.

يقول مثل سوداني شعبيّ بليغ: (التور وكتين يقع، تكثر سكاكينه). انطبق هذا المثل على وضعي عند اندلاع ثورة أكتوبر بصورة دقيقة للغاية. ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة، لا بدّ من الإشارة في هذا المنعطف من هذه المذكرات إلى العلاقة بيني وثورة أكتوبر.

شاءت الأقدار أن يثور جدل عنيف، كان مسرحه صحيفة (الرأي العام) ذاتها، بيني والمرحوم الدكتور محمد صالح عمر، الزعيم السوداني البارز في حركة الإخوان المسلمين في الحقبة التي اندلعت فيها ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤م. من المعروف أن المقالات التي نشرتها في صحيفة (الرأي العام) حول الوضع في جنوب السودان، بعد التغطية الصحافية الفورية التي قمت بها في الجنوب، لمحاكمة مدينة واو العسكرية، كان لها الأثر المباشر في القرار الذي اتخذته حكومة الرئيس عبود العسكرية بتشكيل لجنة سمّتها لجنة الجنوب، لتفتح الباب أمام مشاركة شعبية عامة حول أزمة جنوب السودان. وكان من بين القرارات التي اتخذتها تلك اللجنة، عقد

ندوات شعبية عامة اشترك فيها عامة المواطنين، للإدلاء بوجهات نظرهم حول الحلول الممكنة لمشكلة التمرد في جنوب السودان. وانتهزت الأحزاب المعارضة للحكم العسكري انعقاد تلك الندوات لتشرح كيف أن حكومة عبود العسكرية، بمصادرتها الديمقراطية، فاقمت من أزمة التمرد في الجنوب، ومن ثم يكمن حلّ الأزمة في إسقاط الحكومة العسكرية أولاً.

وانتهز الناشطون في أحزاب المعارضة السماح بعقد الندوات المشار إليها للمطالبة العلنية، وسط الجماهير، بإسقاط حكومة عبود العسكرية. ولما رأى المسؤولون في الحكومة العسكرية تجاوب الشعب مع ما أثارتة أحزاب المعارضة من انتقادات لها في الندوات، أصدرت أمراً بمنع انعقادها، ولو استدعى الأمر استخدام القوة لتنفيذ ذلك الأمر. ودار نقاش حارّ بين أنصار استخدام الندوات للمطالبة بإسقاط الحكم العسكري، وكانوا من ممثلي أحزاب المعارضة، وبين كتاب آخرين، بعدم استخدام ندوات مناقشة قضية الجنوب للعمل على إسقاط الحكومة العسكرية. وكنّت من قادة الجماعة التي نادت بعدم (استغلال مشكلة الجنوب) وهي قضية قومية، للمناداة بإسقاط الحكومة العسكرية، لتحقيق أهداف سياسية حزبية.

وبرغم أن صحيفة (الرأي العام) فتحت صفحاتها لنشر جميع وجهات النظر التي عارضت وجهة نظري، فإن خصومي السياسيين، في اليمين واليسار على حدّ سواء، وهم أكثر، انتهزوا تلك الفرصة، وشنّوا عليّ هجمات ضارية، ليس في (الرأي العام) وحسب، وإنما في كل مجال آخر وجدوه مثل الندوات والنشرات السرية والعلنية. ووصلت تلك الهجمات، حدّ اتهامي بالعمالة للحكومة العسكرية.

ووجدتني في أخرج موقف عرفته في حياتي. واجهت ثورة شعبية عارمة، وحيداً بلا سند من مال، أو حزب، أو سلاح. وكان من الطبيعي أن أتمس الحماية عند (الرأي العام)، خصوصاً وأن رئيس تحريرها ومحرريها وحدهم هم الذين يستطيعون حمايتي ودحض التهم التي أثّرت عليّ. ولكن (الرأي العام) انشغلت بنفسها عني. وبرغم أن العرف، والمنطق، والقانون ينصّ على أن مسؤولية الناشر أخطر من مسؤولية الكاتب، إلا أن لهيب الثورة الشعبية، وحماس الجماهير ضد الحكم العسكري، وخصوماتي السياسية، قد التهمت الحقائق، والمنطق والقانون معاً. ولم تترك لي مقدّمات وملابسات انفجار ثورة أكتوبر مخرجاً أنجو منه من محنتي، وذلك لأن إحدى الندوات التي عارضتها، كانت القنبلة الزمنية التي فجّرت الثورة، وأطاحت بالحكم العسكري. وأشارت جميع الأصابع داخل (الرأي العام) وخارجها إليّ، وطالبت بالقصاص مني.

وكان السيد عتباني، صاحب ورئيس تحرير (الرأي العام)، رحيماً بي، ولم يطلب أكثر من إبعادي عن طريقه، وطريق صحيفته. لم يتخذ عتباني قراراً بإقالتي، وتركتني أقدر ظروف الصحيفة التي نالت من الأذى بسببي الكثير المقلق. وكنت أنا، بدوري أبحث عن مخرج لي وللصحيفة.

وحانت فرصة ذهبية حين وُجّهت إليّ حكومة المملكة العربية السعودية دعوة لزيارتها، وكان ذلك في شهر نوفمبر من العام ١٩٦٤م أي بعد أقل من شهر من اندلاع لهيب الثورة. ورفضت الصحيفة سفري تلبية لتلك الدعوة برغم أن الدعوة كانت شخصية. وما كان مني إلا أن اعربت عن إصراري على تلبية الدعوة. ومن مطار الخرطوم، وقبل إقلاع الطائرة المتجهة إلى جدة، كتبتُ

استقالتني من منصبي في صحيفة (الرأي العام)، وكلفت الصديق
القاص الأستاذ مصطفى مبارك بإيصالها إلى مكتب السيد رئيس
التحرير.

ولما كنت من الشارع أتيت، فإلى الشارع عدت، أحمل في جيبني
راتب نصف شهر، وفي قلبي هموم دهر، وفي رأسي تجارب ودروس
وعبر. وقد أشفق عليّ بعض الأصدقاء لما رأوا التراب الذي أهيل
على رأسي، وشمت أعدائي فيّ. وأكذبكم القول إن أنا قلت لكم إن
محنتي كانت خفيفة. ولكنها على كل حال لم تقتلني. وكل ما
لا يقتلني يقويني. ولعل القراء يجدون في هذه الذكريات التي
أسردها عليهم مصداقاً لما أقول.

منذ سنوات طويلة، وأنا أحلم بأن أنعم بالاستقرار وراحة البال، لأتفرّغ لكتابة ما أريد وأشتهي. والكتابة مستحيلة من دون قراءة، ومشاهدة، واستماع. فإن الإنسان يكتب فقط عندما يصنف ما كتب بأنه إبداع. والإبداع مستحيل من دون مشاهدة، وقراءة واستماع. والمشاهدة والاستماع والقراءة هي الأركان التي تقوم عليها الحياة، وهي التي تمكّن الإنسان من التفاعل معها. ومن ناحية أخرى؛ لا حياة لمن لا يشاهد ولا يقرأ ولا يستمع. وعندما يقرأ الإنسان، ويشاهد ويستمع، فإنه يستخدم جميع حواسه وعقله أيضاً. ومن الشروط الأساسية لأن يجيد الإنسان فن الكتابة أن يكون قارئاً نهماً. ولم يولد في الدنيا كاتب لا يقرأ، وبينهم شديد للغاية.

إنّ ما كتبته حتى الآن من تجاربي في مجال العمل الصحافي، وانتهى في العام ١٩٦٤م، ليس سوى قطرة من محيط الذكريات المختزن في عقلي. وإذا اقتصر الزمن الذي استغرقته هذه القطرة

على بضع سنوات (١٩٥١ - ١٩٦٤) م، فإن كل السنوات التي تلت العام ١٩٦٤ م وحتى اليوم؛ بداية العام ٢٠١٢ م، حبل بأحداث شقيقات ممتعات.

ولكن، قبل أن أشمّر عن ساعد وأبدأ الكتابة، أود تسجيل حقيقة مهمة أخرى تتعلق بعالم الصحافة في السودان. لقد كتب العديد من الصحفيين، القدامى والمحدثين، ونشروا، شذرات من تجارب مرت بهم في عالم الصحافة. ولكنهم لم يستطردوا أبداً في سرد تلك التجارب وتدوين ذكريات كاملة حول عملهم في بلاط صاحبة الجلالة الصحافة السودانية، كما أفعل اليوم. وإذا كان اهتمامي بسرد الحقائق في تاريخ الصحافة السودانية الذي عايشته، وعالجت جزءاً منه، قد انحصر تقريباً في الأحداث، فإنني سأولي مزيداً من الاهتمام بال شخصيات التي عاصرتها في عالم الصحافة خلال المدة التي سأسرد ذكرياتها لاحقاً. وأنا إذ أفعل ذلك فإنما لأرد دِيناً مستحقاً طوّق به العديد من الشخصيات في عالم الصحافة السودانية عنقي.

ومن أسفٍ فإن الأجيال الحديثة من السودانيين تكاد لا تعرف إلا قليلاً جداً من تاريخ شخصيات سودانية بارزة، لعبت أدواراً مهمة في تاريخ الصحافة السودانية. ولأنني لا أدعي ما ليس لي به علم، فإنني سأكتب فقط عن تجارب مررت بها مع بعض الصحفيين السودانيين. ولا يشمل ذلك بالطبع تاريخ حياة هذه الشخصيات، أو تحليلاً مطولاً لحياتها.

وغنيّ عن الذكر أن تاريخ الصحافة السودانية بدأ قبل عشرات السنوات من ميلاد أبناء جيلنا. وقد وردت في التاريخ المكتوب معلومات عن رواد الصحافة السودانية، في الداخل والخارج. كما توجد في أرشيف الصحافة السودانية معلومات كثيرة محفوظة في

دار الوثائق السودانية عن هؤلاء الصحفيين. وكل ذلك متاح لمن يرغب في المزيد من المعرفة عن تاريخ الصحفيين والصحافة في السودان.

بعد نهاية عملي بصورة مفاجئة، ودراماتيكية، في صحيفة (الرأي العام)، لم تترك لي ملابسات وتطورات ثورة أكتوبر مجالاً للتفكير في مستقبل حياتي. وأصدقكم القول إن الأحداث التي اجتاحت حياتي، قبل الثورة، وأثناءها، وبعدها، كانت كفيلة بأن تقلب كياني رأساً على عقب. لقد كانت تجارب يشيب لهولها الولدان. ولكن لا مجال للاسترسال في تفاصيلها في هذا المنعطف من سرد تجاربي.

كانت زيارتي إلى الملكة العربية السعودية، بدعوة من المغفور له الملك فيصل، سبباً لي لتقديم استقالتي وترك العمل في صحيفة (الرأي العام) بصورة مشرفة. وشكل الأسبوعان اللذان قضيتهما ضيفاً على المملكة بعيداً عن السودان، ترياقاً حقيقياً لتخفيف ما ألم بي من ألم نفسي شديد، قبل ثورة أكتوبر، وأثناءها، وبعدها، وكان ذلك نتيجة للملابسات علاقتي بالأحداث التي سبقت ثورة أكتوبر.

عدتُ إلى السودان من السعودية بعد أن أدت العمرة، وزُرت قبر الرسول (ص) في المدينة المنورة، وجميع الأماكن المقدسة، ليس في مكة والمدينة وحسب، وإنما في أماكن أخرى وكان من بينها مقابر الصحابة، ومسارح المواقع الجهادية الإسلامية العسكرية المهمة في تاريخ الإسلام مثل أحد وبدر وبقيع سيدنا عثمان. ومما أثلج صدري، وخفف عليّ ما لحق بي في أكتوبر بسبب كتاباتي التي أغضبت اليمين واليسار في الشارع السياسي السوداني، أن زيارة السعودية قد جاءت في الوقت المناسب بالنسبة لي. ومما

ساعد على ارتياحي لها، أن المسؤولين السعوديين، في الخرطوم وخارج السودان، كانوا على علم تام بما حدث لي بسبب موافقي الصحافية. ومع ذلك، وجهوا لي الدعوة لزيارة المملكة ضمن وفد صحافي كبير ضم مجموعة مميزة من الصحافيين السودانيين. وكان من بين أعضاء ذلك الوفد الأستاذ المرحوم يحيى محمد عبد القادر، الصحافي المخضرم، الذي امتد نشاطه خارج السودان، والذي أصدر عدة صحف. وضم الوفد كذلك الأستاذ المرحوم حسين عثمان منصور، وهو غني عن التعريف فإنه شاعر، ومالك لعدد من الصحف، والأستاذ المرحوم الوليد إبراهيم عن صحيفة (الأيام)، والأستاذ المرحوم حسن مختار، نائب رئيس تحرير صحيفة (الصحافة) والرياضي المعروف.

وحسب معلوماتي، فإن ذلك الوفد الصحافي السوداني كان أكبر وفد يزور المملكة العربية السعودية في تاريخ العلاقة بين السودان والمملكة. وقد جاءت دعوتنا لزيارة المملكة في شهر نوفمبر من العام ١٩٦٤م بعد أن أزاح الملك فيصل الملك سعود عن الحكم لأسباب سياسية داخلية خاصة ليس هذا مجال الحديث عنها. وبرغم أنني كنت أصغر أعضاء الوفد سناً، وأقلهم تجربة في مجال العمل الصحافي، فقد وقع علي الاختيار مع أكبر أعضاء الوفد سناً، وكان الأستاذ المرحوم يحيى عبد القادر، ليقابلنا الملك بصورة خاصة لم تُنح إلا لمشاهير الصحافيين الذين زاروا المملكة في تلك الأيام. ليس ذلك وحسب، وإنما عرضت علي وزارة الإعلام في المملكة العمل في الصحافة السعودية بعد انتهاء أجل زيارتنا.

حدث ذلك لأن السفارة السعودية في الخرطوم، ووزارة إعلام المملكة، كانوا يتابعون، وعلى علم بما حاق بي في تلك الأيام، وباستقالتني من منصبي في صحيفة (الرأي العام). ولكن، ولأسباب

لم أفصح عنها، فقد رفضت ذلك العرض، وعدت إلى الخرطوم مع بقية زملاء الذين لم يُخفوا دهشتهم من موقفى الذى لم يجدوا له تفسيراً مقبولاً.

كان الأستاذ المرحوم بشير محمد سعيد، أحد أصحاب صحيفة (الأيام)، ونقيب الصحفيين السودانيين، قد تابع عن كثب، مثله مثل جميع الناس فى الأيام التى سبقت ثورة أكتوبر، وما تلاها، ما حدث لى. ولكنه، وبوصفه نقيباً للصحفيين، وأستاذاً لى، ولا أقول صديقاً، فقد تصرف حيال الأزمة التى أطاحت بى من صحيفة (الرأى العام) بصورة مختلفة تماماً. وقد أخذ الأستاذ بشير، ومن دون أن يخبرنى، عدة خطوات لساندى فى محنتى.

وبعد عودتى من زيارة الملكة العربية السعودية، وبينما كنت غارقاً فى التفكير فى ما ينبغى علف فعله لإيجاد عمل مناسب أجنى من ورائه رزقاً يسد رمقى، ويعيل حاجة أسرتى، زارنى الأستاذ بشير فى منزلى المتواضع ذات صباح. وبعد أن ذكر لى أنه طلب من إدارة صحيفة (الرأى العام) صرف مكافأة لى عن سنوات عملى معها، أخبرنى بأنه قرر أن أعمل معه صحافياً، ليس فى صحيفة (الأيام)، وذلك لأسباب ذكرها لى، ولست فى حلّ من ذكرها، ولكن فى صحيفته الخاصة (أخبار الصباح Morning News) التى كانت تصدر يومياً باللغة الإنجليزية. ولم يترك لى الأستاذ بشير خياراً، ولم ينتظر منى جواباً وأخبرنى بأن أداوم على العمل معهم فى صبيحة اليوم التالى.

وأصدقكم القول إذا ذكرت لكم اليوم أن تصرفه حيالى لم يدهشنى، ليس لأنه صديق، ولكن لمعرفتى التامة بشخصية الرجل التى تتصف بالشهامة، والرجولة، والكرم، ليس معى، ولكن مع كل إنسان عرفه الأستاذ بشير، أو حتى لم يعرفه. كان يدعونا إلى تناول

الطعام في منزله، وكان يقوم على خدمة زملائه من الصحافيين، وكانوا كلهم أصغر منه سناً ومكانة، بنفسه، يحمل إليهم الطعام حافي القدمين، هاشاً باشاً. وأصدقكم القول أيضاً إن أنا ذكرت لكم اليوم، وبعد مرور كل هذه السنوات على تلك الأحداث، أن موقف الأستاذ بشير مني لم يكن بسبب علاقة شخصية بيني وبينه، وإنما انتصاراً لشخص حاق به ظلم كثير. ولم يكن موقف الأستاذ بشير منقذاً لي من محنة مؤقتة وحسب، ولكن فتح أمامي باب فرص عظيمة لم ينسد أبداً. لقد كان عملي، ولمدة قصيرة في صحيفة الأستاذ بشير الناطقة باللغة الإنجليزية، مفتاحاً لي لتولي رئاسة تحرير صحيفة يومية سودانية ناطقة باللغة الإنجليزية، ومن ثم الالتحاق بالعمل مع إعلام الأمم المتحدة.

وقبل أن اختتم هذه النبذة القصيرة التي أكتبها عن المرحوم بشير محمد سعيد لا بد لي من تسجيل عدة مواقف له لن أنساه ما دمت حياً، فإن تلك لم تكن المرة الأولى أو الوحيدة التي أحاطني فيها بشير محمد سعيد بعطفه ونصائحه.

في العام ١٩٩٤م، وكنت مستشاراً لصحيفة (السوداني) الدولية، جرى اعتقالي لبضعة أيام، ثم أطلق سراحني. وقد زارني الأستاذ بشير محمد سعيد في الفندق الكبير، مقر إقامتي، ودعاني لتناول طعام العشاء بمنزله. وقد اكتشفت في ما بعد أن هدف الأستاذ بشير من تلك الدعوة هو التأكد من أمر واحد وحسب، وقد سألني قبل تناول الطعام: هل عذبت أثناء اعتقالك؟. وعندما أجبتة بالنفي هداً باله وتناولنا طعامنا، هو وأنا، ثم أوصلني إلى الفندق.

ومرة أخرى، اتصل بي الأستاذ بشير بعد أن عاد من لندن، حيث كان يتلقى العلاج، وطلب مني مقابلته لأمر مهم في مكاتب

شركة الدخان السودانية بالخرطوم. وكان الأستاذ بشير من كبار المساهمين في تلك الشركة. وعندما التقيته في الموعد الذي حدّده في مكتب الأخ محمد علي عوض، مدير شئون موظفي تلك الشركة، قال لي بالحرف الواحد: «علمت أنّ سلطات الأمن قد طلبت منك مغادرة السودان. وعلمت أنهم أمّدوك برواتب ستة أشهر، وتأشيرة خروج. وعلمتُ كذلك أنك رفضت الخروج من السودان»، وعندما أجبته بالإيجاب قال لي: «ياخ اخرج من السودان». وبالفعل نفذت توجيهه من دون نقاش. وعلمت في ما بعد أن رفضي مغادرة السودان في ذلك الوقت كان سيعني إعتقالي مرة أخرى بعد أن أُفرج عني من اعتقال تم بسبب اتهام لم يثبت.

وبمجرد خروجي من السودان، وكانت رحلتي إلى مدينة نيقوسيا عاصمة قبرص حيث كانت تقيم أسرتي، اتصل بي مندوب من منظمة الأمم المتحدة الخاصة بشؤون اللاجئين، ومُنحتُ حق اللجوء السياسي. وقد توفي المرحوم بشير محمد سعيد بعد أشهر قليلة من تاريخ خروجي من السودان. ولم أتمكن بالطبع، وحتى اليوم، من معرفة الجهة التي اتصلت بمنظمة الأمم المتحدة الخاصة بشؤون اللاجئين، وطلبت منها رعايتي بوصفي لاجئاً سياسياً. ولكن لا يساورني أدنى شك في أن الأستاذ بشير محمد سعيد هو الذي أسدى إليّ تلك الفرصة التي سهّلت سفري إلى الولايات المتحدة الأميركية، حيث أقمت لاجئاً سياسياً لمدة ناهزت السبع سنوات.

وبعد، هذه شذرات من سيرة الراحل الأستاذ بشير محمد سعيد وهي تحمل ملامح من شخصية لا تنسى، رجل عاصرته في مجال عملي الصحافي. وما كنت أعلم، وما كان بمقدوري أن أتصور، أن الشهور القليلة التي قضيتها، بدعوة منه، في مكاتب

صحيفة (أخبار الصباح) التي كانت تصدر باللغة الإنجليزية، ستفتح أمامي أبواب عالم الصحافة الرحب على مصاريعه لألج منها، وأبقى فيه ما تبقى لي من أيام وسنوات عمري.

وَقَر لي وجودي، لفترة محدودة، في مكاتب صحيفة (أخبار الصباح) التي كانت تصدر باللغة الإنجليزية، إلى جانب كونها مصدراً معقولاً لكسب العيش، فرصة نادرة للقضاء على عزلي وللتواصل مع الناس، وبصورة خاصة قراء الصحيفة الذين كانوا في الغالب الأعم من الأجانب. كانت تلك الصحيفة، برغم ضعف إمكاناتها، مصدراً مهماً للأخبار الطازجة، ومن دون انتظار لترجمتها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.

لا أريد الإطالة، في هذا المنعطف في الحديث عن العزلة التي فُرضت عليّ بعد ثورة أكتوبر، واتهامي بالتعاون مع الحكم العسكري. وكما ذكرت من قبل فإن ذلك كان بسبب موافقي من تلك الأحداث، والتي فسّرها خصومي، اليمينيون واليساريون على حد سواء، بأنها كانت تواطؤاً، أو تعاطفاً أو حتى عمالةً للحكم العسكري الذي أسقط في انتفاضة شعبية عارمة. وبسبب تلك الاتهامات التي لم تقم على أي دليل مادي، فضلاً عن الهجوم على شخصي، قاطعني العدد الصغير من أصدقائي، الذين خشوا من أن (يلحقهم رأس السوط) وأن يُتهموا بممالاتي أو حتى التواطؤ معي.

وقد لا يعلم الكثيرون أنني قضيت رديحاً من الزمن، وحتى بعد أن ألحقني الأستاذ بشير محمد سعيد بالعمل مع طاقم صحيفته، في عزلة تامة، وكان وقع تلك العزلة شديداً عليّ للغاية، ولم تنته إلا بعد أن دبّ الخلاف بين الأحزاب والمنظمات التي تحالفت لتسقط الحكم العسكري، وتكالبت من بعده على السلطة، مما أدى إلى سقوط الحكومة التي شكّلت بعد الانتفاضة ورأسها الأستاذ

سراختم الخليفة، والتي نال فيها الحزب الشيوعي، برغم أنه لم يكن أقوى الأحزاب نفوذاً وسط الناس، نصيب الأسد من عدد الوزراء. وبفضل الصلات التي وفرتها صحيفة (أخبار الصباح) تم ترشيحي لرئاسة تحرير صحيفة صدرت باللغة الإنجليزية، وكان يملكها حزب الأمة، جناح السيد الصادق المهدي، والحزب الجنوبي الرئيسي بزعامة وليام دينغ.

كان اسم الصحيفة (The Nile Pilot)؛ ملاح النيل، وكان هدفها مخاطبة القارئ الجنوبي، ووضعه في صورة الأحداث بموضوعية ومن دون تحيز أو تهويل. ولا أدري حتى اليوم، وما سعتُ إلى أن أعلم، من الذي رشّحني لتولي ذلك المنصب الهام في عالم الصحافة. كل الذي أعرفه أن المرحوم بوث ديو، وقد كان سياسياً جنوبياً مرموقاً، كان حلقة الوصل بيني وبين السيدين، الصادق المهدي، ووليم دينغ.

لا شك أن القارئ قد لاحظ إنني ما أكاد أفرغ من نشر جانب من قصة عملي حتى أعود وأتحدث عن جانب آخر منها. ويعود هذا، في الحقيقة، إلى أنني قد عشت تجربة خصبة جداً في (الرأي العام). تحتاج هذه التجربة كتاباً كاملاً خاصاً بها. ومن حسن حظي أنها، وبرغم ما لحق بي منها، قد خلدت في ذهني، ولكنني لا أذكر منها ولا أحتفظ إلا بكل ما كان إيجابياً، ومثمراً، لي وللناس.

ويكفي فقط، أنه، ليس لحسن علاقتي بـ(الرأي العام) وحسب، ولكن لعشقي لها، أنني وبعد ثمانية وأربعين عاماً عدت إلى مكاتبها مرة أخرى لأعمل بها. وكانت عودتي إليها أشبه بعودة العاشق إلى معشوقته وإن طال زمن الفراق. ويكفي أيضاً، وتعبيراً عن هذا الحب المتبادل، أنني كتبت هذه الذكريات الخاصة بعملتي فيها وفي غيرها من الصحف، سلسلةً على صفحاتها التي فتحت

لي على مصاريعها.

والحقيقة إنه لولا ما تعلمته في فترة عملي بـ(الرأي العام) من اللغتين، العربية والإنجليزية، وفن مهنة الصحافة، لما اختارني الأستاذ بشير محمد سعيد محرراً في صحيفته، ولما تم اختياري رئيساً لتحرير (The Nile Pilot). وكان من الممكن أن يقدم لي مساعدات من نوع آخر، بسبب تعاطفه مع موقفي، للتغلب على المحنة التي ألمت بي قبل ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، وبعدها، والتي أطاحت بي من منصب نائب رئيس تحرير صحيفة (الرأي العام).

إن ما تعلّمته خلال السنوات القصيرة التي قضيتها عاملاً ضمن أسرة تحرير (الرأي العام) لم يقتصر على إجادة الكتابة الصحافية باللغة العربية وحسب، وإنما شمل كل الفنون الأخرى ذات الصلة بالعمل الصحافي. ويأتي في قمة حصيلتي من المعرفة إبان عملي في صحيفة (الرأي العام)، من العام ١٩٦١م وحتى نهاية العام ١٩٦٤م، إتقان اللغة الإنجليزية، كتابة، ونطقاً. كتابةً لأنني عكفت على ترجمة أخبار وكالة رويترز التي كانت ترد إلى الصحيفة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية لمدة زادت عن العامين. وزاد ذلك، ليس فقط من إتقاني لفن الترجمة، من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية وحسب، وإنما إتقان فنون الكتابة الصحافية بأنواعها العديدة أيضاً.

ولمن لا يعلمون، فإن كتابة الخبر بالصيغة الصحافية فن، وكتابة التقارير الصحافية فن، وكتابة التحقيقات فن. ومن أهم الفنون التي تعلمتها في مكاتب (الرأي العام) أيضاً، كان فن العلاقات

العامة، والتعامل مع مختلف الناس، وبصورة خاصة الأجانب من السفراء، والصحافيين والخبراء، والمثقفين من السودانيين. وبرغم أنني كنت في فترات دراستي المختلفات حريصاً على تعلّم اللغة العربية، وفنون الكتابة بها، إلا أن الفرصة لم تتح لي لممارسة الكتابة باللغة العربية إلا في فترة عملي في صحيفة (الرأي العام). ففي تلك الفترة، أضافت لي الممارسة العملية للكتابة، ليس كل يوم، وإنما كل ساعة من ساعات يومي تقريباً، فن إتقان الكتابة. وفي تلك الفترة تعمق فهمي، وإحساسي بالكلمات العربية، وقوتها التعبيرية.

ولا يدرك الإنسان القدرة التعبيرية الفائقة للغة العربية إلا إذا درس القرآن الكريم، ومارس فن الكتابة بصورة منتظمة. ومن حسن حظي أن هياً الله لي الجمع بين الحسنيين، دراسة القرآن الكريم، وممارسة الكتابة باللغة العربية. وتجمع هذه اللغة بين قوة التعبير، والموسيقى أو الطلاوة، والجرس. ويكفي أن نقول إن المولى عز وجل قد اختار اللغة العربية لتكون لغة كلامه، ليس فقط لقوة تعبيرها، وطلاوة موسيقاها، ولكن أيضاً لأنها وعاء فضفاض لحفظ المعاني، والتعبير عنها.

ومن الحقائق المهمة التي يكتشفها الناس أنه لا يدرك ميزات اللغة العربية على كل ما سواها من لغات البشر، وهي عديدة، إلا من درس معها لغات أخرى، للمقارنة، وبصورة خاصة تلك التي تُعرف بالقوة والبلاغة من أمثال اللاتينية والإنجليزية والفرنسية. وقد وصف الله اللغة العربية في كتابه العزيز بالفصاحة، والبلاغة والقدرة على البيان. وليس هناك لغة في العالم توصف بالفصاحة والبيان غير اللغة العربية.

وللغة العربية قواعد صارمة ولكنها جميلة. وهذه القواعد

لم تولد مع اللغة العربية، لأن الناطقين بها ما كانوا بحاجة إلى القواعد، لكنها وضعت بعد زمن طويل من ميلادها. وبعد أن تكاثر عدد الناطقين بها بعد الإسلام. ولا شك أن الإسلام كان، وما يزال، عاملاً مهماً لانتشار هذه اللغة، وبقائها حية وقوية ما بقي الناس على الأرض. ومرة أخرى ليس لأية لغة أخرى في العالم قواعد في قوة قواعد اللغة العربية. وتمتاز اللغة العربية على غيرها من لغات العالم بأنها صاحبة علم الصرف. وعلم الصرف غير معروف في أية لغة أخرى من لغات العالم غير العربية. وعلم الصرف هو تصريف أفعال ومفردات اللغة لتتكيف مع تركيبات جملها المختلفة. ومن أهم ميزات اللغة العربية هي أن شعوباً، وقبائل بأسرها تستطيع التحدث بها من دون الحاجة إلى دخول مدارس خاصة للجلوس وتعلم هذه اللغة.

وفي جنوب السودان ضرب الجنوبيون خير مثال لإثبات كيف أن قبائل كثيرة، تعد بالملايين، لها لغات مختلفة، تتخذ من اللغة العربية لغة وحيدة للتخاطب بها فيما بينها. وقبائل الجنوب لم تجلس في فصول دراسية خاصة باللغة العربية لتتخذ من اللغة العربية لغة خاصة بتخاطبها سميتها (عربي جوبا). وقد استطاع الجنوبيون إلتقاط وحفظ مفردات اللغة العربية في اختلاط محدود جداً مع الناطقين بها في شمال السودان. وفي آخر لقاء جمع جمهوراً غفيراً من مختلف قبائل الجنوب مع سيلفا كير، الرئيس الجنوبي، كان (عربي جوبا) هو اللغة التي استطاع سيلفا كير مخاطبة قبائل الجنوب بها.

لا أكتب هذه السطور دفاعاً عن اللغة العربية، فإنها أقوى من النائبات وعاديات الزمن، ويكفيها فخراً أنها لغة القرآن الكريم. ولكن أكتبها دفاعاً عن الصحافة السودانية المغلوبة على أمرها، لأن

طائفة من كبار كتابها، والمسؤولين عن إدارتها، أخذت تكتب فيها باللغة السودانية (العربية الدارجة).

وما يثير الفزع، ويملاً النفس بالألم، أن الصحافيين الذين يكتبون في الصحف السودانية مستخدمين اللغة العربية (السودانية) الدارجة، ليسوا من الذين يجهلون الكتابة باللغة العربية السليمة. ومن بين هؤلاء الكتاب من الصحافيين من يحتلون مراكز قيادية في الصحف السودانية. ومما يثير الفزع أيضاً، أن هؤلاء الناس يتباهون بأسلوبهم الجديد في الكتابة باللغة السودانية العربية الدارجة، ويزعمون أن في ذلك بلاغة وفصاحة وقدرة على التعبير تفوق قدرات اللغة العربية الفصحى.

ويتلزم هذا الفعل المريع مع تجاهل تام لأهم قواعد الكتابة باللغة العربية، وذلك بعدم استخدام الفواصل الصحيحة في مواقعها أثناء الكتابة. وهذه الفواصل هي التي تحدد الجمل التي تتكون منها الأسطر، والأعمدة، وهي التي تكسب اللغة المكتوبة جمالها، وروعته، وجمال معانيها. وكما هو معروف، فإن الفواصل المستخدمة في اللغة العربية هي: الشولة (علامة الوقف الصغرى)، والشولة المنقوطة، والنقطة (علامة الوقف الكامل). والكاتب المتمرس يعرف جيداً أين، ومتى، يكتب الشولة، والشولة المنقوطة، ونقطة الوقف عندما يكتب. وحسب الفهم الجديد لكتابة اللغة العربية في الصحف السودانية، فإن الجملة الواحدة قد تتمدد ليصبح طولها نصف عمود، من دون شولة أو شولة منقوطة. وكثيراً ما تُستبدل نقطة الوقف بشولة.

وإذا كنا نتحدث هنا عن اللغة العربية المكتوبة في الصحف السودانية، فإن مآل اللغة العربية المنطوقة في أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية، ليس بأفضل مما لحق بها في الصحافة

السودانية المكتوبة. وفي ما يتعلق باللغة العربية المنطوقة، فإن الضحية الكبرى هي قواعد اللغة العربية. وكثيراً يخاطب المتحدثون المستمعين بلغة عربية لا تراعى فيها أصول القواعد الصحيحة. وفي هذه الحال فإن المتحدث ينصب ما يجب رفعه، ويرفع ما يجب نصبه، وغير ذلك من عدم الالتزام بقواعد اللغة العربية وهي صارمة جداً. ونحن إذ نحرص، كل هذا الحرص، على ضرورة التزام الصحف، ووسائل الإعلام السودانية الأخرى، بقواعد اللغة العربية فذلك لأن وسائل إعلامنا هذه يقرأها ويسمعها غير السودانيين، من العرب، وغيرهم من الملمين بالقواعد السليمة للغة العربية. ولا أحد، من العاملين في وسائل إعلامنا، أو غيرهم من السودانيين، يرغب في أن يتهمنا الآخرون بالجهل بقواعد لغتنا العربية ونحن نخاطبهم بها، كتابة أو مشافهة. ويجب ألا يغيب عن العاملين في وسائل إعلامنا المختلفة، أن غيرنا من المهتمين بشؤوننا، يواظبون على مطالعة صحفنا، ومشاهدة إذاعاتنا المرئية، والاستماع إلى المسموع منها، ولا يليق بنا أبداً أيضاً أن يكشف هؤلاء، ومنهم من يودون أن يتخذونا قدوة لهم، ويتعلمون منا، أننا نتجاهل، أو نجهل، القواعد السليمة للكتابة باللغة العربية أو الحديث بها.

أعود بكم إلى حادث ألمّ بي، وبسبب حبي للغة العربية، ومحاولاتي الدفاع عنها، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. كنت في تلك الفترة أعيش في نيقوسيا. وكنا، ومعى بعض الإخوة العرب، ندير شركة نشر عربية خصّصناها للترجمة، وطباعة ونشر الكتب والصحف العربية. وكنت، إلى جانب ذلك، أراسل صحيفة (الاتحاد) اليومية الظبّيانية الخليجية، وأمدّها بمقال ينشر كل أسبوع. وهالني، وبصورة خاصة، في تلك الأيام، التي أدمنا فيها

مشاهدة، وقراءة، ما تنشره وسائل الإعلام المصرية المتاحة بصورة جيدة في جزيرة قبرص، عدم التزام المذيعين المصريين باستخدام اللغة العربية الفصحى في أجهزتهم، المسموعة والمرئية. وبسبب معرفتي التامة بمدى ولع العرب في كل مكان، داخل بلادهم وخارجها، بمتابعة ما تذيعه وتنشره عليهم أجهزة الإعلام المصرية، ومدى قوة هذه الأجهزة وتأثيرها على الناس، فقد عنّ لي أن أنتهز فرصة النشر التي تتاح لي في صحيفة مقروءة على نطاق واسع، أن أنبه إلى أهمية الإلتزام بقواعد اللغة العربية الفصحى، لأن في ذلك خدمة كبرى وعظيمة للغة العربية والعرب. وبالفعل فقد كتبت مقالاً في هذا المعنى، وبعثت به إلى صحيفة (الاتحاد). وما كنت قد علمت وقتها بأن بعض التغييرات قد أدخلت على إدارة تلك الصحيفة، وكان من نتيجة ذلك، تعيين مدير تحرير مصري. وبعد أقل من أسبوع من إرسال مقال الراتب إلى الصحيفة، تسلمت رسالة من إدارتها تنبؤني بها بالاستغناء عن خدماتي لها. وبعد الاتصال الهاتفي لمعرفة سبب ذلك الإجراء السريع النافذ، علمت أن مدير تحرير الصحيفة الجديد، المصري، قد أمر بإلغاء تعاقدني معها. والذين عاشوا في مصر، أو خبروا مدى تقديس المصريين للغتهم الدارجة، يدركون جسامه الخطأ الذي ارتكبته في نظر متنفذ مصري في صحيفة بأهمية صحيفة (الاتحاد)، عندما انتقدت أسلوب أجهزة الإعلام المصرية في التعامل مع اللغة العربية.

استرجعت قصتي هذه مع اللغة العربية، واللغة المصرية الدارجة، ومدير التحرير المصري الذي أوقف نشر مقالاتي في صحيفة (الاتحاد)، في هذه الأيام التي أشهد فيها ولعاً منقطع النظير باللغة السودانية الدارجة التي بدأت تزحف من الصفحات الداخلية، والأخيرة في الصحف السودانية، وتخرج من نطاق الأقواس،

لتحتل مكاناً مرموقاً في الصفحات الأولى. ليس ذلك وحسب، بل إن بعض الكلمات السودانية الدارجة وجدت لها أماكن في خطوط العناوين البارزة (المانشيت) في بعض صفحات الصحف السودانية الأولى. وتسمع اليوم بعض كبار المحررين السودانيين وهم يبدون إعجاباً شديداً ببعض التعبيرات في اللغة السودانية الدارجة التي يستخدمونها في ما يكتبون. وقد انتقلت العدوى هذه من كبار المحررين إلى المبتدئين منهم، والمتدربين. وليس ذلك بمستغرب، لأن السودان كان، وما يزال، شديد التأثر بما يحدث في مصر، سواء أكان ذلك في أسلوب الحياة، أو أسلوب الكلام والكتابة. وقد ظلت مصر منذ زمن بعيد قدوة للسودان في كثير من مناحي الحياة، وليس في ذلك ما يثير الدهشة، والاستغراب، خصوصاً إذا تذكرنا أثر وسائل الإعلام المصرية، السينما والتلفزيون، وكذلك تلك المسموعة والمقروءة، تاريخياً على أسلوب حياة الناس في السودان.

ولا ينكرن أحد أن في كل اللهجات العربية الدارجة، وفي جميع أنحاء الوطن العربي، كلمات، بل وتعبيرات، جميلة، وتتمتع بقدر كبير من الحلاوة والطلاوة. ولكن لا ينبغي أن ننسى أيضاً، ولو للحظة واحدة، أن اللغة الدارجة، سواء أكانت في السودان أم في أي بلد عربي آخر، إنما تستمد حلاوتها، وطلاوتها من لغتنا الأم، وهي اللغة العربية. ولا شك أن بعض الكلمات الدارجة، السودانية أو غيرها، تكون بارعة في التعبير، وحلوة في اللفظ. ولكن هذه اللغات الدارجة لا ترقى قط إلى مستوى اللغة العربية في البيان، والبلاغة وطلاوة اللسان. ونحن لا نسدي لغتنا الدارجة أي معروف إذا شجعنا ناشئتنا على عدم الاهتمام بلغتنا الأم، وهي اللغة العربية. ولا ينبغي أن ننسى، ولو للحظة واحدة، أن اللغات الدارجة في كل بلاد الوطن العربي، ليس لها قواعد، ولا يمكن تدريسها. كما

ينبغي أن لا ننسى أن اللغة العربية قادرة على استيعاب الجديد في عوالم التكنولوجيا، والفنون، والعلوم بصورة عامة، وهو ما لا نستطيع تحقيقه بلغات ولهجات دارجة مهما كانت براعتها. واللغة العربية، ليست صنواً وحسب، بل هي متقدمة على أرقى لغات العالم الكبرى، وهي الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والاسبانية.

ولا ينبغي قط أن ننسى، ولو للحظة واحدة، أن لغتنا العربية هي لغة القرآن. وقد ترجم القرآن إلى اللغات العالمية الكبرى، مثل الإنجليزية، والفرنسية، وربما الألمانية والإيطالية. وقد عجزت جميعها في اللحاق باللغة العربية في استيعابها لمعانيه.

بالأمس فقط، وبعد أن قضيت أكثر من خمسة وخمسين عاماً عاملاً في مجال مهنة الصحافة، داخل السودان وخارجه، عن لي أن أكتب عن العلاقة التي ربطت وما تزال تربط بيني والحكومة، أية حكومة في السودان أو خارجه. وأود، منذ البداية، أن أطمئن القارئ إلى أنني لا أود أن أتحدث في هذا الصدد بصورة تقليدية. وبذلك أعني، أنني لن أتحدث عن ما يفترض أن تكون عليه الصلة بين صحافي محترف والسلطات الحكومية على إطلاقها، مستعمرة أو وطنية، تقدمية أو تقليدية، وخارجية، عدوة أو صديقة. أريد فقط، وجرياً على ما خططت، وأكتب وفقاً له هذه السلسلة من الذكريات، أن أتناول بصورة مقتضبة جداً، ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة، العلاقة العملية التي ربطتني بالحكومات على اختلافها أثناء تأدية واجبي الأساسي في المجال الصحافي، منذ أن ولجته مبتدئاً وهاوياً غير محترف، ومن ثم إلى أن احترفته.

والعلاقة بيني وبين أية حكومة، منذ عهد الاستعمار

البريطاني، والحكومات الوطنية المتعاقبة، لم تتغير. كل ما أتوق إليه هو أن تتركني أية حكومة وشأني، وأن لا تتدخل في حريتي الشخصية أو الفكرية. ولا يظنّ أحد أنني توصلت إلى هذه القناعة بسهولة ويُسر. لقد تطلّب مني ذلك إحكام تفكيري للتوصل إليها. لقد أسهمتُ في مكافحة الاستعمار في السودان، وانتقدت سياسات الحكومات الوطنية، ليس لأنني أرغب في إسقاطها، أو العمل على تنصيب غيرها، ولكن فقط لحماية حقي في حياة كريمة، وتفكير حر مستقل. وأقول بالفم الملآن أنني لم أطمع، أو أفكر في يوم من الأيام في العمل ضمن أية حكومة في أيّ من مناصبها الكثيرة. ويكفيني فخراً أنني لم أعمل ولو لساعة واحدة موظفاً لدى أية حكومة وطنية في السودان، تقديمية أو متخلفة. وعندما اغتربت عملت موظفاً لفترة وجيزة في مجال الترجمة مع الحكومة الليبية. وانتهزت أول فرصة ممكنة للاستقالة من ذلك المنصب وعملت على تكوين شركة خاصة بالعمل الصحافي والترجمة في قبرص.

ولكن، وبالرغم من ذلك، فقد تخلّلت فترة عملي في عالم الصحافة صدامات عنيفة مع عدد من الحكومات. ولم تكن تلك الصدامات بسبب عمل قمت به لإسقاطها، أو مؤامرة نفذتها، أو شاركت فيها للإضرار بمصالحها أو إسقاطها. كل ما حدث، ونتج عنه صدام بيني وبين أية واحدة من تلك الحكومات التي سأتطرق إلى سرد تجربتي معها، هو إصراري على التعبير عن وجهة نظري، ورفض الحكومة المعنية السماح لي بممارسة هذا الحق. هذه الحكومات هي: حكومة السيد عبد الله خليل في العام ١٩٥٨م، وحكومة السيد محمد أحمد محجوب في العام ١٩٦٥م، وحكومة الإنقاذ الوطني في العام ١٩٩٤م. وكانت عناوين المقالات الثلاثة سبب الصدام بين وبين تلك الحكومات هي:

(١) هذه الحكومة لا تختشي (حكومة عبد الله خليل).

(٢) شيء ما مختل، ومختل جداً في هذه الحكومة (حكومة السيد محمد أحمد محبوب).

(٣) حتى لا تنهار بيّارة السوكي الثانية.

(٣) من هو المسلم، من يتبرع بكل شيء أم من يحمل حقيبتة ويسلب الناس كل شيء؟.

لم تكن تجربتي مع صحيفة (الرأي العام) في أكتوبر ١٩٦٤م هي أول صداماتي العنيفة مع خصومي السياسيين، حكومة وقراء. بدأ هذا الصدام بيني وبين السلطات الحكومية، عندما كنت محرراً صغيراً في بداية حياتي الصحافية في صحيفة (الميدان)، لسان حال حزب الجبهة المعادية لاستعمار، من الناحية الرسمية، والحركة الشيوعية السودانية من الناحية الفعلية. في عام ١٩٥٧م التحقت بالعمل في صحيفة (الميدان) واستمر عملي بها حتى شهر نوفمبر من العام ١٩٥٨ عندما استولى الجيش السوداني على الحكم، وأنهى عهد الحكومة السودانية بزعامة السيد عبد الله خليل، رئيس الوزراء آنذاك، والمنتسبي إلى حزب الأمة. في ذلك الوقت كانت العلاقة بين حكومة السودان، والثورة المصرية بزعامة جمال عبد الناصر، متوترة جداً. وليس هذا مجالاً للتوسع في شرح أسباب ذلك التوتر. ويكفي فقط أن نشير إلى أن من أسبابه التوجه الثوري العربي والعالمي لسياسة مصر بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر، والتوجهات المحافظة لحكومة السودان بزعامة السيد عبد الله خليل. وكما يتذكر معاصرو تلك الفترة من السودانيين، فإن أزمة سياسية حادة نشبت بين السودان ومصر وكان سببها النزاع، الذي ما تزال آثاره ظاهرة حتى اليوم، حول منطقة حلايب، إذ

أنه تكرر في الآونة الأخيرة إبان فترة الحكومة السودانية الحالية. وفي تلك الأيام، زمان عبد الناصر في مصر، وعبد الله خليل في السودان، نشبت تلك الأزمة، وتصاعدت بسبب الخلافات السياسية بين السودان ومصر. وما كان من السيد عبد خليل إلا أن تقدم بشكوى إلى مجلس الأمن يطلب فيها تدخلاً دولياً لفض النزاع بين مصر والسودان حول حلايب. وفي تلك الفترة، وكما يذكر السودانيون المعاصرون لها، كان عبد الناصر وسياساته العربية، والإفريقية والدولية، تجد تعاطفاً شديداً من السودانيين بصورة عامة. ولذلك فقد أثار توجه حكومة عبد الله خليل بالشكوى إلى مجلس الأمن ضد مصر عبد الناصر استنكاراً شديداً. وكان من نتائج موقف الشعب السوداني المؤيد لمصر، والمستنكر للشكوى ضدها في مجلس الأمن الدولي، أن تدخل الرئيس عبد الناصر فوراً لحل المشكلة، وأمر بأن لا يُمسَّ حق السودان في السيادة على حلايب وزاد: «لو أراد السودان اقتطاع أي جزء من مصر لضمه إلى أراضيه فإن مصر مستعدة لتلبية طلبه فوراً!». وبالفعل ذابت مشكلة حلايب كما يذوب الثلج تحت وهج الشمس بعد تصريح عبد الناصر المشهور.

ونتيجة للمواقف الوطنية لعبد الناصر، واستنكار السودانيين اللجوء إلى مجلس الأمن قبل محاولة حل النزاع بين دولتين عربيتين وعضوين في الجامعة العربية عن طريق الجامعة، كتبت مقالاً نشرته صحيفته (الميدان) بعنوان (هذه الحكومة) وعנית بها حكومة عبد الله خليل بالطبع (لا تستحي). وبعد ساعة واحدة من عرض الصحيفة في مواقع بيع الصحف، صودرت جميع نسخها، وأصدر أمر باعتقال (كاتب المقال) والسيد رئيس التحرير (وكان يرأس تحرير الصحيفة في ذلك الوقت السيد بابكر محمد علي).

وُحررت محاضر اتهام ضد الصحيفة التي نشرت المقال، وضد كاتب المقال، ورئيس التحرير الذي سمح بنشره. وحسب ما صرح به المحامي الذي استعانت به الصحيفة للدفاع عنها أمام المحكمة، فقد كان كل سطر من ذلك المقال يحتوي على جمل تخرق مواد القانون رقم ١٢٥ والذي نصّ على عدم إثارة الكراهية ضد حكومة السودان. وبالفعل فقد أصدرت المحكمة قراراً نصّ على مصادرة العدد الذي نشر به المقال وغرامة بلغت ٢٥٠ جنيهاً ضد رئيس التحرير والسجن مدة ثلاثة أشهر إذا عجز عن دفع الغرامة. وبرغم أن مبلغ ٢٥٠ جنيهاً كان أكثر من طاقة الصحيفة المالية في ذلك الوقت، فقد رفضنا رفضاً باتاً العرض الذي قدمه لنا السكرتير الصحافي لسفارة الحكومة المصرية لدفع الغرامة التي فرضتها المحكمة علينا. وكان الغرض من ذلك العرض إظهار تعاضيد الحكومة المصرية، وتعاطفها معنا. وكان سبيلنا الوحيد لجمع المال الكافي لدفع الغرامة والنجاة من السجن، مناشدة القراء للتبرع لدفع الغرامة. وبالفعل فإن التبرعات انهالت على الصحيفة، واستطعنا جمع مال زاد عن المبلغ المقرر للغرامة.

إن الملفات التي نحتفظ بها مغلقة على مر السنين، كثيرة جداً. بعضها في متناول اليد، وبعضها في أضيابير، وبعضها على أرفف دواليب مكاتبنا. وكل هذه الملفات جاهزة للفتح. وإننا ننتظر الوقت المناسب والأسباب المناسبة أيضاً. ومن بين هذه الملفات ذلك الخاص بصحيفة (السوداني) الدولية. وإذا مر على هذا الملف أكثر من ١٧ عاماً ولم نفتحه، فلا يعطي ذلك الحق لأي شخص، غير معني، وغير مُلم بقضيتها وتطوراتها، أن يعطي نفسه الحق في فتحة، ومن دون إذن مسبق وكتابة من المختصين والمسؤولين عنه. أكتب هذا، بعد أن فاجأنا السيد جمال عنقرة بمقال نشره في صحيفة (الوطن)، بأنه فتح ملف صحيفة (السوداني) الدولية، ولا يسعنا إلا أن نذكر السيد عنقرة بأنه «ما هكذا تُورد الإبل». يعرف عنقرة أكثر من غيره من هم المعنيون قبل غيرهم بهذا الملف. وقبل أن نتطرق إلى تفاصيل هذا الملف وعناصره، نأسى ونقول «يا ليتته قد وُفق في ما سعى لتحقيقه» والجواب بكل أسف هو

بالنفي، وإليك الأسباب.

برغم أن السيد جمال عنقرة كتب صفحة كاملة من صفحات (الوطن) عن (السوداني) الدولية، إلا أنه لم يقل شيئاً مهماً، ولم يتطرق إلى الأسباب الأساسية التي أدت إلى إغلاق الصحيفة، ومصادرة مطبعتها، وإلغاء رخصة إصدارها، واقتياد طاقم تحريرها بالكامل إلى السجن. لقد ذكر الأستاذ عنقرة معلومات كثيرة عن محاولات إصدار الصحيفة، والعلاقات بينه وبين محجوب عروة، ورئيس التحرير الذي اختاروه وكيف أنه اعتذر، ورأسمال الصحيفة والشركة التي أسسوها...إلخ. كما ذكر كيف أنها صدرت وأُقلعت بـ«نمرة أربعة من أول يوم»، وهذا تعبير مستعار من لغة «الراندوك» ومعناه أنها نجحت من الوهلة الأولى. وعندما تحدث عني، أحمد علي بقادي، رئيس التحرير المختار (المستشار) والذي أطلق الصحيفة، لم ير إلا الملابس التي كنت أرتديها «بدلة كاملة» وأنه تنبأ بأنني سرعان ما سأخلع تلك الملابس، وقد حدث ذلك كما قال، وأنني لن ألبث أن أهرب، وقال إن ذلك حدث أيضاً.

نذكر تالياً الأخطاء التي وقع فيها عنقرة في مقاله:

الخطأ الأول: الخطأ الأول الذي وقع فيع عنقرة أنه تحدث عن (السوداني) الدولية التي لم تكن له بها صلة على الإطلاق. قد يكون عنقرة صديقاً للسيد عروة أو له علاقة بآخرين ممن أسهموا في إصدار الصحيفة. ولكن، وحسب علمي، وقد عاصرت الصحيفة منذ ميلادها، وحتى يوم وفاتها، لم أعرف أن لعنقرة أية صلة بها. لم يكن من كتابها ولا مخبريها ولا محرريها ولا مخرجيها.

الخطأ الثاني: قال عنقرة إن سبب إغلاق الصحيفة واعتقال

محرريها ومصادرة مطابعها كان خبراً غير صحيح ومدسوس عن أسعار الذرة، اعتبرت الحكومة ضاراً بسياستها. وهذا ما لم يحدث قط. لقد أغلقت الصحيفة وصُودرت مطابعها لسبب أو أسباب أخرى سنوردها بالتفصيل لاحقاً في ثنايا هذا المقال.

الخطأ الثالث: تحدث عنقرة طويلاً عن العلاقة التي تربط بينه ومحجوب عروة وصلاح قوش. ولكنه لم يوضح لنا كيف أن تلك العلاقة أدت إلى إغلاق الصحيفة واعتقال طاقم تحريرها ومصادرة مطابعها واتهام محجوب عروة بالعمل لصالح مخابرات خليجية. كيف أغلقت (السوداني) الدولية ولماذا؟:

الحقيقة الأولى: لأنني قد كلفت، وشرفت بأن أكون مستشاراً للصحيفة منذ انطلاقتها في شهر ديسمبر من العام ١٩٩٢م، فإنني أعتقد أن من حقي الرد على ما ورد في مقال السيد جمال عنقرة في صحيفة (الوطن) حول هذه الصحيفة. لقد صدق عنقرة حينما قال إن الصحيفة انطلقت منذ عددها الأول بنجاح منقطع النظير. وعندما أغلقت في شهر أبريل من العام ١٩٩٤م، أي بعد بضعة أشهر من صدورها، بلغ توزيعها مائة ألف (١٠٠،٠٠٠) نسخة في اليوم وهو أعلى رقم توزيع لأي صحيفة سودانية في التاريخين القديم والحديث. والشيء الثابت هو أن معدل التوزيع ذلك كان في ازدياد مضطرد، وعجزت إدارة الصحيفة عن تلبية زيادة طلب القراء لها.

الحقيقة الثانية: بعد شهرين أو أقل من صدور الصحيفة ونجاحها، اتصل بي وبالسيد عروة، السيد عبد الباسط سبدرات، وكان وزيراً للإعلام آنذاك، وطلب من عروة ومنني، بوصف عروة رئيساً لمجلس إدارة الصحيفة وبوصفي مستشاراً للتحرير

للاجتماع به، وشرب القهوة بمكتبه. وقد لبينا طلبه للاجتماع به وتناول القهوة في مكتبة، ولكننا لم نستطيع تلبية طلبه الثاني وهو «التلطف من حدة لهجة الصحيفة» في تناولها للأخبار والتعليقات. واتفقنا، محجوب عروة وأنا، أنه لا سبيل إلى تلبية الطلب الثاني. وبالفعل استمرت الصحيفة في سياستها العادية في التحرير وزادت شهرتها داخل السودان وخارجه وزاد توزيعها. وذات صباح، ولا أذكر الآن بالتحديد تاريخ ذلك اليوم، ولكنه كان يوماً مشهوداً، وكان بعد مقابلتنا مع السيد وزير الإعلام، هاجمت دار الصحيفة مجموعة من سيارات «البيك أب» وكانت تحمل عدداً كبيراً من الشبان مسلحين بالمسدسات والهرارات، وبدأوا بتحطيم مكاتب المحررين، وموظفي الإدارة وتقطيع أسلاك ماكينات الطباعة وجمع المواد الصحافية. ثم هاجم أولئك الشبان المسلحون بالهرارات والمسدسات كل السيارات التي كانت تقف في فناء دار الصحيفة وأفرغوا إطاراتها من الهواء. ولأتينا بوصفنا مسؤولين عن الصحيفة، محجوب عروة وشخصي ومدير الإدارة وعدد من الزملاء الصحافيين الآخرين، فقد اتخذنا على الفور وبعد اجتماع قصير سريع، بعدم التعرض للقوة المهاجمة. لقد استنتجنا أن هدف تلك القوة التي لم تكشف عن هويتها، كان هو استفزازنا للاشتباك معها. وعندما لم نشتبك معها غادرت دار الصحيفة (المكاتب وفناء الدار) ولكن بعد أن تركت كل شيء حطاماً، المكاتب والمقاعد وإطارات السيارات. وبرغم ذلك استطاعت الصحيفة معاودة الصدور بعد توقف استمر ليوم واحد، وبعد أن فشلنا في معرفة الجهة التي شنت الهجوم على مكاتبنا. لقد أنكر الجميع، الشرطة، جهاز الأمن والداخلية.

في غضون أقل من ثلاثة أشهر من حادثة الهجوم على الصحيفة،

وفي مساء اليوم الرابع عشر من شهر أبريل من العام ١٩٩٤م، إن لم تخني الذاكرة، كنت المسؤول الوحيد عن الصحيفة، لأن السيد عروة سافر إلى الخليج في مهمة خاصة بعمله التجاري. وعند حوالي الساعة الثامنة مساءً، اتصل بي السيد عبد الباسط سبدرات وزير الإعلام، بالهاتف، وطلب إلى أن أحذف من صفحات عدد الصحيفة الذي سيصدر في الغد، تحقيقاً عن أحداث نهب مسلح وقعت في أم درمان. واستغربت الطلب لعدة أسباب: أهمها كان كيفية معرفته عن نشر تحقيق في واحدة من صفحات الصحيفة الداخلية. ورفضت كذلك الطريقة التي تدخل بها في عملي بوصفي المسؤول الأول والأخير عما يُنشر أو لا ينشر بالصحيفة. وبسرعة رفضت طلبه. ولكن السيد سبدرات قال لي فكر في الموضوع جيداً لأن من طلب حذف هذا التحقيق هو السيد وزير الداخلية شخصياً. وبسرعة قلت للسيد سبدرات: «إنني أرفض طلب السيد وزير الداخلية. وإذا هو أصر على ذلك فإنني أقترح أن أترك أنا مكتبي ووظيفتي وأن يأتي هو ليحلّ محلّ لينشر أو لا ينشر ما يشاء في صفحات الصحيفة». ولم يزد السيد سبدرات على ما قاله من قبل غير جملة واحدة وهي: «هذا هو موقفك إنذا؟» ولما أجبت بالإيجاب أغلق الهاتف وانتهت المقابلة. واستمر العمل في الصحيفة طوال الليل، إلى أن طبعت وكان من المفروض أن توزع. لما انتهى عملي بالصحيفة غادرت مكتبي وتوجهت إلى الفندق الكبير حيث كنت أقيم.

وعند الساعة الثانية بعد منتصف تلك الليلة رن هاتف غرفتي بالفندق، بعد أن تهيأت للنوم في نهاية يوم عمل طويل وشاق. وقد طلب مني موظف الاستقبال الحضور إليه وقال لي: «أشخاص يريدون رؤيتك الآن». ولم يتطرق إلى ذهني شك من أن أولئك

أشخاص كانوا من رجال الأمن. وبالفعل اعتقلت من الفندق واقتادوني إلى مكاتب الصحيفة. وهناك، وفي تلك الساعة المتأخرة من الليل، وجدت فناء دار الصحيفة قد امتلأ بأعداد غفيرة من الشبان المسلحين. وفي مكتبي جلس ينتظرني السيد قوش، وما كنت أعرفه في ذلك الوقت، وقد ابتدرني قائلاً وهو يلوح بسبابته في وجهي: «هذه المرة جيناكم عديل». وقد فهمت ما قصد إليه. لقد فضح نفسه وأكد لي أن الهجوم غير المسلح الذي شُنَّ على الصحيفة ذات صباح وانتهى بتدمير مكاتبها وتعطيل مطابعها وإفراغ الهواء من إطارات سيارات العاملين بها، كل ذلك كان بتدبير من جهاز الأمن الذي يرأسه قوش. هكذا أغلقت صحيفة (السوداني) الدولية وهكذا تم اعتقاله وكل الطاقم القيادي من المحررين، وكانت التهمة: محاولة تقويض الأمن الداخلي للبلد، والعقوبة، كما علمت بعد ذلك، هي الإعدام.

برغم أنني ظللت أمسك بقلمي هذا، وأكتب في الشأن العام منذ أكثر من نصف قرن، لم أعود أبداً الكتابة عن الأشخاص، وبصورة خاصة الكتابة عن نفسي. لقد كان همّي الأول، وما زال تناول القضايا العامة ومناقشتها. وليس بالضرورة أن تكون هذه القضايا سياسية. وعلى العكس من ذلك، فإن قضايا الناس الحياتية العامة، وقضايا السودان نالت كل اهتماماتي. وحتى حين تعرضت للأذى من بعض الناس، لم أستخدم قلمي قط للنيل منهم، أو ملاحقتهم، عملاً بالدرس العظيم الذي لقنني إياه أستاذي في عالم الصحافة المرحوم إسماعيل العتبانى، الذي ما فتئ يحذرننا من ملاحقة الناس بالكتابة عنهم حتى توفاه الله. وأصدقكم القول إن الكثيرين من الناس قد آذوني، معنوياً ومادياً، ولكنني ما حاولت قط النيل منهم أو الدعاء عليهم أو شكواهم لله ليقتص لي منهم. كان دعائي المفضل وما زال: «اللهم انصرني على القوم الظالمين». وأصدقكم القول إن الله استجاب لدعائي ذلك ونصرني على الكثيرين من أعدائي الظالمين.

أكتب هذه المقدمة بمناسبة ما كتبت في مقالي السابق عن «ملف صحيفة السودانى الدولية» وجمال عنقرة. وأصدقكم القول إننى ما كنت سأتناول الموضوع الذى أعالجه اليوم لولا أن السيد محجوب عروة قد كتب قبل عنقرة معلومات خاطئة أيضاً عن صحيفة (السودانى) الدولية، وجدت نفسى مجبراً على تصحيحها، ورأيت أيضاً أن من الأفضل كذلك تصحيح أخطاء السيد محجوب عروة الخاصة بـ(السودانى) الدولية وشخصي. وأؤكد لكم إننى، وكعادتي، كنت سأنسى هذا الموضوع تماماً لولا أن أثارة السيد عروة، وبصورة خاطئة استوجبت تصحيحها.

كتب السيد محجوب عروة في عموده اليومي (قولوا حسناً) الذى تنشره صحيفة السودانى أن الدكتور عبد اللطيف البونى أخبره أنه كان في زيارتي يوماً في مكتبي بالصحيفة، عندما رنّ جرس الهاتف وكان المتحدث من الطرف الثانى السيد عبد الرحيم أحمد حسين وزير الداخلية في شهر أبريل من العام ١٩٩٤م، قد أراد التحدث إليّ ولكنني رفضت وقلت له إننى لا أتحدث إلى أي شخص من أعضاء الحكومة. وقال السيد عروة إن البونى قد نبهني إلى المكانة التي يحتلها السيد عبد الرحيم أحمد حسين في الحكومة وزاد: «توقع أن تغلق هذه الصحيفة». وقال عروة إن نبوءة البونى كانت صحيحة، وتحققت وأغلقت السودانى الدولية في اليوم التالي لتلك الحادثة.

قبل الترويج لتلك القصة ونشرها، كان يجدر بعروة التأكد من صحتها. وهذا ما لم يحدث. هذه واحدة. والثانية أن عروة لم يكن بحاجة لترويج رواية عن سبب إغلاق الصحيفة بحسب رواية شخص آخر وأنا حي أرزق. صحيح إنه كان مسافراً خارج البلاد عندما وقع حادث إغلاق الصحيفة، ولكنه عاد والتقينا عدة مرات

بعد خروجنا من السجن، وعملنا مع بعضنا البعض في صحيفة (السوداني) بعد ذلك الحادث بعدة سنوات.

أصدقكم القول إنني ما كنت قد تشرفت بمعرفة الأخ عروة قبل العام ١٩٩٣ م. ففي ذلك العام، كنت استمتع بحياة هادئة ومنتجة في مكتبي الصغير، حيث كنت أمارس عملي في الكتابة والترجمة في نيقوسيا. وقطع عليّ ذلك الهدوء وتلك المتعة الأخ مجدي حسن يس، طالباً مني التعاون مع أحد أقربائه، محجوب عروة، لإصدار صحيفة سودانية من بيروت بلبنان لتوزع في السودان. ولا شك أن الأخ مجدي قد لاحظ إنني استمعت إليه وكأنما أصابني منس من الجن. ولا شك أن الأخ مجدي كان يدرك مدي قوة نقاط ضعفي أمام الكلمات التي تفوه بها عندما تحدث عن إصدار الصحيفة، ومن بيروت لتوزع في السودان. ولم يستغرب كثيراً عندما رحبت بالفكرة حتى وإن كنت لم أتعرف على قريبه. وبالفعل جاء السيد محجوب عروة إلى قبرص، وكان في ذلك دليل كاف على جديته في طرح اقتراحه. ومن دون التعرض لتفاصيل كثيرة فقد كان شرطي الأساسي للتعاون مع السيد عروة لإصدار صحيفة السودان الدولية ألا تكون مملوكة لرأسمال أجنبي، وأن تكون مستقلة في توجهاتها وسياساتها التحريرية. وبعد أن وافق عروة على ذلك، حررتي عقد عمل حدد به راتبي الشهري ومهام عملي، ثم انطلقنا إلى بيروت لشراء أجهزة حاسوب وبعض المعدات الضرورية لتجهيز الصحيفة للطباعة في السودان. وفي بيروت استفدت من علاقتي مع الأستاذ طلال سليمان، صاحب ورئيس تحرير صحيفة (السفير) الفلسطينية المعروفة، إذ أصدر أوامره إلى طاقم صحيفة (السفير) الإداري والتحريري بأن يسهلوا مهمتنا في الحصول على كل ما نحتاج إليه لإصدار صحيفة (السوداني) الدولية من الخرطوم.

وقد سُرد تاريخ إصدار صحيفة (السوداني) الدولية وملابسات إغلاقها في مصادر كثيرة، ولا داعي للخوض في هذه القضية مرة أخرى. كل ما يهم هنا هو أن مأساة تلك الصحيفة قد انتهت بوفاتها، وموافقة السيد محجوب عروة على طلب الحكومة بعدم إصدارها مرة أخرى. وفي الأشهر التي أعقبت إغلاقها، ومصادرة مطبعتها، أطلق سراح عروة من الاعتقال، وغادرت أنا السودان عائداً إلى قبرص. ومن هناك توجهت إلى الولايات المتحدة لاجئاً سياسياً.

وبعد سبع سنوات من الإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية، قررت الرجوع إلى السودان. وبعد عودتي كان أول اتصال أجريته للالتحاق بمجال عملي العادي، الصحافة، مع السيد محجوب عروة، رئيس مجلس إدارة صحيفة (السوداني) الجديدة، ورئيس تحريرها. وكان قد سبق ذلك الاتصال مشاورات رُحِبَ عروة أثناءها بعملي معهم. وكان سبب عودتي للعمل مع السيد عروة في صحيفته الجديدة، أن مأساة (السوداني) الدولية التي أدت إلى إغلاقها ومصادرة مطبعتها واعتقالنا، عروة وشخصي، لم تنعكس على علاقاتنا العادية بشيء. ولم يحدث قط أن ألقى عروة اللوم عليّ بسبب ما جرى للصحيفة. كما إنني لم أناقش معه قط ظروف اعتقاله وما دار بينه وبين سلطات الأمن السوداني أو الحكومة من محادثات أدت إلى اتفاقيات كانت نتيجتها ما جرى لـ(السوداني) الدولية، ومعاودة عروة نشاطه التجاري والصحافي بإصدار صحيفة (السوداني). هذا هو ما حدث بالتحديد رغم الإشاعات التي لا حصر لها، والتي حامت حول مواقف عروة، وما حدث له أثناء الاعتقال وبعده.

ولكن كم كانت المفاجأة كبيرة بالنسبة إلى حين عدت ذات

صباح، وبعد نحو ثلاثة أشهر من العمل في وظيفتي الجديدة في صحيفة (السوداني)، ووجدت أن وظيفتي قد ألغيت، وأن طاولتي التي كنت أجلس إليها في مكاتب الصحيفة قد رفعت. حدث كل ذلك ولم يخبرني عروة بأي شيء منه. وما كان مني، وبعد أن علمت أن جميع من في صحيفة (السوداني)، باستثنائي أنا، كانوا على علم بما اتخذته عروة من إجراءات ضدي. وكل ما فعلته بعد ذلك هو إنني لجأت إلى الأخ والصديق عادل الباز، رئيس تحرير صحيفة (الأحداث) أن يستخلص لي راتب شهر أستحقه من الأخ عروة. وفعلاً استطاع الباز أن يفعل ذلك.

وذاث يوم، وبعد فصلي من صحيفة (السوداني)، قدمت طلباً إلى المجلس القومي للصحافة والمطبوعات طالباً السماح لي بشغل وظيفة رئيس تحرير صحيفة (الاتحاد) تحت التأسيس، والتي كانت الترتيبات قد اتخذت لإصدارها. وبينما كنت في مكاتب المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، علم الأخ الأستاذ علي شمو بوجودي هناك، وسألني بعد التوجه إلى مكتبه لأداء فريضة التحية، عن الأسباب التي دفعت عروة لإنهاء عملي مع صحيفته. وقد أجبته بكل الوضوح أنني كنت أجهل السبب. وطلب مني الأخ علي شمو بصورة ودية أن أطلب من عروة توضيح سبب فصلي من الصحيفة. ولأن علي شمو صديق حميم، وجدت صعوبة في عدم تنفيذ طلبه. وذاث صباح توجهت إلى مكاتب صحيفة السوداني، مصمماً على لقاء السيد عروة وتوجيه السؤال الذي طلب مني الأخ شمو توجيهه إليه. ولكن، وما وقعت عينا محجوب عروة علي وأنا أهم بالجلوس في غرفة اجتماع التحرير اليومي الذي يحضره مع كافة الزملاء المحررين المسؤولين، حتى غادر حجرة الاجتماع من باب صغير يقع في مؤخرتها. وما كان مني إلا أن غادرت مكان

الاجتماع. وكم هو مؤسف أن السيد عروة لم يخبرني، أو حتى يحاول أخبرني ولو بصورة غير مباشرة، بأسباب استغناؤه عن عملي معهم في صحيفة (السوداني). والحقّ إنني لا أكن لعروة إلا كل احترام، ولا أحتفظ له في قلبي إلا بالذكريات الجميلة والتقدير الفائق للظروف التي سمحت لي بمشاركته شرف تحرير صحيفة (السوداني) الدولية التي اعتبرها من أهم إنجازات حياتي التي حققتها، بالتعاون معه.